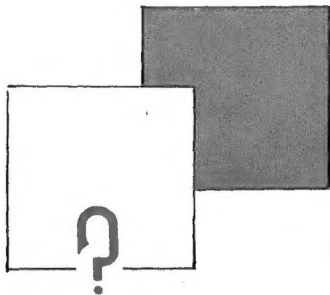


البديل الحقيقي

سَالِينِيَّةُ أُمِّ دِيمُقْرَاطِيَّةِ إِسْرَاقِيَّةِ



جُورج لوكاتش

تَرْجَمَة

د. سَنَاءُ أَبُو شَقْرَا



البديل الحقيقي

جورج لوكاتش

البديل الحقيقي

سَالِينِيَّةُ أُمِّ دِمُقْرَاطِيَّةِ إِسْرَائيَّةِ

تَرْجَمَةٌ

د. سَنَاءُ أَبُوشَقْرَا



١٩٩٠

| | |
|--------------|--|
| الكتاب | البديل الحقيقي ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية ؟ |
| التأليف | جورج لوكاتش |
| الترجمة | د. سناء أبو شقرا |
| الناشر | دار الفارابي - بيروت - لبنان ص.ب: ١١/٣١٨١ - ت: ١/٣٠٥٥٢٠ . |
| التنضيد | شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل |
| الطبعة | الأولى / تشرين الثاني / ١٩٩٠ |
| تصميم الغلاف | نجاح طاهر |

جميع الحقوق محفوظة للناسر

هذا الكتاب

نقد تجارب البناء الاشتراكي أصبح اليوم ممراً سهلاً، بل مساحة عامة. فالمناح السياسي ونتائج التجربة الملموسة نفسها تشجع على ذلك. والمعلومات المتداولة، بما فيها الوثائق السرية وشبه السرية، توفر للنقاد عناصر ومواد ضرورية لعمله.

أما سنة ١٩٦٩، عندما كتب وصدر هذا المؤلف الصغير فكان كل شيء نقيض ذلك. كان أقل نقد جدي يعتبر انحذاراً معادياً للثورة نحو هاوية التاريخ. وكان ما ينشر ويذاع حول تجربة الاشتراكية، من داخلها أو من قبل حلفائها وامتداداتها، يحاول وضعها فوق النقد، فوق العقلانية التاريخية. وهج المؤتمر العشرين، الذي شكل محاولة أولى، ولو جزئية، في تقييم تاريخ الاتحاد السوفياتي بعقل منفتح وجريء، كان قد انطفأ تماماً. ونماذج مرحلة عبادة الفرد عادت تحتل مساحات المسرح السياسي وتقتحم الوعي بصورة منتظمة ومدججة بعدتها حتى الأسنان. والخطاب الرسمي يشر، على عكس ما تقوله المؤشرات الفعلية ورغماً عنها، بانجازات هائلة وببداية تحقق فكرة السلطة الشعبية الحقبة ومجتمع الوفرة والعلاقات الإنسانية المترفعة عن المصالح. كان الكلام الفخم يملاً خواء الوعي والحلم، وتوفقه إلى حقائق. التقدم البسيطة والملموسة.

جورج لوكاتش يخترق بفكره الثاقب، بسؤاله الدائم عن مصير الأساسي في الحركة، كل حركة، جميع هذه الحواجز التي تسور الحقيقة الاجتماعية بسرائرٍ وردية، يكشف بمرارة العارف عري الأسباب الأصلية وراء النتائج السلبية العابرة. ينتقد المظاهر الموقفة، واضعاً إياها في المؤقت، ليبر منها إلى الأكثر ثباتاً والأبعد أثراً في التاريخ. يحاكم في الأشخاص، على أهمية وربما عظمة أدوارهم، بنى كاملة انتجت هذه الأدوار ودفعتها إلى نهاياتها.

المقولة الأساسية التي تتصاعد أنفاسها في كل سطر في الكتاب ومن خلاصته العامة تتلخص في أن تاريخ التجربة الاشتراكية، منذ وفاة لينين وتحديداً منذ سنة ١٩٢٨ هو تاريخ تراجع فكرة رئيسية من منظومة الفكر الإنساني في مراحله المتقدمة، ألا وهي فكرة ماركس، ومن ثم لينين، في الديمقراطية الاشتراكية. ويستنتج لوكاتش أن الخيارات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد التي عمل لينين على كشف مساراتها المحتملة، المؤدية في النهاية إلى رحاب «مملكة الحرية والإنسانية» أرغمت، مع ستالين، على الانكفاء ليحل محلها سلوك التجريبية والتكتيك الضيق، الوحيد الاتجاه، المفضي في الصراعات الكبرى، بصورة حتمية، إلى البيروقراطية والقمع والغاء الآخرين.

منذ ما يزيد على عشرين سنة، وعلى أساس تحليله للاتجاهات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية السائدة في البلدان التي أعلنت خيارها الاشتراكي، اعتبر لوكاتش أن هذه البلدان تعاني حالة أزمة عميقة، ويحدد محور الأزمة في مسألة الديمقراطية. فغياب الديمقراطية يشكل، برأيه، العنصر الأول في تغميم حالة الاستلاب والإحباط بين الناس، وفصل المنتجين تماماً عن نتائج نشاطهم،

وقتل حوافز التقدم المعنوي والمادي في المجتمع . ومع نقده العنيف لوسائل القمع السياسي والفكري والجسدي المختلفة، وكشفه لآليات إعادة إنتاج القمع نفسه في المستويات والأجهزة والمؤسسات المختلفة - ومع إشارته إلى ضرورة إعادة بناء الاقتصاد الاشتراكي وتحسين إداثه يظل لوكاتش بعيداً عن نقد أسس العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية السائدة . وفي دفاعه هنا عن الملكية العامة الاجتماعية لوسائل الإنتاج وتحليله لنتائجها في ميادين الحياة المختلفة يكاد يتساهى ، في تصوره ، "مفهوم الملكية الاجتماعية مع الواقع الفعلي المتمثل بملكية الدولة . وجورج لوكاتش يمتلك أسباباً حقيقية لهذا الدفاع . فالأزمة لم تكن قد بدأت تكشف عن ملامحها إلا في الميدان الأقرب إلى الوعي ، ميدان التخاطب الفكري والاجتماعي . في حين ظلت لغة الاقتصاد ، المموهة بالأرقام والمعطيات الزائفة ، خرساء عاجزة عن تمزيق قناع أزمتها الأعمق .

ولوكاتش ، كمساهم إيجابي في هذه التجربة يحاول تصور الحل . والحل الذي يقترحه للأزمة ، كما شخصها ، يبهتنا ، نحن المعاصرين ، بهذا القدر من وضوح الرؤيا وغريزة التقاط التاريخ الآتي . يقول : «لا يمكننا إلا أن نشير ، أنه خلال إعادة البناء الضرورية ينبغي رفض أي تأسيس للتوجه العام الذي أشرنا إليه بواسطة مراسيم وقوانين إدارية فقط . فهذا التوجه يطمح إلى تغيير الكائن الإنساني ذاته ، مؤلفته مع وجود أصيل لنوعه كإنسان ، في جميع مظاهر حياته» . ولا بد ، في سبيل ذلك ، من إيقاظ الوعي الجماهيري في البلدان الاشتراكية وتحويله إلى قوة ديمقراطية ، إيجابية ، فاعلة في عملية امتلاك المجتمع لمصيره .

ملاحظات منهجية أولية

إن إحدى الملاحظات الأكثر أهمية من بين ما سمح للماركسية بأن تبهر دوائر واسعة من المثقفين غير الاشتراكيين - وأن تنفّر دوائر أخرى - هي ذلك الإيجاز الهائل الذي يقدمه «البيان الشيوعي» في تلخيصه للتطور التاريخي إلى حدود صراعات الطبقات: «الأحرار والعبيد، الأرستقراطية والعامة، السيد والقن، باختصار، المضطهدين والمضطهدين كانوا يمارسون في تعارضهم الدائم، صراعاً لا يتوقف، مفتوحاً حيناً وخفياً مقنعاً حيناً آخر. وكان هذا الصراع ينتهي كل مرة إما بتحويل ثوري للمجتمع كله أم بزوال الطبقات المتصارعة نفسها»^(١). وإذا وضعنا جانباً نهاية الجملة، التي صيغت على شكل احتمال، نرى أن هذه الرؤية للتاريخ قد حددت لفترة طويلة مسار محازبيها الذين اتجهوا، بشكل واع نسبياً، وفق مفهوم سوسيولوجي مجرد. أما معارضوها فقد وجدوا فيها هدفاً عميزاً لهجاتهم. ومع ذلك فقد صُدت تدريجياً كل محاولات تغليب النظريات التي تبشر بـ «فردانية» الظاهرة التاريخية وتنفي في الوقت ذاته إمكانية اللجوء إلى أي مفهوم عام. وذلك عن حق. لأن مثل

(١) ك. ماركس وف. إنجلس، البيان الشيوعي.

هذا التعارض القاطع بين «الوجود - كما هو تحديداً» وبين وجود قوانين عامة في التاريخ - لا يمكنها إلا أن تنفي بعضها البعض - سيقود بالضرورة إلى نظرية لا عقلانية أو إلى «واقعية سياسية» خالية من أي فكر وهدف، مناقضة ليس فقط لكل جهد هادف إلى السيطرة على الواقع التاريخي، عبر نظام اشتراكي (أو شبه اشتراكي)، ولكن متناقضة أيضاً مع التطبيق العملي لأي محاولة تلاعب تميل لها ضمناً النظريات الوضعية الجديدة. إن العلوم، وكذلك النظريات السياسية التي تتأثر بها، في تجلياتها على الأقل، اعتادت تدريجياً على تناول أشكال الدولة، القوى والاتجاهات الاجتماعية، وفق قواعد منطقية تعميمية مستندة إلى نظرية المعرفة. أي تناولها كوقائع اجتماعية.

ومما يسهل عملية تحول هذه المفاهيم المنهجية إلى عادات عفوية هو أننا غالباً ما نعتبر أنها قد أثبتت منذ زمن، من خلال تقاليد مبدئية. فيبدو مثلاً أن أرسطو وروسو كأنما يدعواننا إلى مواجهة مشكلتنا، التي هي مشكلة الديمقراطية، كشكل ملائم للتمثيل، في إطار هذا التعميم تحديداً. وفي الواقع: على هذه الأرضية المنهجية بالضبط كان، في غالب الأحيان، يجري البحث عن خيارات محدّدة، منذ المناقشات حول الديمقراطية والدكتاتورية خلال وبعد أحداث ١٩١٧، مروراً بالخصاصم الذي جرى بشأن «التوتاليتارية - الديمقراطية»، وحتى يومنا هذا.

إن «الوجود - كما هو تحديداً» للظواهر الاجتماعية والتاريخية وكذلك قوانينها التي يمكن صياغتها بطريقة كونية، لا تشكل، وفق نظرية كلاسيكي الماركسية، تعارضات منهجية، بل على عكس ذلك تقيم وحدة جدلية لا تنفصم. فـ «الوجود - كما هو تحديداً» هو، قبل

كل شيء، مقولة اجتماعية - تاريخية، هو الشكل الواضح الضروري للحركة المتناقضة لمجموع الأشكال الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في الصراع الاجتماعي خلال مرحلة محددة من تطوره التاريخي. إن معرفة المشروعية المميزة لمثل هذا «الوجود» كما هو تحديداً هي بالنسبة للنظرية والممارسة الاجتماعية (براكسيس)، في نفس مستوى أهمية معرفة التحديدات والقوانين الكونية. حتى بالنسبة للممارسة التي لا تتحقق إلا في ميدان عملي لوضعية اجتماعية وتاريخية، يرتدي الفهم اللائق لهذا «الوجود» كما هو تحديداً أولوية لا يمكن تجاوزها. إن عبء الضرورات العامة المجردة والمتلاعبين بها يخطئون عندما يظنون أن باستطاعتهم الاستناد إلى ماركس. ويكفي أن نتذكر مؤلفاً مثل «الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت» كي نلاحظ فيه، دون أدنى التباس، بأن كل الطبقات وكل تحولاتها، كل أشكال الدولة والسلطة تظهر دائماً في هذا «الوجود» كما هو تحديداً الملموس، الذي أوجدته ثورة ١٨٤٨ في فرنسا.

أضف إلى ذلك، وتجاوزاً لهذا النوع من الأمثلة الملموسة، فإن هذه الملاحظات (حسب ماركس) تنطلق من الواقع الآتي: وهو أن كل تشكيلة اقتصادية هي، بحكم كونها ذاته، شيء ضروري مناسب لقوانين التطور الكونية و«وجود» كما هو تحديداً تاريخي في الوقت نفسه. ولا بد لأشكال البنى الفوقية - الديمقراطية في حالتنا - من أن تتناسب مع كونها الاجتماعي. ولهذا السبب سنحاول تحليل الديمقراطية (أو بالأصح الديمقراطية، لأن المسألة تتعلق أساساً بعملية وليس بحالة) بصفاتها قوة ذات طابع سياسي ملموس في التشكيلة الاقتصادية التي تنشأ وتعمل على أرضيتها، إلى أن تصبح، على أرضيتها

أيضاً، إشكالاً ثم تختفي . وإذا ما ألغينا البعد التاريخي ، فإننا نخلق هنا أصناماً مثقلة بالقيم الإيجابية والسلبية لا تقدم أي إيضاح حول الحركات الاجتماعية الملموسة (ولا حول القوانين التي تسببها) . إننا بذلك نجعلها أكثر غموضاً وتشابكاً . يجري الكلام في أحيان كثيرة ، خلال هذا النقاش ، عن الديمقراطية كما لو أنها حالة وتنسى مسألة أخرى . وهي أنه لتحديد ميزات هذه الحالة يجب أن تؤخذ بالاعتبار الوجهات الواقعية التي اتخذها التطور . ولا يمكن إلا عن هذا الطريق رسم صورة ملائمة لهذه الحالة . وبالتالي فإننا نفضل ، من أجل مزيد من الوضوح ، استخدام تعبير «الدمقرطة» على تعبير «الديمقراطية» .

القسم الأول

**الديمقراطية البرجوازية
خيار سيء للإصلاح في الاشتراكية**

تعددية الأسس الاقتصادية للديمقراطيات

إنه لمن التبسيط، وذلك هو مصدر أوهام عديدة، أن نفترض بأن المنظرين المهمين لهذه المسألة، منذ زمن أرسطو، قد تجاوزوا مشكلة التنوع دون أن يثيروها. على أن ملاحظاتهم وتصنيفاتهم وأحكامهم القيمة لم يكن لها أن تنبئ - بحكم طبيعتها ذاتها - انطلاقاً من تحليل العلاقة القائمة بين الأساس الاقتصادي والديمقراطية، بوصفها بنية فوقية سياسية، (ولا من البحث الدقيق في الخاصية التاريخية للتشكيلات). على العكس لقد ارتكز الجميع على تحديدات طبيعية نوعاً ما (حجم الدولة) أو على تقديرات ذات طابع حقوقي من يحمل، في المراحل المختلفة، صفة المواطن؟ وهكذا لم يكن ممكناً إلا استخراج تصنيفات أو تحديدات عامة، دون المعرفة الخاصة بالوقائع، ودون إدراك كون «الوجود - كما هو تحديداً» للديمقراطيات المختلفة إنما ينبع من التطورات الاجتماعية الأساسية للمجتمع ذاته. وأكثر من ذلك أن تقدير ميول النمو أو الأفول داخل الأنماط الديمقراطية الخاصة القائمة على أسس اقتصادية دقيقة، يبقى هذا التقدير مشوشاً. وتبقى عملية التكوّن تعميماً مجرداً لا يمكن إدراكه كنتيجة فعالة «للشيء نفسه»، وللدينامية الذاتية للمجموعات الاجتماعية الخاصة. وحده ماركس انطلق من الطبيعة الأولية لوقائع الحياة الاجتماعية.

فهو عندما يصل إلى الحديث عن الديمقراطية في المدينة اليونانية القديمة (بوليس)، وهي الشكل الأول للديمقراطية الذي مارس، خلال قرون، تأثيراً إيديولوجياً ضخماً، نرى أن التحديد المركزي الذي يقدمه لها هو ذو طبيعة اقتصادية: «الجماعة بصفتها دولة - هي، من جانب، العلاقة التي يقيمها الملاكون الأحرار والمتساوون فيما بينهم، هي وحدتهم ضد الخارج، وهي في الوقت نفسه ضمايتهم. فالنظام الجماعي يستند إلى كون أعضائه ينقسمون إلى ملاكين للأرض وعاملين فيها وفلاحين صغار، ويستند إلى أن استقلالية هؤلاء تستمر بفضل علاقتهم المتبادلة كأعضاء في الجماعة وبفضل كونهم يوفرون معاً الضمانة لتحقيق الحاجات الجماعية وعزة الجماعة. . . فتملك الأرض يقتضي، هنا أيضاً، أن يكون الفرد عضواً في الجماعة وبالمقابل فإنه ملاك بوصفه عضواً في الجماعة. فعلاقته بملكيتة الخاصة، أرضه، هي، في الوقت عينه، علاقة بنفسه ذاته بصفته عضو في الجماعة. وعندما يحاول الحفاظ على ذاته كما هو بالفعل، يحافظ على المشاعة نفسها وبالعكس»^(١). إن الديمقراطية المنبثقة عن هذا النظام لا تركز فقط على القاعدة العامة لأشكال الوجود الإنساني، للممارسة (براكميس) الإنسانية - وهي حالة كل مجتمع. بل إنها وثيقة الارتباط، في جوهرها نفسه، بالوجود الفردي الخاص لكل المساهمين في تشكيلها. إن كون الفرد مواطن في المدينة المذكورة (البوليس)، وإسهامه الفاعل في حياتها الديمقراطية، ليس ذلك مقولة محدّدة في البنية الفوقية، وإنما هو الأساس الاقتصادي للكيان الاجتماعي وللشكل المادي لحياة كل مواطن فرد في المدينة (البوليس).

(١) كارل ماركس، مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ («غرونديز»)...

يترتب على هذا الأمر نتائج مهمة تمس حياة كل أفراد تلك التشكيلة. وهذه النتائج تبدو متناقضة إذا ما نظرنا إليها من منظورنا الراهن. فالحياة الخاصة كلها ستتقل بذلك إلى مرتبة ثانوية، أقل أهمية من الناحية الاجتماعية. فالوجود الحقيقي لكل مواطن ونشاطه التعاوني في مواجهة ضرورات بقائه، هي إذاً، مرتبطة بشكل لا انفصام فيه بالأسس الاقتصادية المعطاة. ومع زوال هذه الأخيرة - الزوال الناتج عن التطور التدريجي، الممكن والضروري، للقوى المنتجة - لا بد من تفكك آلية النشاط الديمقراطي في المدينة (البوليس)، ووجود هذا النشاط ذاته. وما أوصل إليه هذا الشكل من الديمقراطية، خاصة في تعبيراته الكلاسيكية في أثينا وروما، من نموذجية وقيم كان ضرورة اقتصادية وحافزاً للتدمير الذاتي في الوقت نفسه. ولقد حدد ماركس بوضوح الأسس الاقتصادي ذاك: فالعبودية هي التي شكلت أساس الثقافة الديمقراطية لتلك المجتمعات. فالنضالات الديمقراطية لم تكن تدور إلا في داخل أقلية من ذوي الامتيازات. في حين ظلت الجماهير المنتجة العريضة خارج هذه النضالات مثلما هي خارج المساهمة النشيطة في الحياة الاجتماعية برمتها. عندما ينحل إذاً الأساس البدائي، الاقتصادي، الذي شكلته المساواة النسبية في الملكية الصغيرة، تظهر بروليتاريا تعيش على حساب المجتمع - حساب تعبير سيسمونيدي. في حين أنه في الرأسمالية فإن المجتمع هو الذي يعيش على حساب البروليتاريا. إن تقسيم العمل وتوزيع الملكية، التي كانت أساس الديمقراطية في (البوليس) هي، في نشوؤها، عملية شبه عضوية، وطبيعية في الغالب. فهذه الملكية كانت مماثلة للانتحاء إلى القبيلة - حسب تعبير ماركس. ولم يكن للنظام الديمقراطي إلا أن يتراجع ما أن يبدأ تراجع «الحدود

الطبيعية» نفسها. بهذه الطريقة يفقد هذا النمط من الديمقراطية، أثناء عملية نمو اقتصاده وتطور حضارته، كل خصائصه الإنسانية النموذجية بفاعليتها: فالفرد العامل في هذا الإطار لم يمتلك بعد أية «فراة» بالمعنى المعاصر. لأن كونه مواطناً في المدينة (البوليس)، وامتلاكه لقطعة أرض صغيرة، وانتساء إلى قبيلة هي شروط اقتصادية - اجتماعية لوجوده، بقدر ما هي، مجتمعة، تحديد لهويته. بالنسبة للمواطن الحر لا معنى للفردانية الخاصة بحسب كيانه وجوهره إلا بالارتباط بانتائه إلى المدينة (البوليس). إن كون الحياة الخاصة لمثل هذا المواطن لا تمتلك، من الناحية الاجتماعية، إلا أهمية ثانوية هي النقيض التاريخي، إذا ما طُبّق على الفرد لكون الإنسان هنا، إمكانية أن يُفتح شخصيته المستقلة هي مماثلة، من حيث الجوهر ومن حيث ميلها الديناميكي، لواجبات المواطن في الديمقراطية ولأنماط تحقيق الديمقراطية.

إن الشكل السياسي الكلاسيكي للديمقراطية البرجوازية الحديثة، تلك التي دشنها الثورة الفرنسية محدداً جداً بهذا النمط وبطريقة واعية وانطلاقاً منه استطاعت أن تكون فاعلة. ومع ذلك فهي تشكل نقيضه المطلق من وجهة نظر اقتصادية اجتماعية. وفي إشارته لهذا التعارض بين ماركس بوضوح حقيقة أن الحرية والمساواة، وهي أشكال مركزية من التعبير الأيديولوجي للديمقراطيات الحديثة، يمكن أن ترتدي مظاهر متفارقة جداً (وعلى وجه الخصوص وجهة نظر أيديولوجية). إلا أنه أوضح أيضاً أن هاتين المقولتين، انطلاقاً من جوهرهما الاقتصادي الاجتماعي «لا تُحترمان في عملية التبادل القائم على قيم تبادل وحسب بل إن تبادل القيم التبادلية تحديداً هو القاعدة

الحقيقية التي تنتج كل مساواة وكل حرية»^(١).

هذا العبور في وقائع مملكة الحرية والمساواة، بكل تناقضاتها يعني التقدم الهائل من البدايات التاريخية للمجتمع الإنساني. فمعها تبدأ الجماعة الحقيقية ويتمظهر الأساس الحقيقي للكيان الإنساني للإنسان. وتبدو جميع التحديدات السابقة المرتبطة إلى هذا الحد أو ذاك «بالحدود الطبيعية» للكائن الاجتماعي كأنما قد أزيحت جانباً. والنضال الاجتماعي الذي تتم بواسطته هذه العملية يتجه، بشكله المباشر، ضد الانقسام التراتبي للمجتمع النابع من النظام الإقطاعي. فالإقطاعية، التي يصفها ماركس الشاب في أحد المواضع بأنها «ديمقراطية اللاحرية» تعطي للتنظيم الاجتماعي «سمة سياسية مباشرة» عن طريق رفع «مقومات الحياة المدنية، مثل الملكية أو العائلة أو نمط العمل... إلى مستوى مقومات حياة الدولة». لقد كانت «تحدد بهذا الشكل، علاقة الفرد المنعزل بمجموع الدولة، أي إنها تحدد علاقته السياسية».

الثورة الفرنسية حطمت جذرياً هذه البنية الاجتماعية بمجملها، وحققت للمرة الأولى في التاريخ العالمي العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أساس اجتماعي صرف. ويلاحظ ماركس عن حق أنه بهذه الطريقة وحدها أمكن توحيد الحياة السياسية، متجاوزة تشتتها الطبيعي في المرحلة الإقطاعية. وأصبحت الحياة السياسية بالتالي قضية عامة للشعب، متحررة من التحديدات المباشرة للمجتمع المدني وينوع من الاستقلال النموذجي عن كل عنصر خاص. وبذلك

(٢) ماركس، مصدر سابق (غرونديس).

يصبح هدف النضال الايديولوجي «الضيق» الجاري من أجل إقامة «مملكة العقل» في حياة البشر أحد أسس الحياة الاجتماعية . ولكن، تبين أن مملكة العقل هذه ليست إلا المملكة التسامية للبرجوازية، على حد تعبير إنجلز. ومن المفيد هنا ألا نفهم كلمة «تسامية» كاتهام اجتماعي - ايديولوجي وإنما كدلالة علمية موضوعية على بنية اجتماعية متشكلة واقعياً. وفيما يتعلق بالتحول الفعلي للبنية الاجتماعية الشاملة، فقد أشار ماركس من جملة ملاحظاته وتحليلاته، إلى أن نموذجية الدولة والحياة السياسية - الوليدة في مناسبات جرت الإشارة إليها سابقاً وحُددت بصفاتها تجاوزاً للإقطاعية - تستوجب، كقاعدة متناقضة، التكامل المادي للمجتمع المدني. ويظهر ماركس حقيقة هذه الوحدة المتناقضة للدولة والمجتمع المدني، المثالي والمادي في قلب الحياة الاجتماعية، في حياة كل عضو من المجتمع، عبر تحليله للوثائق العملية الكبرى الأولى لهذا التحول: نصوص تشريعات الثورة الفرنسية.

هذه النصوص تنطلق من التعارض الضمني الذي تقيمه بين الإنسان (البرجوازي) وبين المواطن. فالمواطن هنا يعني العضو «المؤمل» (idéalisé) في الكيان الدولي، المنسلخ عن المعطيات المادية النابعة من وجوده الاقتصادي والاجتماعي. في حين أن «الإنسان» هو، بالمقابل، عضو المجتمع المدني. ولا يفوت ماركس أن يسجل أنه في داخل هذا التركيب العضوي (طالما أن كل مواطن هو إنسان في نهاية الأمر) تعمل المؤسسات الثورية على خفض المواطن إلى مستوى خادم لما يسمى بحقوق الإنسان. وبذلك فهي تعترف بالأفضلية الاجتماعية الحقيقية للإنسان المادي، الغارق في الاقتصاد، على المواطن المثالي. بهذه الطريقة أيضاً يحدد بدقة موقع الديمقراطية في العملية

الكبرى لتطور الإنسانية، في نشوء النوع البشري، وفي أنسنة الإنسان. ويلاحظ ماركس، بشأن الشكل الأكثر شمولاً للوضع الاجتماعي للإنسان، كما تحقق واعترف به عملياً في الديمقراطية البرجوازية، بأن الناس الآخرين ليسوا بالنسبة لهذا الإنسان الفرد، تحقيقاً لحريته الخاصة وإنما تحديداً لها^(٣). الحقيقة الاجتماعية الجوهرية للرأسمالية تكمن في اعتبار الفرد الأناني، والفريد لهذا السبب بالذات، هو موضوع الممارسة الفعلية في المجتمع. وبما أن النوعي في الإنسان، قد ارتقى، في هذه المرحلة من التطور العام، إلى مستوى اجتماعي أرفع موضوعياً من كل ما عرفته التشكيلات السابقة، الأقل صفاء اجتماعياً، فإن «النوعية» الإنسانية المحققة هنا، الحياة النوعية الفعلية للإنسان تبدو «كأنها في تناقض مع حياته المادية»^(٤).

في تلك الأيام العاصفة للانقلاب الكبير كان من الطبيعي أن تصاغ المسائل المذكورة بطريقة أكثر حماساً وحملة من ذي قبل. ومن بين هذه المغالاة الحماسية يجب ذكر الاستحضار الدائم، منذ عصر النهضة، لنمط الديمقراطية القديم، ديمقراطية المدينة اليونانية (البوليس). ولم يكن ذلك، بالطبع، نزوة أدبية أو ذهنية. لقد كانت الثورة بحاجة إلى البطولة كي تخرج إلى الحياة، حسب تعبير ماركس بصدد الثورة الفرنسية. والذين اخرجوها كانوا بحاجة إلى مُثل، إلى وهم ذاتي حتى، «كي يخفوا عن أنفسهم المضمون المحدود، البرجوازي، لنضالاتهم، ولكي يرفعوا حماسهم إلى مستوى المأساة التاريخية العظيمة»^(٥). وبالمقابل فإن هذه الاندفاعات الحماسية قد أدت

(٣) ماركس، المرجع السابق.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ك. ماركس. الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت.

إلى فهم خاطيء تاريخياً لشكلين كبيرين، متناقضين بعمق، من عملية
الدُمقراطية وإلى جهلٍ مستهتر بتناقضها الاجتماعي. ومع ذلك فإن
الثورة قد انتصرت، ودشنت عملية فعلية أصبحت معها تحديدات
الديمقراطية البرجوازية القائمة آنذاك هي الأشكال المهيمنة في العالم
الدولتي للرأسمالية، في الحضارة الرأسمالية. وكان لا بد أن يفقد
الثوب الفكري «القديم» الطراز (طراز «البوليس» اليوناني) كل واقعية
اجتماعية. وحتى إذا كان هذا الثوب قد استعمل، بعد انتصار الثورة
بصفة وسيلة ايديولوجية، فإنه ظل يبدو ملفقاً وكاريكاتورياً. بل
افتضح أمر استخدامه لغرض استنفاد ماديته: فالشروط المادية
الاقتصادية لذلك «الديمقراطي» الذي عاش وعمل في (البوليس)،
بصفته ملاكاً صغيراً، لم يعد بالإمكان تجديدها. لقد انعدم أي رابط
مشترك بين الكيان الاجتماعي لهذا «الديمقراطي» وبين رجل التبادل
البضاعي، أو بينه وبين تلك الحربية والمساواة التي تميز ممارسة هذا
الأخير مادياً، في دورة البضائع نفسها، وفكرياً، في البنى الدولية
المتاحة له.

الميول الضرورية لتطور الديمقراطية البرجوازية

لم نستطع أن نبين حتى الآن إلا المبدأ الاقتصادي الأكثر عمومية للتناقض الملازم لهذين الشكّلين من الديمقراطية. إن البنية بعكس ما تروجه النظريات الشائعة حالياً، ليست مبدأ جامداً (ستاتيكيًا) وبالتالي لا تاريخيًا في الجوهر، وإنما هي القاعدة المناسبة، وبالتالي الديناميكية، لمضمون تطور أي تشكيلة. لقد رأينا أن هناك ارتباطاً ضرورياً بين التطور الاقتصادي للقوى المنتجة وبين تدمير المساواة القائمة في الملكية الصغيرة التي شكلت القاعدة الاقتصادية للديمقراطية في (البوليس). فلنحوّل الآن بصرنا باتجاه الميول الدينامية للتحويل الذي يغذيه التعارض بين مادية المجتمع البرجوازي ومثالية دولته، بكونها إحدى المولدات للحركة.

قبل أي شيء، إن الممارسة الإنسانية، المحددة مادياً، تتوفر في المجتمع البرجوازي على خاصية دينامية شاملة. فهي تميل، إذًا، بذاتها لأن تُخضع إلى مصالحها كل ظاهرات التشكيلة التي عليها أن تدخل معها في علاقة فعلية. وبالاتفاق مع كل الملاحظات الصحيحة وغير المجتزأة المتوافرة عن تلك المرحلة، يصف ماركس الفعل الذي يمارسه الإنسان في المجتمع الرأسمالي على المؤسسات وعلى البنى الفوقية

الفعلية كما يأتي: «إن البرجوازي يتصرف إزاء تشريعات نظامه كاليهودي إزاء الشريعة؛ إنه يخالفها في كل حالة ممكنة خاصة ولكنه يريد من كل الآخرين أن يخضعوا لها». من وجهة نظر تاريخية، القضية العامة لا تحتوي على أي جديد. في كل مجتمع الدولة هي سلاح ايدولوجي مهمته الوصول بأيّ أزمة طبقية إلى حل. فلماذا ما ارتأت فئة ما في (البوليس)، مثلاً، أن تلغي المشاعية الصغيرة عبر شرائها ملكيات المواطنين الذين افتقروا، فهي تشجع بذلك موضوعاً، أيّاً كانت مخططاتها، انحلال ديمقراطية (البوليس). في حين أن السلوك الذي عرضناه سابقاً (والذي أشار إليه ماركس ومفكرون آخرون شرفاء، على الأخص بعض الكتاب) كان يشجع، اقتصادياً، تطور الرأسمالية ويسهم في الوقت نفسه في تكييف البنى الفوقية الدولية مع الحاجات الاقتصادية المتطورة باستمرار. ولا بد أن تحافظ البنية الفوقية الديمقراطية، من وجهة أونطولوجية اجتماعية عامة، على طبيعتها الفكرية ومحتوياتها، وأن تتناسب أشكال الفعل التي تفرضها بشكل متنامٍ مع حاجات الإنسان. وحقيقة كون هذه المحتويات (وأيضاً أشكال الفعل النابعة منها) تكتسب صلاحية اجتماعية عامة وتمثل بمجموعات اقتصادية هامة لا تغير شيئاً من المبادئ الرئيسية للمسألة. ولا تغير شيئاً على الأخص مما يتعلق بملاحظاتنا، حيث لا تؤخذ بالاعتبار إلا الحركات الاجتماعية التي تمتلك من القوة ما يخولها التأثير على العلاقات الديناميكية المتفصلة على البنية الفوقية «الفكرية» عبر إحداث تحولات معينة في القاعدة الاقتصادية. ولكن من يحاول متابعة مثل هذه الميول، بطريقة لا صنيعة يجب ألا يسقط من حسابه في أي لحظة حقيقة أن أي حركة جماهيرية لا يمكن إلا أن تكون شكلاً خاصاً لانضهار الأفعال الفردية

العملية من النوع نفسه. وإشارة ماركس إلى الخلل الداخلي، الذاتي في كيان الإنسان إزاء أي سلوك من هذا النوع تمتلك كل مبرراتها الاجتماعية والانطولوجية. فهنا يتحقق الانسجام بين الواقع وبين ذلك الاستنتاج القائل بأن أي عمل من هذا النوع إنما يقوم على خلل في الموازنة بين الإنسان والنوع الإنساني، ويقوم، على المستوى الفردي المباشر، على اختلال العلاقة مع الآخرين.

ومهما بدا الأمر متناقضاً من وجهة نظر المنطق الشكلي أو نظرية المعرفة فإن التحقيق الاجتماعي «لأمثلة» البنية الفوقية هو الوسيلة الأكثر فعالية من أجل أن يسمح للميول المادية الأنانية بأن تفرض نفسها دون صدامات في داخل الحياة الاجتماعية. وليس صدفة أن تزدهر في هذه الشروط الشكلية الحقوقية المجردة وأن تكتسب هيئة ومكانة مرموقتين. وليس صدفة أيضاً أن «الأمثلة» الأكثر صفاء، «الأمثلة» الأكثر اكتمالاً في التجريد تجسد نفسها الأداة الأكثر قابلية لفرض المصالح الإنسانية الخاصة للرأسمالية بنعومة وتحت قناعات المصالح والمثل الكونية الشاملة. باختصار كلما كانت البرلمانية، بصفاتها التحقّق الأساسي والأفضل تعبيراً عن هذه «الأمثلة» للدولة، في حالة أنقى من الصفاء والوضوح كلما بدا أنها تتمتع باستقلالية شكلية أكبر إزاء حياة المجتمع الفعلية، كلما نجحت في تصوير نفسها انعكاساً صافياً للإرادة الشعبية المثل، وكلما تحولت أيضاً إلى أداة ملائمة لتغليب المصالح الأنانية للمجموعات الرأسمالية تحت «مظاهر» من الحرية والمساواة اللامحدودتين. ويبدو أن كلمة «مظاهر» لا تفي تماماً بالغرض في هذا السياق، لأن الأمر لا يتعلق ببساطة بمظاهر من الحرية والمساواة

نجحت في أن تفرض نفسها وإنما وبالتحديد بالطبيعة الاقتصادية ذاتها
هذه المصالح، بما تمثله فعلياً في داخل الدورة الرأسمالية للبضائع.

منذ الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر ظلت
الحياة السياسية مهيمنة بالنضالات الحارية من أجل تحقيق الشكل
الصفائي للبرلمانية (مثلاً: الانتخاب الشامل والمتساوي)، وتحقيق
سيطرتها التشريعية ووظيفتها كآلية رقابة على حياة الدولة. ولا مجال
هنا لتعداد هذه النضالات وأثارها تفصيلاً، ولا لعرض الجهود التي
بذلت من أجل القضاء على بؤر البنى السابقة. فكل ذلك يعود إلى
الماضي، على الأقل بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة. ولكن يبدو لنا
مهماً أن نلفت الانتباه إلى الحقيقة الآتية: خلال كل محاولة لإقامة ذلك
النوع من الديمقراطية - كالذي تصوره الثورة الفرنسية كانت المراحل
المحددة نتيجة لنضالات جماهيرية أجريت خلالها بصورة مستمرة
عملية تصحيح ديمقراطي للبرلمانية الصافية، البرلمانية القائمة على ذاتها
وحدها. فالديمقراطيون الراديكاليون الشيعيون الذين خدموا بكثافة
في صفوف جيش كرومويل خلال الثورة الإنجليزية والثوريون
الشيعيون في القطاعات الباريسية وضعوا البرلمانات تحت الضغط
وصولاً إلى حلها، عندما اقتضت الضرورة، وإيجاد أدوات قادرة على
التعبير عن المصالح الحقيقية للشعب الكادح. ولم يجر إقصاء هؤلاء
عن التدخل، ولم يتأمن استتباب الحرية والمساواة الشكليتين المناسبتين
لمصالح المجموعات الرأسمالية المسيطرة في البرلمانات إلا بعد الثورة
«الجيدة» في إنجلترا، ومع نظام لويس - فيليب ثم مع الجمهورية
الثالثة في فرنسا. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أنه في حالات
الأزمات (لتذكر قضية دريفوس) كانت تظهر في الأفق إمكانيات،

ولو ضعيفة، ليليّ هذه البرلمانية على الطريقة الشعبية الديمقراطية. والنظريات السياسية للقرن التاسع عشر نفسها تشير باستمرار إلى هذا التعارض بين الديمقراطية المنغوسة في الشعب وبين الليبرالية البرلمانية. ولا ضرورة للإسهاب في الشرح كي نقول بأن الحل كان يأتي دائماً لصالح التوجه الثاني.

وحتى اليوم، وبعد فترة طويلة من السيطرة المطلقة لليبرالية المتلاعبة والمتلاعب بها، نشهد بدايات حركات احتجاج من هذا النوع.

الديمقراطية البرجوازية اليوم

لا يتسع لنا المجال هنا، ولا نضع لأنفسنا أصلاً، مهمة إعادة رسم الأطر العامة للمجادلات والمنازعات حول هذه المشكلة ولو بشكل أولي. نحن لا نريد أن نتبع إلا الميول الرئيسية التي اكتشف ماركس بذورها في مختلف دساتير الثورة الفرنسية والتي بلغ تأثيرها، منذ ذلك الحين، درجة لا محدودة من الهيمنة في داخل المجتمعات الرأسمالية المتطورة. فما اعتدنا على تسميته اليوم بالحرية هو نتيجة الانتصار الأكيد للقوى الداخلية للرأسمالية. ومن تحصيل الحاصل القول إنه نظراً للتغيرات النوعية التي عرفت الرأسمالية منذ بداياتها وحتى اليوم، كان على بناها الفوقية السياسية أن تمر هي أيضاً بتحولات عديدة دون أن تتخلل عن جوهر بنيتها، كما كشفها ماركس. لا بل، على العكس من ذلك، يمكن القول إن التحديدات الرئيسية لم تظهر طبيعتها خلال هذا التطور إلا بشكل أفضل وأكثر وضوحاً، الأمر الذي لم يتسبّب لها القيام به خلال الأوقات الأولى للثورة المثقلة، بعدة بالأوهام.

وإذا وجب علينا الحديث اليوم في الديمقراطية البرجوازية وفي الحرية التي تقيمها، علينا الارتكاز على الأشكال والمضامين التي تميز

الرأسمالية المعاصرة تحديداً. إن المنظر السياسي أو رجل السياسة الذي لا يشغله سوى التأمل الإيديولوجي المجرد يستطيع أن يتخيل نفسه راجباً في إعادة الحياة إلى حرية مئة أو تعديل أخرى على شاكلتها للمستقبل بطريقة طوباوية. ولكن إذا كان لجهوده أن تحاول الوصول إلى نتائج فعلية أو عملية ما، فعليه نشر وتعزيز ذلك النمط من الديمقراطية الذي يناسب الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، أي الديمقراطية الخاصة بهذا الاقتصاد. ويصح هذا أيضاً - وربما بالدرجة الأولى - بالنسبة لأولئك المنظرين الذين يرون في الديمقراطية البرجوازية بديلاً حقيقياً للاشتراكية القائمة. وبوسع أحلام هؤلاء أن تذهب من منسيناتوس إلى روسو ومن كرومويل إلى روبسبير. أما الحقيقة فتثبت بشكل قاطع أن الديمقراطية البرجوازية لا يمكن أن تتحقق اليوم إلا على طريقة نيكسون أو شتراوس. وسنعود لاحقاً إلى النتائج الضرورية الناجمة عن مثل هذه البدائل المزعومة الرائجة حالياً. ومن المناسب أن نركز أولاً، باختصار، على الأولوية المطلقة للحاضر إزاء الماضي مهما كان جذاباً ومهما كان التحكم به سهلاً.

وديمقراطية اليوم، بوصفها القمة الراهنة لتطور الديمقراطية، هي ديمقراطية إمبريالية مهيمنة بواسطة التلاعب. وأنا أعرف أن استخدامي لمصطلحات مثل الإمبريالية أو الاستعمار دون مزدوجين يذهب في الاتجاه المعاكس للمزاعم العلمية المعترف بجلالها. والاحتقار الذي تبديه حالياً العلوم الاجتماعية تجاه القرن التاسع عشر، مملكة العقائد الجامدة، والتي تصور عصرنا، بالمقارنة مع ذلك الزمان، كأنه جديد نوعي أو شيء أفضل بالطلق من جميع وجهات النظر يجد وظيفته الاجتماعية أساساً في إظهار تعارض نوعي بين الحالة

الاقتصادية الراهنة والحالة الاقتصادية السابقة. وهكذا أنزل للتداول مفهوم المجتمع «التعدي» كـنقيض «للتوتاليتارية» وما زال يُروج له. الأمر الذي يحاول أن يوحي بأن القرابة المزعومة بين الفاشية والشيوعية هي ناتج ثقافي مشترك. وهذه الطريقة يُراد الإقناع بأن التحولات في صناعة المواد الاستهلاكية والخدمات وبأن مصلحة الرأسماليين تجاه البروليتاريا، كمستهلك للبضائع، ليست إلا حالة جرى تجاوزها من نظرية فائض القيمة. ومع ذلك فالأمر يتعلق، ببساطة، بإزاحة فائض القيمة المطلق من قبل فائض القيمة النسبي. أي بعملية واجهها ماركس في نظرية فائض القيمة وحددها بصفاتها انتقالاتاً من حالة خضوع الإنتاج شكلياً للتحديدات (Categories) الرأسمالية إلى حالة خضوعه الفعلي لها. وبذلك يجب أن نخفي من «المجتمع الصناعي» الحديث كل آثار الصراع الطبقي القديم. والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي أدارت ظهرها، في الواقع، للماركسية كي تشارك فعلياً في تلاعبات النخبة المسيطرة (establishment) قدمت في هذا المجال إسهاماً واسعاً. وستناول لاحقاً الدور الذي لعبته النظرية والممارسة الستالينيتين وما بعد المرحلة الستالينية في هذا المجال. ويبدو اليوم أن النقابات هي غالباً وفي كل مكان تقريباً على يسار الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. كما أن عدداً معيناً من التظاهرات الكبرى يُظهر بأنه لم يجر التخلي كلياً بعد عن الصراعات الطبقة الاقتصادية. وبالطريقة نفسها على عملية تحرر المستعمرات القديمة أن تظهر بأن أسس الاستثارة والاضطهاد التقليدية هي اليوم في طريقها إلى الزوال. مع العلم أن السياسة المتبعة، والتي تزعم افتراقها عن أي فكرة استعمارية، ليست، في طبيعتها الحقيقية، إلا استمراراً للسياسة القديمة ولكن بوسائل

تكنيكية جديدة. فهي لا تفعل إلا أن تتابع التقاليد الرئيسية للإمبريالية الإنكليزية والألمانية. . . كي تؤمن في كل مكان من «العالم الثالث» وبكل الوسائل الاقتصادية والعسكرية المتاحة، سيطرة الفئات الاجتماعية الأكثر رجعية. ولا تتردد في قمع كل محاولات الإصلاح البرجوازي الليبرالي بوحشية. أما ما يروجه الإعلام وما يطلقه من صفات «الحرية» على أشكال هذه الهيمنة فلا يغير شيئاً من حقيقة أن هذا الأسلوب هو بعينه أسلوب استمرار الواقع الاجتماعي للإمبريالية. الأمر الذي تثبته ببلاغة فائقة أحداث سان - دومينيك، أندونيسيا، وفيتنام^(٦).

وبهنا أن نبين هنا الفعالية الطويلة الأجل للميول الاقتصادية والاجتماعية المركزية للرأسمالية. ونلفت النظر في هذا السياق بشكل خاص إلى مسائل التجانس النوعي، وبمعنى آخر كيف تلقى مبدأ التطور الإنساني الاجتماعي هذا، خلال صراعات الطبقات المؤسسة للرأسمالية، شكلاً جديداً، متقدماً على المجتمعات السابقة. لقد لاحظت ماركس - كما أذكر - أن الوجود النوعي للإنسان يتناقض مع واقع حياته المادية. ولكي نقف على المغزى النظري والعمل الأساسي لهذا الرأي علينا الرجوع إلى النص الذي عرض هذه الإشكالية، والذي لعب دوراً محمداً في التأسيس النظري للمادية الماركسية. في الأطروحة السادسة عن فويرباخ، ينتقد ماركس مفهوم هذا الفيلسوف لجوهر الإنسان على النحو الآتي: «... الجوهر الإنساني ليس تجريداً

(٦) إشارة إلى احتلال الولايات المتحدة لجزيرة سان دومينيك وأيضاً إلى المجازر التي ارتكبتها الانقلاب العسكري، بقيادة سوهارتو، في اندونيسيا ضد حكم سوكارنو وضد الديمقراطيين والشيوعيين سنة ١٩٦٦.

ملازماً للفرد الواحد وإنما هو، في حقيقته، مجموع العلاقات الاجتماعية». وبما أن فويرباخ لم يواجه هذا الرباط الحميم بين الجوهر الإنساني ومجموع العلاقات الاجتماعية الفعلي، ولم يتصور أنه ينبثق من تطورها نفسه، فقد كان مضطراً أن «يجرد مسار التاريخ» أولاً، أي أن يتناول الإنسان بطريقة مجردة ومنعزلة. وأن يعتبر، ثانياً، أن «الجوهر لا يمكن أن يفهم إلا بصفته «نوعاً»، كونية داخلية، صماء، تربط بشكل طبيعي الأفراد المتعددين»^(٧).

وبسبب تجريده وسكونه لا يستطيع النوع أن يتمتع، بنظر فويرباخ، بمضمون اجتماعي وإنساني حقيقي. ومثله مثل كل تحديد معرفي منطقي صرف (لا أونتولوجي)، عليه أن يظل أخرساً ساكناً. وبالتالي فالجوهر الاجتماعي للإنسان، انتماء الإنسان الفعلي للنوع يقع بالضبط في التجاوز التاريخي لهذا السكون.

وكان بوسع ماركس أن يكتفي بهذا التباين. لأنه جهد منذ البدء لأن يلتقط ما يميز النوع في واقعه التاريخي، فعلياً، لا بصورة مجردة، ساكنة. والاستنتاج الذي عرضناه سابقاً، والقاتل بالتناقض بين حياة الإنسان «النوعية» وبين حياته المادية في المجتمع البرجوازي، يفترض سلفاً وجود علاقة داخلية متبادلة بين الفرد والنوع. وهي علاقة مرتبطة بالكائن. وبالتالي فهي علاقة اجتماعية وتاريخية. وقد شهدت هذه الأطروحة تجسداً جديداً على قدر كبير من الأهمية في «المخطوطات الاقتصادية والفلسفية» على النحو الآتي: «يجب تفادي إعادة تعيين «المجتمع» على أنه تجريد مقابل الفرد. الفرد هو الكائن الاجتماعي. وتعبيرات حياته - حتى لو لم تظهر مباشرة بصفاتها تعبيرات

(٧) ك. ماركس، فريدريك إنجلز، الإيديولوجية الألمانية.

مشتركة عن الحياة مع الآخرين - هي تعبير عن الحياة الاجتماعية وتأكيدها^(٨). فالوحدة الحاصلة إذًا بين «الفردانية» و«النوعية» ليست شيئاً معطى من الطبيعة ذاتها. بل على العكس هي نتاج عملية تاريخية واجتماعية. وقد كان على هذه العملية أن تلد وتجتاز مراحل عديدة قبل أن تزول التحديدات شبه الطبيعية التي تقيم تعارضاً بين نشوء وتكون وحدة الكائن مع النوع وبين حدود الطبيعة. كان على المجتمع أن يصبح اجتماعياً فعلاً وجذرياً، وأن تزاح الحواجز الطبيعية من الحياة الاجتماعية كي يصبح «تنوع»^(٩) الإنسان، أي خروجه الحقيقي من مملكة الحيوان، ممكناً. والرأسمالية تُم هذه العملية على مستوى الاقتصاد. وبواسطة الاقتصاد تطبقها على المجتمع كله. وهكذا ينشأ، في إطار الرأسمالية، مجتمع تتحقق الشروط الأصلية لاجتماعيته، ويحقق بذاته «نوعية» الإنسان. ولكنه مجتمع لا يستطيع أن يستمر في الحركة إلا بفضل تعارضات حتمية. وهي تعارضات تمنع فيها الضرورات الاقتصادية الإنسان من الارتفاع إلى مستوى الإنسانية الحقيقية. وهذا هو التناقض الذي أشرنا إليه ذاته: التناقض بين الحياة النوعية وبين الحياة المادية لكل فرد على حدة ولمجموع الناس. فنوعية الإنسان تتحقق هنا في تدمير هذه الوحدة، المولودة ذاتياً في كل حدث وفي مجموع العملية التاريخية، من أجل تحويلها إلى نقيضها. المجتمع معناه الفعل المشترك للناس. ولم تصل هذه المقولة يوماً إلى هذا المستوى من التجسيد، في الممارسة وفي التقنية، كالذي وصلت إليه في الرأسمالية. ولكن هذه القوى

(٨) كارل ماركس مخطوطات ١٨٨٤.

(٩) المقصود الانصهار في النوع Genericité.

الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج، موضوعياً، وتعيد إنتاج هذا المستوى الفريد من التبعية المتبادلة بين الناس لا تؤدي، في المقابل إلى «اتحاد الإنسان بالإنسان بل إلى افتراقه عنه في الأغلب». والحرية الفردية، بصفتها شرطاً ضرورياً لهذا المجتمع ونتاجاً له، «تكشف لكل إنسان في الآخر حدود حريته لا تجسدها». «وحق الإنسان في الحرية لا يستند إلى اجتماع الإنسان للإنسان، بل إلى فرقة الإنسان عن الإنسان. إنه الحق بالفرقة، حق الفرد المحدود. المحدود بحدود ذاته»^(١٠).

إنها لطريقة ناعمة ومنضبطة أن توصف هذه العملية بكلمة «حدود»، هوبس، مثلاً، كان أكثر عنفاً حين ألصق بها تعبير وهل هي الصدفة وحدها التي جعلت الماركيز دوساد يُدفع إلى مصاف النجوم العالمين بوصفه المنظر المميز لهذه المرحلة الانتقالية؟ بالمناسبة، الجانب الجنسي في مؤلفات الرجل ليس هو الجانب المحدد إلا بمعنى مباشر. أما المهم فعلاً في نظرية دوساد فهو أن الفعل، حتى في العملية الجنسية، لا يتم بوصفه فعلاً مشتركاً لكائنين بشريين، وجزءاً من حياتهما المشتركة. فالمرأة هنا ليست بنظر الرجل كائناتاً بشرياً بل أداة وحسب. والحقيقة الأصلية في هذا التحديد تجسد نفسها تقريباً، خارج الحد الأقصى، في تعريف كانط للزواج. سوى أن كانط يترجم الأنانية الأخلاقية الساخرة لدى دوساد إلى لغة الاقتصاد الرأسمالي، لغة الدورة الاستهلاكية للسلع. يقول كانط: الزواج هو «اجتماع شخصين من جنسين مختلفين لكي يملكوا، خلال حياتهما، الصفات التي تعود إلى جنسهما». (ميتافيزياء التقاليد).

(١٠) ماركس، في المسألة اليهودية.

المقولة الذاتية والموضوعية التي تحدد في الوقت نفسه الأفراد والمجتمع، تبقى فاعلة في كل الأوضاع التي أشرنا إليها. وهي تجسد، اجتماعياً، أسبابها ونتائجها. وهذه المقولة هي مقولة التملك. يقول ماركس في هذا الصدد: «لقد جعلنا الملكية الخاصة حمقى وضيقى الأفق إلى درجة أننا لا نعتبر موضوعاً ما موضوعاً إلا إذا امتلكناه. أي إذا كان بالنسبة لنا رأسمالاً أو شيئاً يملك، يؤكل، يُشرب، يُلبس، يُسكن... إلخ باختصار إذا كان يُستعمل من قبلنا مباشرة. لقد حل محل جميع الحواس الجسدية والذهنية الاستلاب البسيط لهذه الحواس، الإحساس بالملكية»^(١١). ومن المضحك أن نتصور أن هذه التحديدات الاقتصادية والإنسانية الفاعلة بشكل شامل في المجتمع الرأسمالي كان من الممكن لها أن تختفي مع القرن التاسع عشر. على العكس، إنها تصل إلى تطورها الأعلى في «المجتمع الصناعي» الراهن تحديداً. وليس صدفة أن علاقة الاستلاب، الاقتصادية - الاجتماعية والفردية - الإنسانية، التي صاغها ماركس منذ قرن ونصف والتي كانت في القرن التاسع عشر في الظل بسبب قوة الاستغلال المادي المباشر، قد أصبحت اليوم مشكلة اجتماعية وإنسانية شاملة. ماركس، في حينه، أشار إلى شمولية الاستلاب، بمعنى أنها تشكل المستغل والمستغل في الرأسمالية. ولكن لم يجر إلا اليوم قياس مدى اتساع هذه الظاهرة الناتجة اجتماعياً عن الرأسمالية. ولم يتم، إلا اليوم، إدراكها بصفته المسألة الأكثر عمومية بين المسائل المطروحة على الإنسانية. وهذا يثبت كم أن تحديدات الوجود الإنساني في الرأسمالية - تلك التي أدانها ماركس في زمنه - تحتل اليوم،

(١١) ماركس مخطوطات ١٨٤٤.

بطاقتها وتوترها واتساعها، ورغم أشكالها ومظاهرها المختلفة، من حيز مترادف الاتساع في مجموع الوجود الإنساني ذاته. الرأسمالية اليوم ليست إذاً تجاوزاً بل تطوراً وتوسيعاً وتعميقاً لإشكالية جوهرها كما عُبِّرَ عن نفسها حتى هذه اللحظة.

ماذا تشبه إذاً هذه الرأسمالية إذا ما تناولناها من الزاوية التي انطلقنا منها، أي من مسألة الديمقراطية؟ من الخارج، هي تطوير وتوسيع كوني. ولكن ما هو المضمون الاجتماعي الجديد الذي يحمله اتساعها وتعززها في السياق الذي عرضناه؟ على السطح، هو التلاعب الذكي بسوق غدا رأسمالياً شاملاً ومهيماً الآن، وبفضل وسائل الإعلام، التي اكتسبت أهمية هائلة، غدا الترويج للاستهلاك نموذجاً للثقافة السياسية. (نقول عَرَضاً إِنَّ هذا هو ما أشار إليه هتلر عندما رأى في إعلان مرتب عن نوع من الصابون نموذجاً لكل دعاية سياسية). بالطبع المسألة هنا تتعدى النمذجة المباشرة. لأن الدعاية السياسية الهتلرية كانت دعاية إيديولوجية مكشوفة. وما أن هُزِمَ هتلر حتى ابتدعت الحياة السياسية، في مرحلة الحرب الباردة، إيديولوجيا جديدة هي اللاإيديولوجيا أو نزع الإيديولوجيا، بهدف الوقوف ضد التوتاليتارية (بالدرجة الأولى ضد الاشتراكية). وليس في نيتنا إطلاقاً أن نتحدث هنا عن الضعف والتناقض الداخلي لهذه الوسيلة السياسية فقد تم حل المسألة حين نعتناه بـ «إيديولوجية». وبرأي ماركس كل إيديولوجية هي وسيلة للوصول بالآزمات الاقتصادية والاجتماعية القائمة إلى غايتها. وبما أن المجتمعات الطبقيّة لاثني تثير هذه الآزمات فإن أيّاً منها لا يمكنه أن يستمر دون الملاحقة الإيديولوجية لآزماته. وتعبير نزع الإيديولوجيا يمتلك، حتى في اللامعنى القائم في مبدأه، قيمة تعيينية ملموسة: السوق أيضاً يجب أن يبلغ غايته هنا، بصفته

نموذجاً شمولياً. ومثلما يُحمل الإنسان، بفعل الدعاية، أن يشتري «بحرية» البضائع التي يقال له بأنها تلبّي حاجاته بالصورة الأمثل، كذلك يُحمل على تحديد موقعه في الحياة السياسية، خلال الانتخابات مثلاً. وحين تكلمنا عن السوق استخدمنا كلمة «بحرية» بين مزدوجين. وفي الواقع فإن العلاقات الاجتماعية التي ترسيها الرأسمالية المُدارة تجعل كل علاقة حرية، حتى في السوق، إشكالية جداً. والتلاعب الذكي يكمن تحديداً في إغراء الشاري وفي إبقاء وهمه بأن شراءه للصنف المقصود هو ناتج قرار حر، وتعبير عن شخصيته المستقلة.

ومبدأ التلاعب هذا يمكن أن يطبّق بسهولة أكبر على طريقة مشاركة الإنسان في الحقل «الفكري» للدولة، الذي حول التطور الرأسمالي ثنائيته الأصلية إلى علاقة ديناميكية متبادلة، أصبحت مادية المجتمع البرجوازي في داخلها هي العنصر الحاسم. وبالتوافق مع ما ورد، يعرض ماركس آثار هذه العلاقة على ممارسة الأفراد بالصورة الآتية: «البرجوازي يتصرف إزاء تشريعات نظامه كما يتصرف اليهودي إزاء الشريعة. إنه يخرقها في كل مرة يناسبه ذلك ويمكنه ولكنه في الوقت نفسه يريد من جميع الآخرين أن يلتزموا بها»^(١٢). هذه الطريقة الفردية في التصرف تؤدي، إذا عُممت، إلى تحويل العالم «الفكري» للمواطن إلى أداة للأنانية البرجوازية، ولا يخضع كل سلوك مشابه إلى عقوبات من جانب الدولة. فصراع الطبقات يفرض، على العكس من ذلك، سلماً من التمييزات يذهب من المنع الصريح لبعض التصرفات البرجوازية المائلة إلى التسامح الضمني أو الظاهر إزاء بعض أشكال خرق القانون. وهو أمر يتعلق بمركّب

(١٢) ماركس وإنجلز، الإيديولوجيا الألمانية.

يتجه إلى الشمولية. ولا فرق أساسياً بين الحديث هنا عن السلطة التنفيذية أو عن ميول داخل الإدارة، أو تأويلات للقوانين، طالما أن المسألة الجوهرية قد جرى استخلاصها. ومن المهم أن تُرى بوضوح العملية الشمولية لاختراق الدائرة الفكرية، أي الحرية - المساواة من جانب المادية الأنانية للمجتمع البرجوازي.

ليس هدفنا أن نحلل بدقة المسار الملموس والمتفاوت لهذا الاختراق. المهم أن الشكل «الأمثل» للحرية والمساواة لم يكن مرة موضع شك أو تساؤل، بل كان يتحول إلى عجالات للمصالح الأنانية البرجوازية، المصالح الطبقية (الدفاع عن القوانين التي تسمح بالتفرقة العنصرية باسم الاستقلالية الدستورية للولايات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلخ...). الحرية والمساواة لا تختفي إذاً على الإطلاق خلال هذا المسار الذي يملأ أشكاهها، المُفرَّغة باستمرار، بمصالح برجوازية أكثر ملموسية، هي مضامينها الجديدة. على العكس: كلما ضعف ارتباط مضمون الحرية بالمثل (والأوهام) الأصلية كلما زاد تمجيد الصنم المفرغ من كل حرية. وكلما زادت سيطرة كبريات اللوبي على الحياة الفعلية كلما ارتفع هذا الصنم بوصفه هدف وغاية كل عمل دعائي. إن اللاأدلة ونزع الإيديولوجية بصفتهما وسيلة عملية للاستبدال الإيديولوجي وتمجيدها إيديولوجياً لحرية أفرغت من كل محتوى تمثلان بذاتهما، سيرورة واقعية - وبالتالي ذهنية - متنافضة. وهما تشكلان عملياً مبدأين يتيمان بعضهما الآخر.

بالطبع هذا لا يجبري على شكل تناقض ذهني، مجرد وحسب. صنم الحرية بحاجة إلى أعضاء اجتماعية واقعية قادرة على القيادة والتنفيذ، من أجل ألا يفقد دوره كترين إيديولوجي فعال، ومن أجل

ألا يفرق في اللفظية. ولعل أداة التنفيذ هذه، التي يتركز نشاطها في مساعدة المصالح الأساسية للمجموعات الاحتكارية الكبرى على فرض نفسها في العالم، هي وكالة الاستخبارات المركزية. فهي التي توجه، في نهاية المطاف، عملية «الدفاع عن الحرية» على الطريقة الأميركية من جنوبي أميركا إلى فيتنام. وهي التي تضمن، على المستوى الداخلي انتصار مصالح هذه الحرية. لتذكر، مثلاً، جرائم اغتيال الأخوين كينيدي ومارتن لوتر كينغ. لم يسلط بعد أي ضوء على الأخيرين. أما في الأولى، فالتحقيق القضائي لم يصل بعد إلى كشف جميع الملابسات - ومن يتمتع بحس سليم أولي ولا يستسلم للتلاعب يشعر بأن تقرير دورين لا يقدم عرضاً دقيقاً للحدث. كما لم يكشف النقاب عن تلك الظاهرة الغريبة، ألا وهي النسبة العالية لموت الشهود المحتملين. مثل هذه «الألغاز» تبدو في تناقض كامل مع القدرة اللامحدودة للرأي العام في «العالم الحر». والسبب يعود، في جزء منه، إلى العنف الوحشي الذي به يستتب التوازن، وفي جزء آخر إلى الخوف من المخاطر التي قد تهدد حياة من يحاول الكشف حتى عن بعض التفاصيل البسيطة. الجهاز الأيديولوجي لوسائل الإعلام يخلق، حسب المناسبات، المناخ العام المتفهم للألغاز المحيطة بحياة ونشاط رجال المنظمات السرية الكبار. من أجلهم يتج الأفلام الناجحة مسلسلات «أروع القصص». ومن تتبّع الجوانب التاريخي لتطور المجتمع الرأسمالي يعرف جيداً بأن سلطة الأجهزة الرسمية المنتخبة تتضاءل باستمرار بالمقارنة مع سلطة البيروقراطيات المدنية والعسكرية التي تعمل تحت غطاء السرية. وإذا قارنا علاقة الأجهزة الديمقراطية بأبان مرحلة الثورة الفرنسية مع ما يحدث في الجيش، مثلاً، منذ الجمهورية الثالثة نكون صورة مفيدة عن عملية انتقال

اجتماعي تقع في طرفه اليوم وكالة الاستخبارات المركزية. وما ذلك في الواقع إلا البلوغ الجذري لعملية ضرورية طويلة.

ولن نثير هنا إلا بصورة سريعة ظهور بوادر أزمة في النظام خلال السنوات الأخيرة. وما زالت حركات المعارضة حتى الآن قليلة التطور، إن من وجهة أيديولوجية أو مادية. وهذا أيضاً ليس مبعثاً للدهشة. ففي كل مجتمع على بدايات الأزمة تعلن المعارضة دخولها بـ «لا» مجردة. «لا» عاجزة، بعد، عن التحول الواعي إلى «نعم» إيجابية لبديل آخر. كاسيرو الآلات لم يستطيعوا أن يذهبوا أبعد من «لا» في حوادث عنف عابرة. ومع ذلك فهم أنفسهم كانوا أول من أعلن ولادة الحركة العمالية الثورية. وأولئك الذين يتسمون اليوم بسخرية عليهم أن يتذكروا هذه الأمثلة الموجودة بغزارة في التاريخ. وعليهم أن يفكروا ملياً في السبب الذي يجعل من هذه المرحلة، التي يصفونها بالحل الشامل، وبنهاية التاريخ، عاجزة عن الإجابة على الأسئلة التي تثيرها بنفسها.

كان علينا أن نلقي نظرة أولية على مجمل هذه الأزمات. لأن كل تحليلنا للشكل الذي ترتديه الديمقراطية حالياً لا يتنظم إلا قياساً على هدف وحيد للمعرفة، هو معرفة ما إذا كانت هذه الديمقراطية، كما يظن الكثيرون، حتى في العالم الاشتراكي، بديلاً اجتماعياً حقيقياً لحالات أزمات النمو في الاشتراكية؟ نجيب على ذلك بـ «لا» جازمة، عالية وقوية. أبدأ! ومنطور جزءاً من دوافعنا العميقة للإجابة في الملاحظات الآتية التي ستعالج مشاكل أثارها المرحلة الستالينية ونتائجها. ولنقل أيضاً، منذ الآن وبطريقة تبسيطية نوعاً، أنه إذا ما فرض البديل الديمقراطي البرجوازي على بلد أدخله أمثال ستالين في

حالة أزمة اقتصادية واجتماعية، فالأرجح أن تنجح وكالة الاستخبارات المركزية في تحويله، على مدى متوسط أو بعيد، إلى حالة يونان^(١٣) ثانية. والأمر لا يتعلق هنا بالنوايا الصادقة لبعض أصحاب القناعات الايديولوجية المتجهين في هكذا خيار. فرغم قناعاتهم لن يستطيع هؤلاء، ولا مؤيديهم، إقامة أكثر من ديمقراطية برجوازية. فلنرجع فقط إلى السنوات الخمسين الأخيرة: من يستطيع أن يشك في أن لويد جورج في بريطانيا وكليمنصو في فرنسا كانا ديمقراطيين عن قناعة بل ويساريين؟ ورغم ذلك فقد نظما معاً سنة ١٩١٩ جيوش التدخل ضد الجمهورية المجرية، وعزلاً من السلطة الحكومة الاشتراكية - الديمقراطية التي اقترحها بنفسيهما (والتي كان أعضاؤها ديمقراطيين برجوازيين حقاً)، ووضعاً بذلك أسس نظام هورتي الدكتاتوري. لا يتكرر التاريخ في أشكاله الخارجية. في اليونان لم يكن هناك جيوش تدخل. لم يكن هناك إلا وكالة الاستخبارات المركزية والضباط الذين تقودهم بصورة أو بأخرى، بتدخل مباشر أو بدونه. الأشكال الملموسة لا يمكن التنبؤ بها بشكل ملموس. ما يمكن رؤيته فقط هو الخط العام للضرورة الاجتماعية. وفي هذا الاتجاه يمكن القول: إن اعتبار الديمقراطية البرجوازية بديلاً لدولة اشتراكية يقود إلى التجربة اليونانية.

(١٣) في مرحلة تأليف هذا الكتاب كانت اليونان خاضعة لحكم «العقلاء السود» القمعي. وقد وصل هؤلاء إلى السلطة نتيجة انقلاب عسكري أيدته الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثاني

**البديل الحقيقي:
ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية؟**

الشروط النظرية والتاريخية التي تسمح بصيغة ملموسة للمسألة

عندما رفضنا اعتبار الديمقراطية البرجوازية بديلاً عن الديمقراطية الاشتراكية، فقد قمنا بذلك، أولاً، انطلاقاً من اعتبارات سياسية عملية، وثانياً من تلخيص بعض التجارب المعاصرة. وكلاهما يشير بوضوح إلى أن كل محاولة تذهب في اتجاه هذا البديل تؤدي بالضرورة إلى القضاء على الاشتراكية (وعلى الأرجح، إلى القضاء على الديمقراطية ذاتها). وإذا حاولنا الآن، من أجل إضافة المكمل الضروري لذلك الرفض، أن نوضح ذهنياً ما يجب أن يكونه البديل الحقيقي، فعلينا أن نقارب هذا الموضوع بأدوات منهجية مشابهة: لا يمكننا أن نقدم الاشتراكية أو الآراء السائدة بخصوص جوهرها، بصورة عامة، كطرف ثان في المعادلة، دون أن نجري اختباراً أولياً. علينا، على العكس، أن نتفحص، في المقام الأول، الشكل الواقعي الراهن للاشتراكية، «وجودها - كما هو - تحديداً» على المستوى التاريخي والاجتماعي، كي نحاول، انطلاقاً من هذه التحليلات، أن نصوغ إشكاليات إشاعة الديمقراطية.

الوجود الاجتماعي الواقعي للاشتراكية المعاصرة هو هذا المركب

من العناصر، والميول، والنظريات، والتكتيكات... إلخ، التي انبثقت من أزمة المرحلة الستالينية. وقد شهدت هذه الأزمة أول تعبير نظري وعملي عنها خلال المؤتمر العشرين (١٩٥٦) [للحزب الشيوعي السوفياتي - المترجم] وفي بيان نتائجه النظرية والعملية. ولن نستطيع أن نكون في حالة تسمح بفهم التنظيم النظري والعملية للإصلاحات، وجهتها وقيمتها، إذا لم نطلق عما كان موجوداً قبلها، ما كان يجب إصلاحه، كيف كان يجب أن يتم الإصلاح وكيف تم.

لا مفر، إذاً، من العودة إلى الخصائص الكبرى للمرحلة الستالينية، حتى ولو باقتضاب شديد. المؤتمر العشرون وصف هذه المرحلة من تطور الاشتراكية بمرحلة «عبادة الشخصية». كثيرون ممن جرى إبلاغهم آنذاك بهذا التقييم وضعوا، لتوهم، تحفظات على صحة التعبير وعلى المضامين الاجتماعية التي ادّعى إيجازها، باعتباره تلخيصاً للأزمة. تولياتي، أساساً، رفض أن يرى في المزاج الشخصي لستالين السبب الأهم لأزمة بهذا العمق والاستمرارية في حياة المجتمع الاشتراكي. وطالب بتحليل جدي وكثيف للمرحلة السابقة كلها على المستوى الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي. فقد كان من المستحيل، برأيه، أن يتحدد أو يفهم الجانب الإيجابي أو السلبي لستالين في تلك المرحلة من دون تحليل مناسب يتماشى مع روح المنهج الماركسي - اللينيني. وعلينا أن نستنتج، بأسف، أنه لم يمر في ذلك الوقت أي تحليل يتفق مع هذه المقترضيات.

عرضنا السريع، والعام جداً، لا يدّعي الإجابة على الضرورات المشروعة التي يقتضيها التحليل العلمي فعلاً للمرحلة الستالينية. وما طالب به تولياتي لم يكن بالضرورة دراسة أكاديمية جامعة. بل كان

يجب التوجه لالقاء الضوء على المبادئ الموجهة لتلك الفترة الهامة، بل المصرية، في تطور الاشتراكية. وذلك من أجل إصلاح الخلل عملياً وعلاج ما أصابه المرض.

من البداية

وإذا أردنا أن نلبي هذه الحاجة المشروعة علينا أن نبدأ من البداية: لم تكن الثورة البروليتارية الروسية - بالمعنى الذي أراده ماركس - تجسداً «كلاسيكياً» لانتقال تاريخي ذي بعد كوني. فهذا النوع من الثورة كان يجب أن ينفجر، حسب ما توقعه ماركس، في الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً. إضافة إلى أن ماركس اعتبر أن الثورة البروليتارية، بحكم جوهرها ذاته ستكون حدثاً دولياً للعالم المتحضر. وإذا تركنا جانباً الخاصية الثانية للشكل «الكلاسيكي» للثورة يبقى أن مشكلة تحقيق الاشتراكية في بلد متخلف اقتصادياً، وبالتالي اجتماعياً، هي المسألة التي يجب أن تستأثر باهتمامنا الأكبر. ولم يشك لينين إطلاقاً في كون الثورة الروسية هي شيء استثنائي لا يتناسب كلياً مع المفاهيم الماركسية. وحين تحدث في كتابه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» عن المعنى العالمي للثورة الروسية فقد حدد وعن حق مداها كله. ولكنه تعمد أن يضيف: «... إنه لمن الخطأ أن نبالغ في هذه الحقيقة وأن نسحبها على ملامح خارج الملامح الأساسية لثورتنا. كما أنه من الخطأ ألا نرى بعد انتصار الثورة البروليتارية، حتى ولو في بلد متقدم واحد، إمكانية حصول انحراف مفاجيء. بمعنى أن تعود روسيا لتصبح بلداً متخافاً من جديد بدل أن تكون نموذجاً (بالمعنى السوفيياتي والاشتراكي)»^(١).

(١) لينين مرض اليسارية (صفحة ٤٩ في الأصل).

ليس من الصعب أن نكتشف بماذا كان يفكر لينين حين كتب هذا. إن تحول المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي يبدو أساساً وفي البداية كمسألة ذات طابع اقتصادي. وبقدر ما تكون الرأسمالية متطورة في بلد انتصار الثورة بقدر، ما تجد المهتمات الخاصة بالاشتراكية على المستوى الاقتصادي فيه تحقيقاً مباشراً ملائماً وسريعاً. وبالمقابل، في بلد متخلف، يجب أن توضع على جدول التنفيذ مجموعة من الإجراءات التي قد تبدو بحكم طبيعتها، ومن زاوية اقتصادية بحتة، على أنها إجراءات لتطوير الرأسمالية. والأمر يتعلق بمسألتين تشكلان في الواقع الاقتصادي مركباً متناغماً. الأولى هي مستوى التطور النوعي والكمي للصناعة الكبيرة في الميادين المحددة للإنتاج الواسع. والثانية تتعلق بتوزيع السكان وفق قطاعات الإنتاج المنظمة بشكل يؤمن التوازن الديناميكي الضروري والتقدم والتفاعل، والتشغيل الطبيعي للزراعة والصناعة في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية. لم يكن أحد ليشك سنة ١٩١٧ بأن الإنتاج الرأسمالي للامبراطورية الروسية كان بعيداً جداً عن مثل هذه المستوى.

وإذا اعترفنا بهذا الأمر الواقع فهل ينتج عن ذلك بأن الإطاحة العنيفة بالنظام الرأسمالي خلال أيام أكتوبر الكبرى كان «خطأ»، كما حاولت أن تثبته منذ البداية النظرية الاشتراكية الديمقراطية؟ نعتقد أن الجواب هو لا. القرارات التاريخية الكبرى والخيارات الثورية لم تكن مرة نتيجة تبصرات نظرية صرفة يقوم بها بعض الخاصة في سراديب غرف دراستهم. إنها، على العكس إجابات على بدائل تفرض نفسها على الأحزاب وقياداتها من خلال الحركة الشعبية. «الوجود- كما هو-

تحديداً، للأوضاع التي اتخذت خلالها القرارات فرضته بالدرجة الأولى الحرب العالمية الأولى. ورغم أن جميع قرارات الأمانة الثانية كانت تدعو إلى معارضة الحرب وإلى النضال لإقامة الاشتراكية انطلاقاً من الأزمة التي أثارها اشتباكات القوى، فإن الأحزاب الاشتراكية، عدا استثناءات نادرة أبدت جميعها الحرب الإمبريالية. وحتى ثورة شباط وسقوط النظام القيصري لم يغيرا شيئاً في هذا النهج. بل أصبح استمرار الحرب بالنسبة لهذه الأحزاب، المناشفة والاشتراكيين الثوريين خاصة، مهمة مركزية. وهكذا ارتبط نضال البلاشفة من أجل استلام السلطة، بصورة طبيعية، بالرغبة الجامعة لدى ملايين الناس في وقف الحرب فوراً. وهكذا أصبحت هذه المسألة الفعلية والملمحة والواقعة في قلب اهتمامات أكثرية الناس لحظة حاسمة في الخيارات المطروحة عملياً في أكتوبر: في الظروف الخاصة لذلك التاريخ لم يكن من الممكن وقف الحرب فوراً إلا من خلال إسقاط النظام الديمقراطي البرجوازي. (وقد أثبت التاريخ بوضوح، منذ جمهورية فايمر حتى وصول هتلر إلى السلطة، أن تأجيل ذلك القرار حتى الهزيمة العسكرية النهائية كان سيجر نتائج اجتماعية خطيرة. إلا أن القرار الذي طرح في أكتوبر لم يكن قائماً على الإجابة بلا أو نعم لسقوط الهيمنة البرجوازية. المسألة المركزية لتطور روسيا الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، إزالة البؤر الإقطاعية المهيمنة، ظهور الفلاحين الحاد... على المسرح السياسي كل هذه المسائل وصلت في اللحظة نفسها إلى حالة التوتر القصوى. ورغم المعارضة العديدة للنظام الديمقراطي، كانت الانتفاضات الفلاحية وعمليات التوزيع العفوي للأرض تتسع باستمرار. وبالنتيجة طرحت هنا أيضاً بالملموس المسألة الآتية: هل يمكن حل المسألة الفلاحية حلاً فعلياً

دون الإطاحة بالنظام الديمقراطي البرجوازي؟ لقد كان يوجد إذاً في المجتمع الروسي مسألتان حيويتان جاهزتان للانفجار، رغم أنها لا تمتلكان، في النظرية الصرفة، طابعاً اشتراكياً مباشراً. إلا أن حلها لم يكن ممكناً إلا عبر الإطاحة الثورية بالسيطرة البرجوازية. أكتوبر ١٩١٧ شكل إذاً حالة ثورية في المعنى الأوسع: لم يكن ممكناً على الطبقات المسيطرة أن تستمر في سيطرتها والطبقات المضطهدة والجماهير المستغلة لم تعد ترغب أن تعيش بالطريقة ذاتها (هكذا حدد لينين كل حالة ثورية). من المستحيل إذاً أن نناقش قرار سنة ١٩١٧ دون الالتفات إلى هذه الخلفية الاجتماعية.

من غير الحق إذاً، أن توضع موضع الشك الشرعية السياسية لخيار غير كلاسيكي من أجل الانتقال إلى الاشتراكية. على أن التبرير المعلن لا يمكنه أن يلغي الانعكاسات الاقتصادية؛ ومستقدم هذه الأخيرة نفسها بصفاتها المسائل المركزية في التطور اللاحق. وقد تعين على جمهورية البوفيئات الفتية في البداية أن تناضل في سبيل وجودها ضد الإمبريالية الألمانية، ثم أن تفرض نفسها في وجه جيوش التدخل المختلفة. وفي تلك الظروف أثبتت هذه الجمهورية من الحزم والقوة الجماهيريين ومن التفوق السياسي والعسكري لدى قيادتها ما جعل جاذبيتها وتأثيرها على أوساط عالمية واسعة يزداد ويتعمق، ولكن ما إن انتهت الحرب الأهلية بنجاح حتى ظهرت بوضوح في قلب المجتمع السوفيياتي الإشكالية الاقتصادية الملزمة لهذا الانتقال غير الكلاسيكي.

ما لم يواجهه ماركس

وعندما تناول لينين، على المستوى النظري مجموعة المشاكل هذه لم

يفته أن يشير إلى طبيعتها الجديدة نوعياً. فكتب سنة ١٩٢٢ أن «ماركس نفسه لم يخطر له أن يشير بكلمة واحدة إلى هذا الموضوع»^(١). وقد بدا الإشكال وكأنه إشكال اقتصادي صرف في المدى المباشر. بحيث أن لينين كان يشير باستمرار إلى النتائج الاقتصادية العملية النابعة منه. ولكنه كان يرى سبب ذلك في الضربات التي وُجِعت، خلال الحرب الأهلية، إلى التحالف بين البروليتاريا وملايين الفلاحين. هذا التحالف الذي نجحت في زعزعته الحالة الاقتصادية المتردية الناجمة عن نزاعات الحرب الأهلية. ويقول في ذلك: «... المهمة الرئيسية، الحاسمة، القائدة لكل المهام الأخرى، في السياسة الاقتصادية الجديدة تتمثل في إقامة تحالف بين الاقتصاد الجديد الذي شرعنا في بنائه (ولو بشكل سيء، قليل المهارة، ولكن بدأنه على قاعدة اقتصاد جديد تماماً، اشتراكي؛ على قاعدة إنتاج جديد وتوزيع جديد) وبين الاقتصاد الفلاحي الذي يمارسه ملايين وملايين الفلاحين...»^(٢).

هذه الطريقة في تحديد الهدف تبين بوضوح أن لينين، الذي لم يكن قد تحدث بصورة عامة أو نظرية في هذا الموضوع، التقط، بالممارسة والحدس، جوهر خصوصية الاشتراكية. وفي حين أن تغير البنية الاقتصادية في التشكيلات السابقة كانت تجري وفق الضرورة العفوية، من وجهة نظر اجتماعية، (الأمر الذي لا ينبغي طبعاً كون الغايات الاقتصادية الخاصة للأفراد تجد مكانها في الممارسة الواعية)،

(٢) لينين، تقرير إلى المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي (البشفي) (ص ٥٢ في الأصل).

(٣) لينين، المصدر نفسه (ص ٥٣ في الأصل).

فإن أول عمل يدشن الانتقال إلى الاشتراكية، أي جعل وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية وتركيزها في أيدي الطبقة العاملة، يفرض وعياً اجتماعياً حتمياً للوقائع الاجتماعية المتعلقة بمجموع الاقتصاد. وبهذه الطريقة تحديداً عليها أن تتحول من وسائل قمع إلى أدوات في خدمة التطور الاجتماعي للإنسان. وعلى البنية الاجتماعية وتحولاتها أن تتأسس في اقتصادٍ موجهٍ بطريقة واعية كي تجيب على مهمات الاشتراكية كمرحلة تحضيرية للشيوعية. لينين يرى إذاً بوضوح شديد بأن ظاهرة التوتر في علاقة المدن والأرياف هي لحظة جديدة في النشاط الاجتماعي. لحظة أوجدها استلام البروليتاريا للسلطة وإلغاء الملكية الخاصة، الرأسمالية وشبه الإقطاعية، لوسائل الإنتاج. وبما أن التطور العفوي للحياة الاقتصادية يجب ألا يُوجه ويُنظم إلا من قبل الناس أنفسهم، فإن أطروحة ماركس الثالثة عن فويرباخ تكتسب راهنية فريدة. وهي الأطروحة التي تقول: «على المربي نفسه أن يخضع للتربية» ووسيلته هذه التربية الذاتية للإنسان، إذاً منا أخذت من زاوية تاريخية شمولية، أي من أجل أن يصبح الإنسان هو الإنسان الحقيقي الذي تكلم عنه ماركس، هي الديمقراطية الاشتراكية. وهذه القضية التي أثارها التطور الاقتصادي والاجتماعي للجنس البشري لم يطرحها سوى لينين، بين كل خلفاء ماركس، وهو وحده جعل منها السؤال الأساسي للانتقال وقاعدة لأهدافه. وضرورة تربية المربي، (والمقصود بالمربي الفئة الاجتماعية لقادة الثورة الاشتراكية) تناقض تلك الطوباوية التي تزعم أن تطور الإنسانية ينتقل، بفضل طاقة ذهنية خارقة ما، إلى حالة مكتملة تلغي كل الإشكاليات، من جهة، وتناقض، من جهة أخرى، تلك المادية الميكانيكية التي لا ترى الحلول إلا ناتجاً عفويّاً وضرورياً للتطور

الإنتاجي. إن عالم الاقتصاد «مملكة الضرورة» يشكل - حسب
ماركس قاعدة لإعادة خلق (الجنس البشري، التي يسميها «مملكة
الحرية». وعندما يحدد فيها المحتوى الأساسي بصفته «تطوير القوى
البشرية ليكون غاية نهائية بذاته». فإنه بصوغ في الوقت عينه فكرة
مفادها أن مثل هذه الممارسة يجب أن تختلف نوعياً عن أي ممارسة
اقتصادية (حتى بمعناها الواسع)، وأن تتجسد لا كنتاج بسيط وعفوي
عنها. ومثل هذه الممارسة الحية «لا يمكنها أن تفتح إلا إذا ارتكزت
دعائمها في المملكة الأخرى، مملكة الضرورة»^(٤).

«مملكة الحرية ومملكة الضرورة»

إن الخاصية غير الكلاسيكية لثورة ١٩١٧ تكمن أساساً في أن
الاشتراكية هنا ينبغي أن تتحقق ضمن مستوى من التطور لا
يتناسب، في الواقع، مع مستوى الإنتاج والتوزيع الاقتصادي
الضروري لأن يكون قاعدة عملية للتحرير «المملكة الحرية». يجب
إذاً إقحام مرحلة وسطية، يتم خلالها التعويض عن التأخر
الاقتصادي، ويحتل خلالها التطور الأرقى، الذي جرى استيعابه في
وعي القيادة، موقعاً مركزياً. هذا الوضع الذي قصده لينين على
الأرجح عندما قال إنه إذا ما نجحت الاشتراكية في فرض نفسها في
بلد متقدم اقتصادياً فعلى هذا البلد أن يتقدم أمام روسيا في عملية
بناء الاشتراكية.

المشكلة الكبيرة التي لم يواجهها ولم يصفها أحد حتى الآن - حتى
ولا لينين نفسه - المشكلة المركزية لنموذج غير كلاسيكي في بناء

(٤) ماركس، رأس المال (ص ٥٤ في الأصل).

الاشتراكية يمكن أن يعبر عن نفسه كما يلي: كيف تُنظَّم العلاقة بين ممارسة هدفها التعويض عن التأخر المتراكم وبين بناء المؤسسات ذات المضمون الاشتراكي والهادفة إلى تعزيز الديمقراطية البروليتارية؟ وكان واضحاً أن مستوى تطور النظرية آنذاك لم يقدم أي حل نظري لمسألة النسبية هذه - وهو الأمر الذي أدركه لينين على الدوام - ولم يكن بوسع تلك النظرية أن تقدم حلاً مماثلاً. فما كانت قد استتجته هو أن الهدف المطلوب بلوغه، أي «مملكة الحرية» يشكل اختلافاً نوعياً عن «مملكة الضرورة» الاقتصادية ولكنه لا يُبنى، عموماً، على أساس آخر سوى الاقتصاد. وهذا الاستنتاج، البالغ الأهمية بحد ذاته، يعبر في الوقت نفسه، عن التبعية الاجتماعية في العلاقة بين «القاعدة» و«البنية الفوقية»، وعن الاختلاف النوعي القائم بين هاتين المقولتين. لأن «مملكة الحرية» هي شيء أكبر مما يقوم في المجتمع الطبقي بمهام البنية الفوقية. القفزة الأونطولوجية تنهياً إذاً في كون الأهداف الغائية في الاشتراكية، الأهداف الكامنة في أساس الممارسة الاقتصادية، يجب أن تكتسب طبيعة اجتماعية متجانسة ومباشرة.

الاشتراكية والشيوعية هي، إذاً، تشكيلات يجد المجتمع نفسه فيها خاضعاً لقيادة غائية متجانسة؛ بهدف التخلي تدريجياً عن تلك البنية الرأسمالية التي تولد سببية شاملة، انطلاقاً من غايات عفوية متركزة على ضرورات اجتماعية محددة. ولا مجال للشك في وجود حالات انتقالية على هذا المستوى من التطور. إنجلز استدل عليها في ملاحظاته بشأن الشركات المساهمة. ولينين وسّعها لتشمل الاحتكارات، على أن هذه الحالات الانتقالية يجب ألا تتماهى مع القفزة التي تحدث خلال الانتقال من تشكيلة إلى أخرى (رأسمالية -

اشتراكية). فما هو جديد نوعياً هنا في التطور الإنساني، هو أن حركة الاقتصاد تُنظَّم بشكل متجانس وغائي. وبالتالي فإن الغائية يجب أن تنتقل بالضرورة من كونها لحظة عادية في التطور الاجتماعي، حيث تحدد الأسباب قوانين ما، إلى أن تصبح مقولته المركزية الفاصلة. إن نعت ماركس لهذا النظام بـ «مملكة الضرورة» يجد في هذا السياق تبريره الاجتماعي - الأونطولوجي الكامل. وفي الواقع، الاقتصاد هنا يشكل العملية المادية لإعادة إنتاج المجتمع والناس فيه. ويبقى الفرد وسيلة لتحديد وظيفة طاقاتها الذهنية في الإحاطة، بأكثر ما يمكن من الدقة، بالإمكانات الموضوعية القصوى. لا مكان هنا للنشاط الذي يشكل غاية بنفسه. ولكن هذا لا يقلل على الإطلاق من خصوصية القفزة التي تمت بفضل جتمعة وسائل الإنتاج. أولاً، لأنه قضى على ظاهرة استغلال الوظائف الاقتصادية لخدمة المصالح الانانية الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات. ثانياً، لأنه غدا من الممكن - ارتباطاً بما سبق - توظيف التطور الاقتصادي، بصورة واعية، في خدمة المصالح العليا للنوع الإنساني، الأمر الذي لا يمكن أن يكون في حالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلا نتاجاً ثانوياً. ولأن لينين كان يدرك بعمق هذه المسألة، ولأنه أراد، برغبة جامحة، أن يوظف معرفته وحده بطبيعتها في خدمة «مملكة الحرية القادمة» نجده يُخضع الإجراءات الهادفة إلى السيطرة الاقتصادية على حالة التخلف المتفاقمة للإجراءات التي تشجع الجتمعة (Socialisation) العامة في الاشتراكية. ونحن انطلقنا من مفهوم لينين الخاص عندما أشرنا إلى أنه رأى في تزعزع أو وهن العلاقة بين البروليتاريا والفلاحين الخطر المركزي في عملية الانتقال. فالاشتراكية كانت بنظره اجتماعاً يعي نفسه اجتماعياً ويهدف إلى منح أفرادها، أي العاملين كلهم، ومنح كيانهم المادي والروحي،

ونجاربهم الخاصة معنى جديداً منبثقاً من نشاطهم الجماعي التعاوني الذكي .

والسؤال اليوم عما إذا كانت مشاريع لينين هذه قابلة للتنفيذ، وإلى أي مدى، هو سؤال يقع في مرتبة ثانية من الأهمية. ولا ننس، أن مرضه القاتل، الذي منعه عن إداء أي عمل تنظيمي مستمر ومتسق كان قد ظهر، وتفاقم بسرعة، خلال مرحلة تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب)، والقسم الأكبر من الوثائق المرتبطة بنشاطه، التي وصلت إلينا، تحمل طابع اقتراحات تجريبية. ولم يكن يخامر لينين أي وهم في هذا الصدد. وكانت تتضاءل يوماً عن يوماً طاقته على متابعة تنفيذها وقيادتها وامتحانها على ضوء الموقف النقدي الذي تمليه الممارسة. وهو نفسه كان يعتبر هذه الاقتراحات كمحاولات لمعرفة الحقيقة الاجتماعية الجديدة في اتجاهاتها العميقة، ولاستثمار هذه المعرفة في بناء الكيان الاشتراكي للشغيلة. ويظهر هذا الطابع التجريبي للإجراءات التي اقترحها في طريقة فهمه للتخطيط الاقتصادي. فقد فهمه لا بوصفه الموضوعية المركزية، كما أصبح فيما بعد، بل بكونه يلعب دائماً دوراً مساعداً. ويتردد كثيراً تعبير لينين بأن «الاشتراكية» هي سلطة السوفيئات زائداً كهربة البلاد، وهو تعبير مدهش من حيث تجريديته.

وهو يصوغ بإيجاز أهدافاً أولية، بدائية. إلا أن لينين قلما استخدم مثل هذه التعابير. فالطريقة التي أراد أن يحقق بها مشاريعه تشهد على منهجية لم تفقد شيئاً من قيمتها حتى اليوم. ومنهجيته هي جعل التجربة المفكرة في ظروف وحالات لم تضيء جوانبها النظرية، بعد، أنوار المعرفة؛ جعل هذه التجربة تجربة واعية. ونعتقد أن إشارة

نابوليون، التي كثيراً ما ردها لينين: «لنعمل ومن ثم نرى» تعيد التوازن بشكل صحيح ضد عدد من مهوسي التخطيط، الذين ما أن يبدؤوا بتنفيذ مشروعاتهم حتى يجدونها قد ابتعدت ألف ميل عن التصورات الواقعية للميول الفعلية في الواقع الاجتماعي. وكان لينين يستشعر في ذلك بعض نواحي الخطر. أوليس مدهشاً أن يكون قلقه الأساسي، خلال كل فترة مرضه قد انصب على تنامي البيروقراطية في الحياة السوفياتية، في الدولة كما في الحزب؟ وكل من يدرس بعناية كتاباته قبل الثورة يلاحظ بسهولة أن النشاط الذاتي للشغيلة، بدءاً من الحياة اليومية حتى النشاط السياسي بالمعنى الواسع، كان برأيه علامة أساسية على نضوجهم لتقبل التغيير الاشتراكي. ومع ذلك فقد كان عليه أن يلاحظ وأن يشجع حتى، خلال الحرب الأهلية، شروطاً تعطي للمهات المباشرة، العسكرية منها خاصة أشكلاً أكثر فأكثر بيروقراطية. وبعد الخاتمة السعيدة للحرب الأهلية، كان أحد مشاغله الرئيسية يتركز على العمل من أجل إزالة هذه الأشكال. وبما أنه كان مقتنعاً منذ زمن مبكر بأن التأخر الثقافي لروسيا هو أحد الأسباب الأساسية لبيروقراطيتها، فقد رغب لينين في تنفيذ «النيب»، بصورة جبهية، وكذلك تنفيذ سياسة ثقافية واسعة النطاق منها المحو الجذري للأمية...^(٥) وقد برز هذا الاتجاه بأوضح ما يكون في المسألة النقاية. وبينما كان تروتسكي يلعب دور البطل في مشروع يطمح إلى نوع من دولة (Etatisation) النقابات لكي تجري الاستفادة من إمكانياتها التنظيمية في مضاعفة الإنتاج، على أساس أن العمال ليسوا بحاجة إلى ضمانات ضد دولتهم نفسها، كان لينين يؤكد أن هذه

(٥) يلي ذلك في الأصل جملة ناقصة مشطوبة (الناشر).

الدولة هي في الواقع «دولة عمالية مع زوائد بيروقراطية». ثم لخص وجهة نظره على النحو التالي

«في دولتنا اليوم على البروليتاريا المنظمة تماماً أن تدافع عن نفسها، وعلينا أن نستخدم المنظمات العمالية من أجل الدفاع عن العمال ضد دولتهم، ومن أجل أن يدافع العمال عنها»^(٦). وكل من يعرف الكتابات والرسائل التي صاغها لينين في آخر سنواته يعرف بأي حزم وحدة كان يناضل في جميع ميادين حياة المجتمع والدولة، لدرجة أنه واجه احتمال أن يفصل من الحزب مناضلون مرموقون (أمثال: اورجونيكдзе) بسبب تصرفات موروثة من أيام الحرب الأهلية تشكل خرقاً للديمقراطية البروليتارية.

قبل ذلك بسنوات كان لينين قد اتخذ موقفاً نظرياً حاسماً في هذه المسألة. في مؤلفه الأساسي المكرس لقضية الديمقراطية، «الدولة والثورة» يجري لينين تحليلاً لمقولة اضمحلال الدولة، مفاده أن هذه العملية لا تحصل «إلا لأن الناس، الذين تخلصوا من العبودية الرأسمالية، من التوحش والفظاعات، من العبيية والجرائم الملازمة للاستغلال الرأسمالي، سيعتادون بالتدريج على احترام القواعد الأولية للعيش في مجتمع، القواعد المعروفة منذ القدم. سيعتادون ذلك من دون عنف، من دون إكراه أو خضوع، من دون جهاز الإكراه الخاص المسمى بالدولة». ويركز لينين هنا، بكلية، كما هو دائماً، على المهمة الملموسة المطروحة أمامه. وهذا يعني أنه يرجع المشكلة الأبعد التي واجهها ماركس («ملكة الحرية») ليركز تحليله على مسألة

(٦) لينين، النقابات، الوضع الراهن واخطاء تروتسكي (في الأصل ٥٩).

اضمحلال الدولة وحدها. ولا يمنع أن جوابه يتحرك من زاوية منهجية بحثة، في إطار شمولي. فهو يبدو بعيداً عن أن يلصق بالديمقراطية الاشتراكية أي صفة نابعة من قاموس المواطنة. ورفض لينين، قبل ذلك، بعض وجهات النظر التي لا ترى الديمقراطية في الاشتراكية إلا بوصفها «توسيعاً للديمقراطية» (البرجوازية): إنها، أكثر من ذلك، نقيضها. لأنها لا يمكن أن تكون في الأساس بنية فوقية مثالية منقولة إلى مادة المجتمع البرجوازي العفوية. وبالتالي عليها أن تكون عاملاً مادياً في ديناميكية العالم الاجتماعي ذاته. لذلك، بالطبع، لا تستطيع أن تنأسس على الحدود الطبيعية لهذا العالم، كما في مرحلة البوليس اليونانية (Polis)، ولكنها تنأسس على كيانه المادي والاجتماعي الأخذ في الاكتساب. ولذلك أيضاً تتحدد مهمتها في «تشجيع» مجمل الحياة المادية لكل الناس؛ في التعبير عن اجتماعيتهم، بصفتها نتاج نشاطهم، من اليومي حتى الاجتماعي العام. في الحقب الثورية الحادة تنتظم هذه الحركة، من أعلى إلى أسفل وبالعكس، في إطار من العفوية المتفجرة. ولتذكر بأي قوة حركت التغيرات في روسيا، على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، الرأي العام في العالم كله. لكن هذا الوضع يختلف في المراحل «الأكثر ثباتاً»، حيث يجب أن تُصنع السياسة، في بعض جوانبها، العسكرية والأمنية مثلاً، بعيداً عن الرأي العام في البلاد نفسها.

وهنا يقع في صلب اهتمامنا السؤال الآتي: كيف تستطيع الديمقراطية الاشتراكية أن تفرض نفسها في حياة الناس اليومية؟ كان لينين يتكلم عن العادة بوصفها المحرك الأقوى في عملية اضمحلال الدولة، ويقدر ما تجعل الناس قادرين أن يحققوا حياتهم فعلياً،

«من دون عنف، ومن دون إكراه، ومن دون خضوع». إلا أن العادة تبقى مقولة سوسيولوجية عامة وتلعب في كل مجتمع طبيعي دوراً فاعلاً. وإذا ما أخذت بصورة عامة فإنها تظل حيادية تماماً إزاء ما يجب الاعتياد عليه أو إزاء الطريقة التي تعمل بها في الممارسة اليومية للناس. لكن ما ينظر إليه لينين هنا يتجاوز كثيراً القبول بالبعد السوسيولوجي المجرد والعام لهذا المصطلح. ما يريد إبرازه هو حضور عملية اجتماعية غائبة، يفهم ضمنها كل نشاط، كل مؤسسة دولية واجتماعية إلخ. في سياق تعويد الناس على أشكال السلوك التي توجبها هذه العملية. ونحن نستطيع، بالتأكيد، أن نجد بعض عناصر غائبة مماثلة في كل مجتمع. إلا أن البنى الحقوقية في المجتمعات الطبقية، مثلاً، قائمة، موضوعياً وبالضرورة، بشكل يجعل الناس يعتقدون تلقائياً على غط السلوك الذي وصفه ماركس كما يلي: وضع قواعد ومنوعات في صيغ قوانين من أجل تحديد سلوك الآخر، حسب الإمكانيات المتاحة، دون تحديد سلوك الذات. وذلك بحيث يبقى هذا الأخير خاضعاً «للأنانية الاقتصادية» لكل فرد. والتعود على السلوك الصحيح، في هذه الشروط، يعزز حتى أنانية الإنسان في كل تصرف يومي، ويقوي ميله لاعتبار الآخرين من أمثاله قيوداً لممارسته وحدوداً لوجوده ذاته. ونحن نعترف، مع ذلك، أن ماركس افترض أن القانون البرجوازي يبقى صالحاً، ولو بصورة معدلة، خلال كل مرحلة الاشتراكية. لا يجوز إذاً أن يخترق شيء ما، ولد بصورة عفوية، الواقع الاجتماعي لكي يوقف التعود على هذا الشكل الجديد للمجتمع في الإنسان العادات التي أشرنا إليها. وبالنتيجة يبدو أنه لا يكفي تشوير الأيديولوجيا جذرياً، بل يجب، على الأخص، تشوير الكيان والفعل المادي في كل لحظات الحياة اليومية. «البيان الشيوعي»

كان قد وضع المجتمع البرجوازي في تعارض مع الشيوعية، نظراً لأن الماضي يهيمن، في المجتمع البرجوازي على الحاضر. في حين أن الحاضر هو الذي يجب أن يهيمن في الشيوعية. هذا يعني أن الركيزة الأهم للممارسة الإنسانية لا تعطي للقرارات الإنسانية، في المجتمع البرجوازي، إلا هامشاً من الحرية محصوراً بالضرورة وموضوعياً، ضمن الديناميكية الذاتية لقاعدته المادية. في حين أنه في الشيوعية من الضروري والملح أن تُبلغ كل الأهداف المؤدية إلى تسهيل التحول النوعي، في قاعدتها الحياتية ذاتها.

الجدلية الداخلية لنظرية التعود عند لينين تعلن عن نفسها إذاً بوصفها توجهاً أساسياً تتحقق عبره سيطرة الحاضر على الماضي. ولهذا السبب كان لينين يتتبع، حتى خلال مرحلة «الشيوعية الحربية»، بنظرة نقدية وشديدة الحساس، كل حركة اجتماعية ذاهبة في هذا الاتجاه ويشجعها. المعركة الحامية التي قادها لينين ضد التيارات البرجوازية لا تُفسر فقط بكونه قد لاحظ، مبكراً، وبصورة نقدية قاسية، الخمول الملازم لكل إدارة بيروقراطية، بل لأنه كان مقتنعاً، ربما بسبب طبيعته الذاتية، أن كل بيروقراطية تمتلك، بالضرورة، في ذاتها وعبر الرتبة التي تفرضها ممارستها، ميلاً لتعزيز سيطرة الماضي على الحاضر. وهذا هو السبب الذي جعله يرى في الديناميكية التي أطلقتها ظاهرة «السبت الشيوعي»^(٧) إمكانية «لتحفيز نشاط فردي قد يؤدي إلى تجاوز سيطرة الماضي على النشاط الاجتماعي للناس والوصول أخيراً إلى الديمقراطية الاشتراكية. وكان لينين يدرك أن هذا

(٧) السبت الشيوعي: هو يوم عمل طوعي يادر إليه اتحاد الشيبة الشيوعية وأصبح تقليداً تقدم حصيلة للسلطة السوفياتية دون مقابل.

الطريق الطويل والمليء بالتناقضات والسقطات، ربما، سيقود إلى إرساء «مملكة الحرية» ويشجع عملية تحقيقها التاريخية. بالنسبة لهذه الاتجاهات يشكل الاقتصاد القائم، دائماً، القاعدة التي لا غنى عنها - وهو نقطة الانطلاق الضرورية والمحدد الملائم. إلا أنها ليست النتائج القسري لهيكلية اقتصادية موروثية، إطلاقاً، بل هي الثغرات التي تستنفذ من خلالها عملية السيطرة القادمة، سيطرة الحاضر على الماضي. وهذا ما يفسر قول لينين، خلال تقييمه للمضمون الاجتماعي «السبت الشيوعي»: «لا شيء شيوعياً، بعد، في نظامنا الاقتصادي». ولن يظهر شيء شيوعي إلا عندما تبدأ «السبت الشيوعية»، عندما يباشر بعض الأفراد عملاً مجانياً لصالح المجتمع كله، عملاً لم تؤسس تقاليده أي سلطة وأي دولة^(٨). ومن الواضح أنه ما أن تنظم هذه الحركات وتنفذ بطريقة بيروقراطية حتى تفقد حتماً طابعها الأساسي وتصبح جزءاً تافهاً من الاقتصاد الطبيعي، العادي. ولا يعود بهم، في هذه الحالة، أن تتم هذه العملية تحت اسم «ساعات إضافية» مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر.

ليس صدفة أن تكون هذه المفاهيم اللينينية، تحديداً، هي التي أثارَت حماساً شاملاً - وكذلك حقداً شاملاً - إزاء الانقلاب الاشتراكي، بالطبع، كان الوضع البائس للاقتصاد في الدولة السوفياتية الفتية أمراً واضحاً للعيان. إلا أن طريقة لينين في التعاطي مع هذا الوضع، علاقته مع كل ما من شأنه أن يشكل اختراقاً مشجعاً لتنامي الميول الاشتراكية، وقناعته الثابتة بأن بناء الديمقراطية

(٨) لينين، تقرير حول السبوت الشيوعية قدم إلى كونفرس الحزب الشيوعي في موسكو سنة ١٩٢٠.

الاشتراكية هي قضية عملية مركزية. هذه الطريقة هي التي شكلت، لدى معاصريه، الحافز الإنساني لمشاعر الحساس أو الحققد. هذا علماً بأن لينين لم يتورع مع ذلك عن انتقاد أي تأخر أو عيب في الاقتصاد، انطلاقاً من واقعية قاسية. على أي حال يبقى أن الأمر الجدير بالإعجاب هو أن هذه النزعة الديمقراطية لدى لينين، رغم عدم فهم الجديد فيها بشكل كافٍ، هي التي مارست، بحكم توجيهها نحو الكينونة الإنسانية، المستقبلية في الإنسان، الأثر الأعظم في روسيا وبعيداً خارجها.

واليوم يجري على نطاق واسع نسيان موقف لينين الديمقراطي العميق - الديمقراطي والاشتراكي - إزاء المرحلة الانتقالية. والسبب أن لينين، كماركسي حقيقي، لم يتوقف، في رده على النظريات التسطيحية للاشتراكية - الديمقراطية، عن الإشارة إلى أن الديمقراطية تزول مع اضمحلال الدولة. وأن مسألة الديمقراطية في المجتمع الشيوعي تفقد راهنتها تماماً. (في هذا الصدد، من الواضح أن إلقاء مسؤولية التشويه، الذي ألحقه ستالين بالديمقراطية، على لينين يصب في مصلحة الايديولوجية البرجوازية. إضافة لذلك، فإن الاتجاهات المحافظة للبيروقراطية التي قامت على مبادئ ستالينية، وكذلك اتجاهات «الحرب الباردة» الايديولوجية التي وقفت ضد هذه المبادئ قد أوصلت إلى نتيجة مشتركة هي الرغبة في إسقاط النظرية والممارسة الستالينيتين على لينين). ليس هناك من نقد، إذاً، إلا النقد الماركسي لتوضيح الانقطاع النظري والعمل الذي يفصل بين لينين وستالين. ومثل هذا التحليل سيُظهر أيضاً، على المستوى التاريخي، أن ستالين لم يتبع، في أي من القضايا الاستراتيجية الكبرى، خطأً لينينياً أكثر

شمولية وعمقاً مما اتّبعه خصومه اللاحقون. مثلاً، بعد أن عاد لينين إلى روسيا، سنة ١٩١٧، انتقد بنفس الشدة كلاً من كامينيف وستالين بسبب عدم الفهم نفسه لديها لطبيعة الثورة.

وبما أننا نتكلم عن مشكلة الاستمرار والتواصل، فمن المفيد أن نستدل أين وفي أي سياق نجد عند لينين مفهوماً وضعياً عنها. ولا شك أن قراء كثيرين لاحظوا، خلال حديثنا عن الغادة، أن لينين لم يجد مطلقاً في تلك القواعد للحياة وللنشاط المشترك بين الناس، تلك القواعد الخاصة بالديمقراطية الاشتراكية، مبادئ جديدة بشكل جذري مثبتة، عموماً، عن التطور نفسه. بل رآها، على العكس من ذلك، قوى أولية، فاعلة منذ آلاف السنين. لكنها قوى لا تمتلك قيمة اجتماعية شاملة إلا في الاشتراكية. وهنا، بالضبط، نكتشف ما الذي يوحد، في المنهجية اللينينية، بين لينين وماركس وما الذي يفصل لينين جذرياً عن ستالين وخلفائه: الوحدة العضوية بين الاعتراف باستمرارية وتواصل بعض النزعات التاريخية للتطور، وبين الاعتراف بتغير مهامها ووظيفتها بالضرورة وجذرياً، في لحظات الانتقال والتقلبات الشورية. النقض المنهجي الحقيقي لكل طوباوية يرتكز تحديداً على هذا المفهوم للاستمرارية التاريخية: فبالنسبة للطوباويين هي تمثل شيئاً جديداً تماماً خرج إلى النور بطريقة ذهنية. في حين أنها بالنسبة للماركسيين، نقلة كيفية في التطور الاجتماعي والتاريخي ذاته؛ نقلة تحصل في منعطفات معينة. ولنلاحظ في هذا الصدد، وبأكثر المعاني إنسانية، أن لا شيء هنا يمكن أن ينبثق دون أن يكون له حضور من قبل، بل، على العكس، بعض المفاهيم الإنسانية، وبعض أنماط السلوك التي لم تجد في السابق تعبيراً عن

نفسها إلا بكونها استثناءات، ستكتسب منذ الآن قيمة شاملة بالنسبة للمجتمع كله. هنا أيضاً تحدث قفزة، منعطف ثوري. لكنها لا ترفع إلا بعض اللحظات الموجودة والفاعلة إلى مستوى خارج الترفع. هذه العملية هي التي وصفها لينين في تأملاته حول التعود. وهي أيضاً منهجيته العامة في الماركسية، حيث يقول: اكتسبت الماركسية أهميتها التاريخية الشاملة بصفقتها أيديولوجية البروليتاريا الثورية. إنها لا تنكر، بأي صيغة، للمنجزات القيمة للمرحلة البرجوازية. بل على العكس، تهضم وتنتج مجلداً كل ما أنتج من ثمين في الفكر والثقافة الإنسانيين خلال آلاف السنين من التطور»^(٩).

وقد تكون الإشارة إلى هذا الجانب من فهم لينين للماركسية، إشارة مفيدة، حتى ولو كانت من قبيل التلميح. فهنا تنكشف، من جانبيين، جملة من التعارضات التي تفصله عن تيارات معاصرة مهمة ولكنها خاطئة. فهي تعارضات مع الذين يعتبرون أنه لا يمكن تاريخياً، أن يقوم بين القديم والحديث، بين الركود والانبثاق، إلا بديل جديد جذرياً. (ملاحظات لينين هنا تنطبق، في المباشر، على ميول ونزعات نجدها في مفهوم وحركة «الثقافة البروليتارية»، أي المذهبية البروليتارية. وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الجدانوفية في الماركسية أعطت لهذه الحركة طابعاً تاريخياً، بوصفها تجديداً جذرياً. والحركة هذه ليست بعيدة، من وجهة منهجية عامة، عن المفاهيم «المستقبلية» لتطور الفن). هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نجد لدى ستالين واتباعه، الذين يتوهمون اليوم أنهم قطعوا مع «عبادة الشخصية»، تقديساً Feticchisation واسع الانتشار لمفهوم

(٩) لينين، في الثقافة البروليتارية.

الاستمرارية. ويعتقد البعض (أو يزعم، على الأقل) أن الإنجازات الفعلية والمهمة التي تحققت في تلك المرحلة تمنع أي عملية قطع جذري مع الوسائل التي استخدمت في تحقيقها. ووجهة النظر هذه لا تقل عن سابقتها عمقاً في عدائها للتاريخ والماركسية.

قبل أن نختم هذا الجزء من الملاحظات السريعة علينا أن نلاحظ بأن لينين لم يترك أية وصفة جاهزة قادرة على تقديم حل منظم لكل إشكالات المرحلة الانتقالية. كما أنه لم يرث شيئاً من ذلك، لا عن ماركس ولا عن إنجلز. ومن العيب أن نتساءل هل كان بوسع لينين، فيما لو عاش أكثر وبكامل نشاطه، أن يتغلب عملياً على هذه الإشكالية؟ هل كان قادراً على ذلك؟ وإلى أي مدى كانت تتوافر الإمكانيات الموضوعية لإيجاد وتحقيق الحلول النموذجية النابعة من الطبيعة غير الكلاسيكية للثورة الروسية؟ نعتقد، مع ذلك، أن محاولتنا إضاءة قواعد منهجيته ومبادئه الأكثر أهمية، والمرتبطة بممارسته العامة، ليست محاولة دون جدوى. إذ ليس المطروح هنا إعادة كتابة تاريخ تلك المرحلة، (رغم أن هذه المسألة مطلوبة حتماً). بالمقابل من الملح اليوم أن تُدرك بوضوح أبعاد عملية القطع الجذري التي أجراها خلفاء لينين مع مركّزات منهجيته، وأن تُدرك النتائج التي استتبعها هذه العملية. وهي جميعاً عملية قطع مع الماركسية. هذا مع العلم أن الأكثرية الساحقة من قيادات تلك الفترة كانوا مقتنعين، وبعين، أنهم يطبقون المنهج الماركسي الأصيل على حقيقة زمانهم. ومن هنا ينبع الوهم بأن المفاهيم اللينينية قد جرى دفعها فعلياً إلى الأمام. وكل ذلك خطأ بخطأ.

انتصار ستالين على مناوئيه

لم تنل الفترة التي أعقبت وفاة لينين مباشرة، وهي فترة الصراع على القيادة وعلى الجوهر الايديولوجي - السياسي للقيادة إلا أقل ما تستحقه تاريخياً من ضرورات البحث الشامل ضمن عامل تطور الاشتراكية حتى الآن. بل إن التناول الموضوعي والمناقشة النظرية الجادة لهذه المرحلة قد أصبحت متعذرين تقريباً. طالما أن غالبية الوثائق النظرية والسياسية لأيام الشدة تلك والأيام التي تلتها قد سُحبت من التداول. خصوصاً تلك الوثائق التي عارضت ستالين، وطالما أن كتبها قد اعتبروا نكرات. إن ما يتوفر من هذه الوثائق لا يتعدى كونه إحصائي الجانب، متحيزاً ومشكوكاً بفائدته حتى كمصادر. أما ما نشر من قبل الجانب المعارض، والمعزز غالباً بالوثائق، فيفقد طابعه الموضوعي بسبب التحامل الذي طالما ميز نشرات الجبهة المعارضة، وحاله حال النشرات الرسمية تماماً! بل إن أعمال إسحاق دوينشر المشوقة ذاتها لا تخلو من هذا التمييز والتحريف المغرض للحقائق. لهذا فإن الملاحظات التي نحن بصدددها لا يسعها الادعاء بالقدرة على سد كافة هذه الثغرات في البحث. بيد أن الكاتب، وبحكم اهتمامه الجاد في متابعة هذه التناحرات في حينها، سيكون قادراً اليوم بالطبع -

واضعين نصب أعيننا التحفظات أعلاه - على اتخاذ موقفه من أعم
المسائل المنهجية والنظرية التي احتدمت طوال تلك الفترة الانتقالية .
إن وصية لينين التي تضمنت حكمه على ممثلي الأدوار الرئيسية لتلك
الحقبة هي من أكثر الوثائق التي عرفناها تشاؤماً . إذ يصف لينين في
هذه الوثيقة الشيوعيين القيايين الستة الذين يستشف من تعاونهم
المشترك - بمزيد من الريب - آفاق الانتقال اللاحق نحو الاشتراكية .
وتتجلى شكوكه بوضوح على سبيل المثال في مدى صرامة كامينيف
وزينوفيف البدائية . حينما يحاكم موقفهما خلال أيام ثورة أكتوبر
والذي لا يعتبره مجرد زلة قدم . أما في حالة الثلاثة الآخرين
المتشككين - والحديث هنا صريح عن تروتسكي وبياتاكوف وعلى نحو
أقل مباشرة في حالة ستالين - فقد أكد لينين على نزوعهم لتصفية
القضايا المبدئية بالطرق الإدارية (بما في ذلك الجسدية في حالة
ستالين) واعتبر ذلك خطراً كاملاً للتطور اللاحق . كان بوخارين
الوحيد بينهم ممن أغدق عليه لينين مواهب المنظر ، لكنه عبر عنه بمزيد
من التحفظ بقدر ما يتعلق الأمر بأصالة مواقفه الماركسية . ولما كان
لينين قد اصطفى هؤلاء السياسيين الستة باعتبارهم الزبدة التي يؤمن
تعاونهم المشترك الشخصية الاشتراكية للرسالة التي كرّس لها عمره ،
فلا غرو أن تعتبر هذه الرسالة تعبيراً عن أقصى حالات التشاؤم .

وظهر أن لهذا التشاؤم ما يبرره تماماً . إذ أن وجهات النظر المختلفة
التي طغت على السطح في الحزب السوفيياتي وقيادة الدولة ، بعد وفاة
لينين مباشرة أثبتت حيثما ظهرت بأن هؤلاء الفرقاء ، وبالرغم من كل
نزاعاتهم الموضوعية والملموسة ، إنما كانوا متماثلين إلى حد كبير في
الموقف من القضايا الأساسية في النظرية . فالحقيقة أن ما توصل إليه

لينين بدقة من أن التطور الاشتراكي يجب أن يؤمن بشكل فعلي عبر عملية تطوير وتقوية منطلقات الديمقراطية الاشتراكية - التي كانت لا تزال في طور الاستكشاف وقتئذ - لم تكن قائمة في حسيان أي منهم . وتفجرت الخلافات الجوهرية بينهم عوضاً عن ذلك حول قضايا اقتصادية بحتة، فضلاً عن العواقب الوخيمة التي ترتبت على الصراع على السلطة . وبالطبع كان لا بد للتغيرات التي طرأت على المعيار بين الأهداف والأساليب من أن تؤثر على أساليب الصراع الداخلي أيضاً . والحقيقة أيضاً، إذا كان كلا العالمين السرجوازي والاشتراكي الديمقراطي يقران بمزايا لينين، فإن ذلك ليس سوى اعتراف به تكتيكي صائب الأحكام . وهذا بحد ذاته خطأ وإن كان عن حسن نية . لأنه ما كانت قرارات لينين التكتيكية يوماً بتلك الأهمية العظيمة . صحيح أنه كان محلاً لحاد الذهن بشكل استثنائي للوضع الملموس في أي زمان، ناهيك عن الخيارات المستقاة عن هذه الأوضاع، إلا أنه لم يكن من دواعي العبث أن طالب على الدوام بالتحليل الملموس للوضع الملموس؛ ولم يكن عبثاً أن تحدث في كثير من الأحيان، وبحماس، عن قانون التطور المتفاوت الذي وضعه ماركس . ففي نظره ما كانت القرارات التكتيكية، في الأسلوب الماركسي القويم، إلا عناصر جزئية من ذلك التطور العظيم للعنصر البشري . لكن سبر غور هذا التطور العظيم، علمياً فقط هو الذي أهله لحساب الميول التاريخية للحاضر التي تصوغ أساسيات الاستراتيجية التي تقرر التطبيق . وبفضل هذه المديات القائمة نظرياً وتاريخياً فقط، استطاع التوصل إلى طرح أساس تكتيكاته الواقعية المستخلصة من التحليل الملموس للوضع الملموس .

إن فـرأسـة لـينـين ونفاذ بصيرته التاريخيـة كانت غائبة عند خلفائه ، فراح كل منهم إلى الظن بأنه مجابه مباشرة بالقرارات التكتيكية ، وانقاد الجميع إليها دون أفق تاريخي أو نظري . وهكذا كلما واجهتهم قضايا مستقبلية تشير باتجاه ما هو وراء نطاق اليوم المعني ، افتقرت قراراتهم للدعائم النظرية . وعندها اتخذت عملية التطور إذن مسار الأولوية المطلقة للتطور التكتيكي الفعلي الآني ، وجرى تكيف نوع من الاستراتيجية ونظرية التطور التاريخي الشامل لتلائم هذه القرارات . ولكن بالنظر للطبيعة الثانوية ، الزائدة والتكميلية لهذه النظرية ، فقد كان بالإمكان تعديلها بكل حرية أو حتى قلبها إلى معكوسها ، عند كل وضع يتطلب قراراً تكتيكياً جديداً يتحرك باتجاه مغاير . ومن باب الصدفة أن يكون مثل هذا النمط من إعادة التنظيم الأيديولوجي - البنيوي قد طبق من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين منذ زمن بعيد ، وإن كان ذلك بـمـيول سياسية واجتماعية مختلفة وقد تجلّى ذلك بوضوح ساطع في حالة برنشتين ، وتجلّى بعد ذلك في أحدث البرامج ، وأدى إلى خروج صريح عن نظرية ماركس ، وإلى توافق فكري وعملي مع تكتيكات التلاعب في الأحزاب البرجوازية . بيد أن خط لينين ، وحتى قبل مؤتمر ١٩٠٣ ، كان قد استمد نسغه مسبقاً من تعاليم الماركسية في التطبيق والتكتيك ، ولما حاد خلفاؤه عن خطه لم يملكوا أي خيار غير أن يواصلوا الطريق وفي كافة الاعتبارات باتجاه مختلف عن اتجاه الاشتراكيين الديمقراطيين ، فرفعت الأولوية الفعلية للتكتيكات إلى مصناف النظرية الماركسية الحقيقية . ورغم أنهم ، خلافاً لماركس ولينين أيضاً ، ما عادت النظرية هي الأساس الفكري للقرارات التكتيكية المحضـة بالنسبة إليهم ، إلا أن تراجعاتهم واستنباطاتهم وتسويغاتهم السفسطائية البهتة قدمت هذا الخليط

المشوش من الأفكار إلى الملأ باعتباره السبيل المباشر للنظرية الماركسية، لتطبيقاتها واستمراريتها... إلخ.

إن هذا «التطوير الإضافي» الغريب عن منهج ماركس لا يمكن أن يكون قد اخترع أو استنبط هكذا بمثل هذه البساطة. إذ أنه انتبى مباشرة من آنية الوضع الفعلي الذي كانت تمر به حركة الطبقة العاملة الثورية، لكنه علق أيضاً في مستنقع تلك الآنية. إن الحقيقة التي دفعت تاريخ تأسيس وانطلاقة الاتحاد المنظم لحركة الطبقة العاملة الثورية هي أن قائدها الذي لا جدال حوله، والمعترف به عالمياً، هو بالتحديد ماركس. وفي شخص ماركس اندمجت القيادتان النظرية والعملية عضواً. ثم انتقلت هذه الوظيفة بعد موته إلى إنجلز ويومها لم يطرأ أي تغير نوعي. ولم تنبى معضلة الدمج العضوي بين النظرية الماركسية والممارسة التكتيكية اليومية في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية إلا بعد وفاة إنجلز. وبدا لزمن طويل وكأن رابطة كاوتسكي - بيل تمسك بين يديها مفاتيح الحل. إلا أنه سرعان ما بدا ظاهراً أيضاً خلال تلك الفترة العصيبة (نزاع برنشتين، والحرب العظمى). إن هذه القيادة ما كانت في واقعها إلا قيادة تكتيكية بالأساس، وإن دور النظرية عندها لا يأتي إلا لاحقاً لإثبات ما قد طبق عملياً بشكل منفصل عنها. (لم يكن لمنظرين من أمثال ميهرنغ وروزا لوكسمبورغ أي تأثير فعلي). هذا في الوقت الذي كان فيه التكتيكي فكتور أدلر يتحكم بقيادة الحزب الاشتراكي النمساوي بالرغم من أن القيادة ما كانت تخلو من منظرين متمكنين. ومن جديد بدا أيضاً كما لو أن موقف بليخانوف سيكون مختلفاً تماماً، لكن الخط الأوروبي السائد فرض نفسه على هذه الحالة أيضاً، بشيء من التحوير

بالطبع . وهنا جاء دور لينين الذي احتل بالتدريج مكانة هامة في حركة البلاشفة بذكرنا بماركس وإنجلس ، وارتفع موقعه عالمياً ليبلغ الذروة بعد ثورة ١٩١٧ .

هنا أيضاً تبلورت النتيجة الحقيقية للتطور الفعلي في الصراع على قيادة الحزب الشيوعي الروسي بالشكل الذي استلزم إيجاد الخليفة القادر على تولي زمام الحركة الشيوعية مؤدياً مهمات القائد مهمات القائد النظري المتعدد البراعات ، والداهية الذي لا يشق له غبار ، والذي يضاهي ماركس وإنجلس ولينين . ولم يكن تروتسكي ، داعية الشعب الصنديد في مراحل جيشان الثورة ملائماً لهذا الدور بسبب عماء التكتيكي . وهي حقيقة كشفها لنا مؤرخ سيرته الكاتب إسحق دوتشر ، رغم أن هذا الأخير قد يجل تروتسكي كثيراً بلا شك . ولهذا ، وعدا عن بعض العوامل الملموسة التي ستتحدث عنها لاحقاً ، فقد كان انتصار ستالين على تروتسكي انتصار شخص تكتيكي متفوق ، داهية يحسب لكل شيء حسابه . ولم تكن قدرته على إظهار انتصاره هذا باعتباره انتصاراً للتعاليم اللينينية الحققة على التحريف إلا جزءاً من هذا التكتيك . وكانت من ماهية شخصيته ، بعد انتصاره ، أنه ما عاد قانعاً أكثر بظهوره للملا كمرید غلص ومفسر للينين ، وإنما - غالباً ما كان ذلك عبر تكتيك ذكي فعلاً - استطاع بالتدريج أن يخلق ظروفاً مؤاتية لكي يظهر أمام الرأي العام باعتباره الوريث الحقيقي لمواهب القيادة الفذة لأسلافه العظام ، وأن يهد الأجواء لمد خط ماركس - إنجلس - لينين - ستالين داخل حركة العمال الثورية .

لقد سبق لي وأن ناقشت مسبقاً كيف أن مسألة الحفاظ على الثورة الشعبية (تحالف البروليتاريا والفلاحين) وديمومتها كانت بالنسبة له

(أقصد لينين) هي المسألة المركزية الاستراتيجية الملحة، بينما لم تكن عملية إعادة بناء الإنتاج الصناعي، وهي القضية الحاسمة والبارزة الأولى أمام سياسة الخطة الاقتصادية القومية، وبالنسبة له، وقبل كل شيء، إلا أداة لا غنى عنها لتوثيق عرى هذا التحالف على أرض الواقع، وهي مركز السياسة التي رسمها أيام ثوري ١٩٠٥ و١٩١٧. وكان ينظر دائماً إلى عملية إعادة بناء التصنيع - التي كان واعياً لمبلغ طولها وعمق تناقضاتها - من وجهة النظر هذه. ومن المعروف عموماً أنه، كان يوماً ما، مستعداً للسلاح حتى بمشاركة مؤقتة لرأس المال الأجنبي في عملية إعادة بناء الاقتصاد الروسي الصناعي (امتيازات). ولم يكن بسببه أن بقيت تلك الخطة مجرد حبر على ورق. وأصبحت القضية المركزية، بعد وفاته، تدور حول من يجب أن يكون المستفيد من إعادة البناء الاقتصادي، ومن يجب أن يتحمل أعباءها عملياً. طالب الجناح اليساري (بالتراكم الاشتراكي البدائي) بكلمات أخرى، بالبناء السريع والفعال للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة. بينما كان الجناح اليميني (بوخارين) يرى أن القضية المركزية في إعادة البناء الاقتصادي تتحدد بوجود العمل على جعل الصناعة تجهز الريف بالبضائع الضرورية (تحت شعار «اغنوا أنفسكم»). بكلمات أخرى اختصر الجناحان القضية في جوهرها إلى هذه المشكلة الاقتصادية البحتة. وبالطبع كان لكل من الاتجاهين تجلياتها السياسية البعيدة المدى. في ذات الوقت أقصى كلا الاتجاهين، في النظرية وفي التطبيق، بالتحديد تلك الجوانب التي اعتبرها لينين مركزية. ولهذا السبب وحده كان تناخر الاتجاهات في جوهره مقتصرأ على صراع الخيارات التكتيكية التي كانت تتطابق مع الصفات الشخصية للشخصيات المقررة في القيادة، والتي تميزهم تماماً بالضد من لينين.

لم يكن ستالين متميزاً عنهم بالمعايير النظرية لـ «موقفه» من هذه القضايا، لكنه كان متفوقاً تكتيكياً عليهم تماماً. إن ستالين الذي كان هدفه التكتيكي الرئيسي هو إقصاء تروتسكي من السلطة مدّ بكرته بذلك بين طرفي النزاع وجعلهما يتقاسمان شغلها على الحبال الواحد ضد الآخر، ويفرض بعد تصفية كلي الجناحين سياسياً، وباقصى طاقة ممكنة، وبكل وحشية، مبدأ «التراكم الاشتراكي البدائي». إن صراع الاتجاهات هذا لم يتعقد أكثر بفعل مشكلة «الاشتراكية في البلد الواحد» بل إنها لم تشتد بين هذه الاتجاهات إلا بعد وفاة لينين. وكان لينين في تحليله لهذا الموضوع ينطلق من قانون التطور اللامتكافي للدول الرأسمالية، وعبر عن قناعته دائماً باستحالة تغلغل التطور الاشتراكي وانتصاره في كل مكان وفي آن واحد. لكنه في البداية، وكما هو الحال مع الكثيرين في ذلك الوقت، كان متيقناً تماماً وببنفس القدر بأن الثورة الروسية، باعتبارها حلاً لازمة الحرب، ليست إلا بداية موجة سرعان ما ستكتسح أهم الدول الرأسمالية. ولم يتضح إلا في آخر أيام حياة لينين - وأوضح من ذلك بعد وفاته - على أن الانتصار الكوني للثورة الاشتراكية قد أحبطه فشل العامل الذاتي، بغض النظر عن حقيقة توافر الظرف الموضوعي الثوري فعلياً في بعض البلدان وتحقق بضعة نجاحات جزئية، قصيرة الأمد، هنا وهناك. إن المعضلة الرئيسية في الثورة الروسية وأعني كيفية التغلب على طابعها «غير تقليدي» قد علقت بسؤال جوهرى آخر هو: كيف لها أن تعيش في ظل الظرف وإن تشق طريقها منفردة لتحقيق الاشتراكية. في الواقع الاجتماعي - التاريخي الموضوعي تشكل المعضلتان وحدة مادية لا تنفصم. لأن التصدي الفعلي لخاصية عدم انتظام منبع الثورة الاجتماعي قد بات في جوهره وفي نوعيته أكثر

إلحاحاً بتأثير عزلة الثورة. ولأجل حل هذه المشكلة فقد تُركت جمهورية روسيا السوفياتية لشأنها تماماً. صحيح أن النفوذ الإيديولوجي على الجماهير المنتجة في البلدان الرأسمالية كان عاملاً شديد الأهمية، وإن كسب تعاطفهم مع الثورة الروسية كان عاملاً آخر أهم، وصحيح جداً أن هذه الجماهير لا يمكن تأثيرها في كونها فكرة فحسب، وإنما غالباً ما - وفي أوقات الخطر على وجه الخصوص - تشكل قوة يمكن شحنها لتقديم عوناً حقيقياً، إلا أن كل ذلك، على أية حال، ليس بميسوره أن يلعب دوراً حاسماً على مستوى التطبيق العملي في حل العضلات الداخلية والاقتصادية الرئيسية. إن موضوع الخلاف الدائر كان يتركز حول ما إذا كانت الدولة السوفياتية المتروكة لشأنها تستطيع البقاء أو يفسح لها المجال لكي تشق طريقها إلى اشتراكية متطورة بصورة طبيعية.

وفي موضوع الخلاف الانفعالي العميق هذا بالتحديد صار جلياً لنا إلى أي مدى اسقطت القوى المتنازعة على السلطة من حسابها التعاليم المنهجية الديناميكية والشمولية لماركس ولينين، وكم استحوذت عليها بعد وفاة لينين روح الخطوات التكتيكية والخطوات المضادة. في المقام الأول تلاشت مشكلة الأساس «غير التقليدي» للثورة أكثر فأكثر من النقاشات واختزل الأساس النظري العام بوتائر متصاعدة إلى مجرد تأميم وسائل الإنتاج وخلق النمط الحكومي من دكتاتورية البروليتاريا، وأدى ذلك عملياً إلى تصفية كل سؤال جوهري يتعلق بهذه المعضلة. وبالرغم من أن التصدي للتخلف الاقتصادي تصدر قائمة المشاكل لفترة طويلة باعتباره المسألة الرئيسية في الاقتصاد، وعومل بشكل استثنائي كمسألة اقتصادية صرف، إلا أن كل الأسئلة

التي تخص هذه المعضلة بالتحديد قد أقصيت بإصرار عن بساط البحث، سواء عن طريق طرح الأسئلة حولها أو الإجابة عنها. أما مسألة «انتصار الاشتراكية في بلد واحد» فقد اختزلت إلى ما إذا كان بمسورها البقاء بأية حال، وأن تتطور أكثر في ظل الظروف. وهذا يعني بالتالي أن الإجابة عن هذا السؤال قد سربت إلى قنوات القرارات التكتيكية السائدة أيضاً. كان الجميع على وعي بالتعاب الجمة التي تكتنفها هذه العملية، ولكن إذا كان الاستنتاج المقترح من ذلك يقول بأن هذه العملية لا يمكن أن تتحقق إلا بمساعدة الثورات الاشتراكية في البلدان الأخرى - والبلدان المتطورة قبل غيرها - فإن ذلك سيطرح علينا بالضرورة سؤالاً تكتيكياً - دعائياً لا مناص منه وهو: هل يتوجب تقديم أقصى التضحيات الذاتية لأجل المباشرة ببناء الاشتراكية من دون توافر الإمكانيات الفعلية لإنجازها نهائياً. ولا يراودنا أي شك هنا من أن تروتسكي نفسه، الذي آمن بهذا المنظور العالمي، كان أبعد بكثير عن صياغة هذا المأزق بهذا الخيار وأن يسطحه بهذه الوحشية. وعلى أي حال فإن فقدان النظرية الراسخة الأسس نظرياً حتم لهذا الخيار الزائف أن يلعب دوراً هاماً بين أوساط الرأي العام وفي المناظرات القائمة حول هذا الموضوع.

وحينها رفع التكتيكي الذكي ستالين هذه المتطلبات المشوهة بالتحديد إلى موضع الصدارة في النقاشات، فاعلاً ذلك بصياغة تجريدية دعائية مؤثرة تقول بأن الجواب الماركسي الممكن الوحيد والقائم هو التأكيد التام على إمكانية بناء الاشتراكية في البلد الواحد بالكامل.

نعود إلى موضوعنا الحالي مرة أخرى فنقول، بعد أن زرع ستالين

الفرقة في كتلة تروتسكي - زينوفيف - كامنيف وجردها من قواها بدعم من مجموعة بوخارين، انتحل الآن المستوى الاقتصادي له «التراكم الاشتراكي البدائي» (دون المباشرة بإطلاق هذه التسمية طبعاً) وانقلب على حلفائه السابقين مستخدماً هذا الحل التكتيكي لتصفية هذه المجموعة. ثم توالى النتائج... أوتوقراطية ستالين، التعاون الزراعي القسري، استئصال الكولاك والتصنيع القسري... إلخ، ولا تهمنا الآن تفاصيل هذه العملية (بالرغم من أن أي بحث ماركسي يسر أغوارها سيكون ذا فائدة عظيمة) بالقدر الذي يهنا اقتفاء أثر قوانين الفعل التي كرست استبداد ستالين، وصولاً إلى أساساتها النظرية. وكما رأينا فقد كان الأساس المنهجي يكمن في السيادة المطلقة للجوانب التكتيكية بالترابط مع إخضاع بل حتى صرف النظر عن كل ما يمت للستراتيجية بصلة، وتجاوز ذكر كل ما له شأن بالنظرية الماركسية، وبالتالي حجب كامل عملية التطور اللاحق. إن ما خدّم ستالين موضوعاً ويسّر عملية انتصاره على معارضيه إنما هو واقع حال قراراتهم التكتيكية التي ما كانت تقل عن قرارات ستالين ببعدها الشاسع عن أسس النظرية الماركسية - اللينينية. والفرق الوحيد هو أنه أثبت تفوقه عليهم ليس كمنظم لجهاز السلطة فحسب وإنما كتكتيكي أيضاً. انطلق تروتسكي على طول الخط من مناظرات عامة علفت في مستنقع الخطابة الثورية، بينما انطلق بوخارين، بهذا القدر أو ذاك، من اعتبارات وضعية مستنبطة دوماً لم تخضع أبداً للفحص والتمحيص الديالكتيكيين. وهذا لم يقو مواهبهم التكتيكية الأضعف - قياساً إلى ستالين - وإنما أضعفها دون أن يقوي مداركهم. وبالأحرى أنهم صاروا أكثر ميلاً للجمود العقائدي، وهذا بدوره أضعف مهاراتهم التكتيكية المتواضعة أصلاً.

وفي مثل هذه الظروف لم يكن انتصار ستالين مجرد ضربة حظ، إذ لعبت مواهب الأطراف المتعارضة في ذلك دوراً لا يقل شأنًا عما هو معتاد في الصراع بين الاتجاهات الاجتماعية. إن تفوق النقيض وخلقه واقع حال أن لا أحد من الخصوم يمتلك برنامجاً مبدئياً يستجيب لمتطلبات الوضع الملموس ويعتمد الأسس النظرية الماركسية، وخلفه من جهة أخرى، المظهر الذي تلبسه ستالين، والذي كان انعكاساً لاحقاً لمسعاها الدؤوب - ولغرض دعائي - لتبرير أهليته للزعامة بادعائه أنه الامتداد الشرعي الوحيد لرسالة لينين. وبعد أن حقق ستالين انتصاره، اعتمدت الحركة الشيوعية ذلك كحقيقة واقعة لعدة عقود وحال بقاؤها بعد موته دون التوصل إلى وصف ملموس لنشوء وضع السلطة الملموس ذاك.

منهج ستالين

لقد سبق لي أن أوضحت كيف أركز النهج الستاليني على أولوية التكتيك بالتعارض مع الاستراتيجية، وبالتعارض (وهو الأنكى) مع نظرية اتجاهات تطور الإنسان باعتباره جوهر انطولوجيا الوجود الاجتماعي، بيد أنه توضح لنا أيضاً مدى تعسر اختصار هذه المعضلة إلى مجرد كيفية اقتران ستالين بها شخصياً. إذ أن هذه النزعة كانت قد سارت في ذلك العهد وفرضت نفسها في كل مكان وبأكثر الأشكال تنوعاً. وقد سبق لنا وأن ناقشنا كيف أن هذا النهج ذاته قد تغلغل وأصبح كونياً داخل الاشتراكية الديمقراطية، وإن كان بمحتوى طبقي مختلف تماماً وبأهداف وأساليب فهم مغايرة بالنتيجة. ولكن يتوجب علينا أن نضيف بأنها لم تكن اكتشافاً أصلياً جديداً وإنما كانت تبنياً لنزعات موجودة ومؤثرة في وقتها. وسواء كان ذلك عن وعي أو عن عدم وعي فقد توافقت هذه النزاعات مع السياسة الواقعية للبرجوازية وصارت سائدة في أشد البلدان اختلافاً وبأكثر المبررات الايديولوجية تنوعاً. وعلى أية حال فليس يمسور المرء في حالة خلفاء لينين أن يسطح الأمور إلى مجرد تحويل بسيط لا غير. لقد سبق لي وأن قررت في حالة بوخارين مثلاً، بأن الأخير كان ميالاً إلى مثل هذا السلوك

بسبب تلاوينه الوضعية في تفسير ماركس. ودعوني أضيف هنا بأن ميول زينوفيف التجريبية التي كانت تماثل نزعة التلاعب بحياة الحزب الداخلية في صفوف الاشتراكية الديمقراطية كان من الميسور تشخيصها حتى قبل وفاة لينين.

كل هذا يستوجب تفصيلاً مادياً بأسلوب البحث التاريخي الشامل. والدافع الايديولوجي الحاسم لا يتعسر إثباته أبداً، ففي ذلك الوقت بالذات صرف الجميع في حركة الطبقة العاملة أنظارهم عن مفهوم ماركس حول الاقتصاد في العملية الشاملة للتطور الاجتماعي التي كانت تتمسك بها حركة الطبقة العاملة إلى حد بعيد.

وكان العامل المباشر في ذلك هو تسلسل انفصال الأنظمة العلمية لصالح تقسيم العمل و«الإدارة الذاتية» لأهدافها وقوانينها، وبنوع من التحوير، إلى ايديولوجيا الحركة العمالية أيضاً. وما عاد علم الاقتصاد الماركسي يتوافق حسب منظوره مع كل «الأيديولوجيات». وعلى أي حال فإن علم الاقتصاد الذي يعامل كنظام متخصص - حتى لو جرى حشره في مفهوم شامل، ونودي به كمفهوم ماركسي - يفقد علاقته العضوية بكامل المصير التاريخي للبشرية ويسهل بالتالي استخدامه وتطبيقه بعزلة علمية ولأغراض تكتيكية بحتة أيضاً. كان لينين يتفرد كثيراً عن معاصريه - المؤيدين والمعارضين على حد سواء - بتمسكه المستمر بماركس.

إن تحويل الاقتصاد إلى نظام متخصص يخلق أسساً تعرضه للتلاعب. وهي عملية لها حدودها ولا يمكن إمالة اللثام عنها إلا في الحركة الشيوعية. فالتلاعبات باتجاه تكييفه (أي الاقتصاد) للمجتمع البرجوازي، قاد الاشتراكية الديمقراطية عبر الإصلاحية إلى الخروج

الكامل عن الماركسية. وإن تحريفه باتجاه جعله أداة للتلاعب الستاليني البشع في مستقبل التطور الاشتراكي هو نتاج الفترة الستالينية ووجد كامل تجليه في النشاط الفكري لستالين نفسه. ولا ينبغي لنا، على أي حال، أن ننسى بأن بوخارين بمساعيه الوضعية كان قد أحرز قصب السبق في تحويل مفهوم ماركس عن قوى الإنتاج إلى شيء ما يتعلق بالتكنولوجيا. ورغم المشاشة الفكرية لهذه النظرية وضيق المجال لمناقشتها هنا بالتفصيل، إلا أني أود أن ألفت الانتباه إلى إحدى أهم نتائجها النظرية - العملية. فمن وجهة نظر بوخارين^(١٠) ما كانت العبودية السحيقة سوى النتيجة الاقتصادية لتخلف التكنولوجيا. بينما عزا ماركس هذا التخلف بالتحديد إلى العبودية، وقرر بأن الأخيرة هي الأساس الاقتصادي لهذه التشكيلة. وأصبح واضحاً، الآن، أن الطريق المسدود الذي آلت إليه بالضرورة كان بالتحديد بسبب هذا الحاجز الاقتصادي. وإن تقدم التكنولوجيا بحد ذاته كان ممكناً لو أنه عزز بأرفع مستويات العلوم الطبيعية لتلك الحقبة من العصور السحيقة، ولكان تطور أكثر من ذلك لو لم يفرض هذا الحاجز الاجتماعي نفسه، أو أنه فرض نفسه بشكل أقل من مجال صناعة الأسلحة^(١١).

أوردت ذكر موقف بوخارين المنهجي هذا، من جهة، لأن التحويلات قد سادت طوال فترة ما بعد لينين - وكما سأوضح ذلك -

(١٠) منذ سنة ١٩٢٥، أي قبل القطيعة بين بوخارين وستالين بزمان طويل، كنت، أنا نفسي، احتج بشدة ورسمياً ضد هذا الرأي. انظر: أرشيف غرونبرغ، مقالة بعنوان: بوخارين ونظرية المادية التاريخية.

(١١) رسالة ماركس إلى إنجلز ٢٥ أيلول ١٨٥٧، مؤلفات ماركس وإنجلز مجلد ٢٩.

لدى ستالين. ومن وجهة ثانية لأن هذا المنهج بالذات (علم الاقتصاد باعتباره النظام «المحكم» التخصص والمغزول عن العملية التاريخية العظيمة التي أنسبت الإنسان) كان هو الأداة المناسبة لبناء نظام التلاعب البيروقراطي في المجتمع الاشتراكي والاحتفاظ بذات الوقت بمظهر الاورثوذكسية الماركسية. وتحلى هذا بوضوح أكبر لدى ستالين منه لدى بوخارين والآخرين. ففي فترة متأخرة نسبياً من عام ١٩٥٢، بعد أن كانت أوتوقراطية ستالين باعتباره القائد النظري والسياسي للعالم الشيوعي قد تأصلت تماماً، وبعد أن تكرست ادعاءاته باعتباره الخليفة الشرعي الوحيد لماركس، إنجلز ولينين، نشر ستالين كراساً صغيراً بعنوان «قضايا الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي». وكان الغرض العملي - الدعائي الأساسي لهذا المؤلف هو شفاء نظرية الاقتصاد الاشتراكي من أخطائها «الذاتية» وإرساؤها من جديد على أساساتها الماركسية المادية الحقة، ولجعل قانون القيمة الماركسي من جديد أساس النظرية الاقتصادية والتطبيق في ظل الاشتراكية. وكان المقصود بالذاتية في زمن ستالين بالضبط هو التلاعب البيروقراطي بالإنتاج إما بهدف الاقتصاد في التكاليف أو بغرض تصوير أعقد العمليات الاقتصادية (وحتى الركود) للملا على أنها نجاحات - والتي تصف جملة من الأساليب باعتبارها الضرورات اللازمة لتسريع التطور وتصب جام لعنائها على كل الملاحظات الانتقادية. دعونا لا ننسى مثلاً أنه مرت في فترة الثلاثينات أوقات حرم خلالها اعتماد معطيات معدل دخل الفرد من عملية الإنتاج باعتبارها انحرافاً برجوازيّاً. وكان الغرض من هذا الإجراء هو عدم المجاهرة هنا بمدى تلكؤ نمو الإنتاج وتعثره إزاء نمو الإنتاج في العالم الرأسمالي. وبالطبع فإن فوارق عددية هائلة يمكن عرضها عن طريق

المقارنة بين الإنتاج الحالي وإنتاج الفترة الماضية، وبالنظر لسعة حجم الاتحاد السوفياتي المعروف، إلى حد أنه كان يزعم بأن الناس العاديين سوف يعجزون عن استيعاب معدل النمو الحقيقي لو أن مثل هذه المقارنة الانتقادية قد حُرمت. وعلى هذا الأساس فقد كانت إعادة قانون القيمة الماركسي إلى مكانته يستهدف - وهذا صحيح بحد ذاته - تحديد هذا التلاعب البيروقراطي المتفاقم (أي «الذاتية»).

ولكن كيف تبدو عودة ستالين إلى قانون القيمة الماركسي على حقيقتها؟ نجده في المقام الأول يخلط بين - ربما لا ينطوي ذلك على خطأ بقدر ما ينطوي على أسباب تكتيكية - قانون القيمة نفسه وبين الأشكال التي يتبدى فيها هذا القانون في التبادل السلعي. فقد كتب، عن أهمية قانون القيمة في الإنتاج قائلاً: «إن موضوع النقاش الدائر هو أن المتوجات المصممة للإنتاج والضرورية لتغطية إنفاق قوة العمل في عملية الإنتاج، يجري هنا إنتاجها وبيعها كسلع تخضع لتأثير قانون القيمة»^(١٢). وما يهمني هنا هو الأسلوب، والذي يتبدى أكثر وضوحاً حينما يتحدث ستالين عن العناصر الأساسية الهامة الأخرى لقانون القيمة. فلأجل أن يعرف ستالين نظرياً التأثير الفعلي لقانون القيمة، مع إقراره بذات الوقت - كما سبق وأن رأينا - بدوره العرضي في الاقتصاد المخطط في الاتحاد السوفياتي، يضع ستالين نفسه على المكشوف بالتعارض مع ماركس آخذين بعين الاعتبار حقيقة أنه في مثل الظرف القائم آنذاك ما كان أحد ليتجرأ على إطلاق مثل هذا التصريح، إلا أنه يطرح سؤاله بصراحة تامة لا يرقى إليها الشك، «يقال بأن قانون القيمة هو قانون ثابت وصالح بلا شروط

(١٢) ستالين، قضايا الاقتصاد الاشتراكي، موسكو ١٩٥٢.

لكل فترة من فترات التطور التاريخي، وأنه وإن فقد صلاحيته في الطور الثاني من المجتمع الشيوعي باعتباره منظماً لعلاقات التبادل فإنه يبقى صالحاً لهذا الطور من التطور كمنظم للعلاقة بين فروع مختلف فروع الإنتاج، أو كمنظم لتوزيع العمل بين فروع الإنتاج. وهذا خطأ فادح، فالقيمة، كما هو الحال مع قانون القيمة هي مقولة تاريخية تتعلق وجودها بوجود الإنتاج السلمي. وباختفاء الإنتاج السلمي تختفي القيمة بدورها وتختفي معها أشكال القيمة، بالإضافة إلى قانون القيمة»^(١٦).

وقد استشهدنا بهذه الفقرة، وبهذا القدر من التفصيل لكي نجعل الفرق بين مفهومي ماركس وستالين ظاهراً. إذ يتحدث ماركس، وفي موضع لا يتعذر على أحد بلوغه، في بداية الجزء الأول من كتاب رأس المال تماماً عن الأشكال المختلفة التي يتجلى فيها قانون القيمة، فيذكر حالات روبنسون كروزو، العصور الوسطى، عائلة فلاحية مكتفية ذاتياً وأخيراً في الاشتراكية ذاتها. «فوق العمل - وقت العمل الضروري اجتماعياً (لأي زمان)، والتجسيد الاقتصادي المباشر للقيمة - لديه هنا وظيفة مزدوجة. إن تقسيمه وفق خطة اجتماعية محددة يبقى على التناسب المطلوب بين مختلف أنواع العمل الواجب تأديتها ومختلف متطلبات المجتمع». من جهة أخرى يضيف ماركس: «نجد أن وقت العمل يخدم كمعيار لجزء العمل الجماعي الذي يبذله كل فرد، ويخدم بالتالي أيضاً كمعيار لحصته من جزء الإنتاج الاجتماعي المقرر للاستهلاك الفردي»^(١٧). بكلمات أخرى، إن كامل

(١٣) نفس المصدر.

(١٤) ك. ماركس، رأس المال، الجزء الأول، موسكو ١٩٥٤، ص ٧٩.

حصة الفرد المنتج من الإنتاج الإجمالي تخضع لقانون القيمة وليست بعض البضائع التي تفيد الاستهلاك الفردي كما يدعي ستالين. وهذا شيء يختلف اختلافاً جوهرياً في معناه.

يضيف ماركس قائلاً: بأن القضية المذكورة لا تعدو كونها أكثر من مثال، ثم يعدد خصائص الاقتصاد الاشتراكي حيث «أن حصة كل فرد منتج من وسائل العيش يقررها وقت عمله»^(١٥).

وبما أن ستالين يكتب عن هذا الطور من الشيوعية أيضاً - وهو بالطبع، وكما لاحظنا، لا يعتبر الشيوعية الحقيقية بذلك المستقبل البعيد جداً عن الاشتراكية الحالية - في مجرى تحليله لفترة التطور التاريخية نفسها، نجد أن الطبيعة المتعارضة لوجهات نظرهما تبدى واضحة للعيان. إذ لا يخفى على أحد أن قانون القيمة حسب ماركس ليس وظيفة للإنتاج السلعي، وإذا ما كان ستالين يصر على هذا المفهوم، فإن ذلك ليس مجرد زلة لسان، وإنما ينطوي على غرض دعائي ينبغي من ورائه أن يدبج فيه طريقاً يقود إلى الاشتراكية يختلف عن الماركسية بنقاط حاسمة، وكأنه لا يفعل أكثر من أن يسطع تعاليم ماركس المفسرة بكل أمانة. وساعده ذلك كما سبق أن رأينا على تمرير خدعته التي يصف فيها مقولات اعتبرها ماركس سارية المفعول لكل نمط من أنماط الإنتاج، كما لو أنها مجرد ظواهر تاريخية ترتبط بالأساليب ولا تصلح أساساً للاشتراكية. والغرض من وراء ذلك كله هو إظهار أساليب التلاعب الستالينية بالاشتراكية بمظهر الإنجاز الحقيقي للماركسية نظرياً وعملياً. ويتضمن هذا أيضاً - وهذا يقودنا خطوة أخرى أقرب على طريق كشف الترابط بين منظور ستالين للماركسية

(١٥) نفس المصدر، ص ٧٩.

وقضية منع ، بل تصفية الديمقراطية الاشتراكية - الطريقة التي يؤول بها في ذات الكتاب تعبير ماركس عن العمل الإضافي قائلًا «أفكر من بين أشياء أخرى في مفاهيم أخرى مثل الإنتاج «الضروري» والإنتاج «الإضافي» والعمل «الضروري» والعمل «الإضافي» فقد كان ماركس محقًا تمامًا عندما ربط إطلاق هذه المقولات بالإنتاج الرأسمالي . إذ أنها لم تعد تعني شيئاً بعد عملية تشريك وسائل الإنتاج . ولا يقل غرابة اليوم أن يجري الحديث عن العمل «الضروري» و«الفائض» كما لو أن عمل العمال ، في حالتنا ، والذي يوفره للمجتمع لأجل توسيع الإنتاج وتطوير التعليم والصحة وتنظيم الدفاع . . . إلخ ليس ضرورياً بنفس المستوى للطبقة العاملة الموجودة في السلطة الآن باعتباره عملاً مكرساً لتغطية الحاجات الشخصية للعامل وعائلته»^(١٦) .

والذي لا بد أن نقوله بالضد من هذا هو أن الفرق بين عمل العامل الضروري اجتماعياً لإعادة الإنتاج والعمل (العمل الإضافي) المبذول من قبله في غير ذلك هو أبعد بكثير عن كونه خاصية من خصائص الرأسمالية فقط ولكنه على العموم عامل اقتصادي فائق الأهمية ، بل وحاسم في تطور إعادة الإنتاج الاقتصادي منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى الشيوعية . ويكفي أن أذكر هنا بحقيقة أن الأساس الاقتصادي للعبودية - والتي ربما تعتبر متقدمة بالمقارنة مع الفترات السالفة لها ، حيث يسود القتل وحتى التهام العدو الأسير - يعتمد بالتحديد على قدرة النيد اعتيادياً على تأدية عمل أكبر من مجرد العمل الضروري لإعادة الإنتاج ذاته . وكان ماركس يرى أنه لو نظرنا إلى العبودية مباشرة - لتمييزها عن القنانة والعمل المأجور - لوجدنا أن

(١٦) ستالين، المصدر السابق.

العمل الضروري لإنتاج الذات يختفي ظاهرياً، كما يختفي ظاهرياً أيضاً العمل الإضافي المبذول ما وراء ذلك في العمل المأجور في الرأسمالية، ورغم أن هذا المظهر ضروري، إلا أنه ليس مجرد مظهر على الإطلاق. فكل التشكيلات الاقتصادية الثلاث كانت تتركز أساساً على استحواذ الطبقة المستغلة على العمل الإضافي. وبالرغم من أن هذا الاستيلاء قد اتخذ أشكالاً عديدة شديدة التنوع في مجرى التاريخ تتباين بين العنف المباشر الصريح والإكراه الاقتصادي، فإن الحقيقة الاقتصادية الأساسية الكامنة في هذا التطور تجسد في نقصان المستمر في ميل العمل الضروري اجتماعياً لإعادة إنتاج وجود الفرد وميل العمل الإضافي الخاضع مباشرة للاستغلال للازدیاد، مع أنه يبقى رغم كل ذلك - ومن خلال مختلف الوساطات في مختلف التشكيلات - في خدمة الهدف الاجتماعي العام في تطوير الوجود الشخصي إلى مستوى أرقى. وهذا الترابط بالنسبة لماركس هو قانون لا يتغير من قوانين التقدم الاقتصادي الاجتماعي. إن تشريك وسائل الإنتاج تضمن استحالة قيام الفرد بالاستحواذ على القيمة الإضافية للملكية الشخصية، لكنها لا تلغي هذه البنية الأساسية في إعادة الإنتاج الاقتصادي. إنها تُدخِلُ، وبشكل جذري، أشكالاً جديدة من الوسائط التي تفتح آفاق إمكانية استخدام العمل الفائض بطريقة اجتماعية تقدمية. ويصف ماركس الجوهر الاقتصادي - الحضاري لهذه العملية في حالة قوى الإنتاج الرفيعة المستوى كالآتي: «التطور الحر لشخصية الفرد، ليس عن طريق تقليص وقت العمل الضروري كي يتثبت العمل الإضافي، وإنما بالأحرى التقليل العام للعمل الضروري في المجتمع إلى أقل ما يمكن وبالشكل الذي يجعله يستجيب حينها لتطوير الفرد عملياً، وفنياً... إلخ في الزمن ووسائل

الإنتاج التي تخلق للجميع»^(١٧). ويدحض في كراسه (نقد برنامج غوته) وجهة نظراً لاسال المبتذلة التي لا تعني الاشتراكية فيها بالنسبة للعامل غير قدرته على استحصال «عوائد كاملة عن عمله» ويؤكد باديء ذي بدء على ضرورة أن يغطي العمل الإضافي قبل كل شيء الكلفة الضرورية لتأمين الإنتاج ذاته وتأمين تطوره اللاحق، وأن يغطي بالإضافة إلى ذلك تكاليف الإدارة الاقتصادية للمجتمع والحاجات العامة للمجتمع (المدارس، معاهد الصحة... إلخ، وماركس محق إذ يؤكد بأن دعم هذه النواحي في الاشتراكية سيتفوق عنه في أية مرحلة أخرى مضت). وينطبق الشيء ذاته على الاعتمادات المخصصة لغير القادرين على العمل^(١٨). وهذه الضرورات، حسب ماركس، تقرر في الاشتراكية الحدود الاقتصادية للاستهلاك الفردي وحدود إعادة إنتاج الفرد - الذات، للعمال. لا يفعل ستالين أكثر من أن يقلب تفسير لاسال البالغ الزيف رأساً على عقب لكي يصبح في مقدوره أن يصرح بأن مقولة العمل الفائض ينعدم وجودها في الاشتراكية. وقد سبق لنا وأن استشهدنا بمقولاته. وكما رأينا فإن لاسال يعمل النفس بالوهم القائل بأن كامل منتج العمل في الاشتراكية ينتقل إلى مجال إعادة إنتاج الفرد - الذات العاملة مباشرة، بينما يتعامل ستالين على النحو نفسه مع العناصر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإعادة إنتاج الذات. كلاهما يزور الحقيقة الاقتصادية الأساسية الكامنة وراء إعادة إنتاج الذات اجتماعياً. وهما يفعلان ذلك بأسلوبين متعارضين تماماً، لكن هذا التعارض مبني في كلا الحالتين على أساس تجاهل منهجي للوسائط الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية.

(١٧) كارل ماركس، مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨.

(١٨) ماركس وإنجلز نقد برامج غوته وإرفورت.

لمزيد من التبسيط، نأخذ على سبيل المثال مسألة التعليم المدرسي. فهو لا ينضوي مباشرة في عملية إعادة الإنتاج الذاتي. فمُنذ فترة وجيزة فقط بدأت الرأسمالية تشعر بالحاجة إليه وتفرضه على الطبقة العاملة فقط لأغراض وضرورات إنتاجية. حيث أن بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها أميون. وإذا كانت الاشتراكية تطرح هذه المسألة على جدول الأعمال بحدّة لم تعرفها المجتمعات الطبقيّة السابقة فإنها لا تنوي ولا تستطيع مع ذلك أن تلغي حقيقة أن هذه العملية لا تتحقق إلا من خلال الاقتصاد. وفي مواجهة الرأسمالية تدخل الاشتراكية شيئاً جديداً نوعياً لأنها تطرح التعليم - الواسطة بوصفها مسألة تحددها الأيديولوجيا، وعلى العمال أن يجدوا حلاً لها بنشاطهم الذاتي. ونذكر هنا أن لينين عندما وضع السياسة الاقتصادية الجديدة وضع أيضاً على جدول الأعمال محور الأمية كمسألة سياسية إيديولوجية مركزية

ومن المناسب في هذا السياق أن نؤوّل تعبير الإيديولوجيا وفق معنى ماركسيّ دقيق. في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» تتحدد الأشكال الإيديولوجية بصفاتها وسيطاً اجتماعياً «يعي الناس عبره الإشكالية الاجتماعية ويقودونها حتى النهاية»^(١٩). الثنائية المتفارقة والجدلية الداخلية لهذا التعريف تظهر مباشرة للعيان. فالإشكاليات الواجب تصفيتها تنبع من المشروعية الواجبة موضوعياً والتي تنتج التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية فإن كل إيديولوجية هي عبارة عن مجموع الوسائل التي يستطيع الناس بواسطتها أن يعقلوا الإشكاليات الوليدة بهذه الصورة

(١٩) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي.

وأن يدفعوها عملياً إلى الذروة. وبالتيجة فمحو الأمية كان بنظر لينين مشكلة تجد أصلها الموضوعي في الوضع الاقتصادي لروسيا وتجد حلها الإيديولوجي عندما تصبح موضوع ممارستهم الاجتماعية المشتركة والوعاية. لأنها تتعلق أولاً بوعي العمال ونشاطهم. وهكذا ما أن تنكسر سيطرة الطبقة المستثمرة، بفضل جتمعة كل وسائل الإنتاج، حتى تفتح الطريق أمام الشعب العامل ليحل كل مشاكل حياته اليومية بصورة مستقلة. وعودة إلى مثلنا الأول - التعليم - نرى أنه يمكن أن ينتقل من مستوى البناء الفوقي الناتج أوتوماتيكياً عن التطور الاقتصادي إلى وضع عامل توسيع وتعميق لحياة كل إنسان الخاصة. ويصبح بذلك قوة اجتماعية يخلقها الإنسان من أجل ذاته. قوة تسمح، بحقيقتها الاجتماعية، بأن يخلق الإنسان ويتملك ما يسميه ماركس «الكهالي غير المفيد» بهدف اكتمال بنيته الذاتية وتفتحها الخاص.

وبالطبع هنا أيضاً يبدو العامل الاجتماعي عاملاً محدداً في نهاية المطاف. فمستوى تطور الإنتاج، كشرط لتقليص العمل الضروري المهادف إلى إعادة الإنتاج الذاتي، وكذلك الصراع الإيديولوجي الجاري من أجل تحديد اتساع ومحتوى «الكهالي غير المفيد» هما ظاهرتان اجتماعيتان موضوعيتان. ولا بد أن تكون نتيجتهما اجتماعية بالدرجة الأولى. مع ذلك، هذه النتائج الاجتماعية لا يمكن بلوغها إلا إذا كان بزوغها، الناتج عن النشاط الاجتماعي للناس، يتطور ويغني ويعمق تفتح ذاتياتهم. وهنا تلتقي جملة هذه المسائل بموضوعة إشاعة الديمقراطية، أو ديمقراطية المجتمع. أشرنا سابقاً إلى قول ماركس بأن «مملكة الحرية» تعني تطور القوى الإنسانية بما هي غاية نهائية خاصة.

وهذا يوجب نوعاً من الممارسة الاجتماعية التي تتجاوز الاقتصادي (أي مملكة الضرورة التي تظل قاعدة ضرورية). وهذا ما نجده في «نقد برنامج غوته» مصاغاً كما يلي: «لن يكون العمل وسيلة للحياة وحسب بل سيصبح هو ذاته الضرورة الحياتية الأولى»^(٢٠).

هل تقود هذه التعبيرات التي تحدد كلها موضوعاً واحداً إلى طوباوية ما؟ كثيرون يعتبرون الأمر كذلك. وقد يكون الأمر كذلك فعلاً طالما أننا نضع مباشرة هذه الوضعية مع الوضعية القائمة حالياً بصورة متقابلة أو طالما أننا نتخيل إمكانية نقل الأولى إلى الثانية في أية لحظة. لكن الأمر يختلف تماماً عندما نعتبر هذه «الوضعيات»، الموضوعية على شكل قطبين متقابلين بأنها عملية اجتماعية يحركها الناس. مع لينين أصبح قابلاً للإدراك أن ما نسميه الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية البروليتارية هي تحديداً هذه العملية الفعلية التي تصل الأولى بالثانية في مجرى تطور النوع البشري. وهكذا تظهر الاشتراكية، أي المرحلة الأولى من الشيوعية، بوصفها تشكيلة خاسرة لا يستطيع اقتصادها واجتماعها أن يفتتحا بصورة مناسبة إلا إذا كانت البنى والمؤسسات الاجتماعية تعمل، وفق جوهرها ذاته، كنتائج لنشاط إنساني واعٍ لذاته ولحقيقته الاجتماعية.

الطبيعة الاجتماعية للإنسان هي منذ البدء ملازمة لكنيونه الإنسانية. في المجتمعات الطبقة وحدها أصبحت هذه الطبيعة حقيقة موضوعية مغايرة لأنها اصطدمت بعملية تدخيل Interiorisation متصاعدة. والديمقراطية الاشتراكية تنبئ على الإنسان الفعلي، الفاعل كما يفترض به أن يفعل في ممارسته اليومية الخاصة. لذلك فهي

(٢٠) نفس المرجع.

تحول، بالاتساق مع مستوى تفتحها الخارجي والداخلي، النتائج المحققة بصورة لا واعية (أي بوعي زائف) من قبل الناس إلى نتائج موضوعة، مخلوقة من أجل الإنسان ذاته. وبفضل هذا التحويل يكتسب النشاط الذاتي معنى واتساعاً يحولان الإنسان من «فاعل مع...» إلى مشارك لا غنى عنه ومساعد معترف به.

بالطبع يتحدد اتساع وكثافة ومحتوى واتجاه مثل هذه الممارسة، في كل مرة، بمستوى تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا السبب وجدت ثورة روسيا، غير التقليدية، نفسها في وضع صعب. فطالما ظل الهدف الرئيسي للممارسة الثورية هو حماية وضمان الثورة بقيت هذه الإشكالية مقنعة، بصورة عابرة، بحساس الجماهير الشعبية الهائجة. فمن مسائل الحياة اليومية الأقل شأنًا إلى أكثر المسائل أهمية كانت الممارسة تقدم إجابات تنتفض لها البروليتاريا الروسية حماساً وتثير إعجاب العالم أجمع. يكفي أن نتذكر أصدقاء مفاوضات صلح برست - ليتوفسك.

هذه العفوية التي لا تقاوم، ظاهرياً، لدى الجماهير كانت تُنظم وتطور وتسدد نحو أهداف ثابتة من خلال حركة السوفيئات. هذه الحركة التي انبثقت عن كومونة باريس عام ١٨٧١ وعادت إلى الظهور عفويًا وبشكل آخر أبان ثورة موسكو عام ١٩٠٥ أصبحت سنة ١٩١٧ وبعدها المركز الجديد لتكثيف وانبثاق الديمقراطية الاشتراكية. وكانت قوتها الاستثنائية تكمن في أنها «تلتقط» الناس حيث هم، في حياتهم اليومية، في أماكن عملهم وفي بيوتهم، وتنظمهم في الفعل المباشر ثم تقودهم، تدريجياً أو بالقطع، إلى تبني ممارسة ثورية في كل مسائل المجتمع الحاسمة. في المرحلة الأخيرة من

تكوّن السوفيات كانت موضوعية العلاقة بين الحياة اليومية وإرادة الوصول إلى السلام مباشرةً ومستقيمة لدرجة أن عملية انتقال وتبدل عفوية كانت تجري بين ما يسمى بمسائل الحياة المعاشة اليومية وبين السياسة العليا. وكانت هذه العملية تجري بسر وبساطة أكثر بكثير مما كان لها أن تجري في الأوقات «العادية».

كانت حركة السوفيات تولد عفويةً، في كل مكان، وترتفع خطوة خطوة إلى مستوى أرقى من الوعي. وقد استخدمت المرحلة الستالينية خلاف لينين مع روزا لوكسمبورغ وشوهرته لكي تعارض، على أساس هذا التشويه، الفعل الواعي للناس بحركتهم العفوية ولتقلل من القيمة الاجتماعية لهذه الأخيرة. في حين أن لينين، الذي جرت العادة أن يلجأ إلى سلطته من أجل تبرير التشوهات البيروقراطية، كان يرى في العفوية «شكلاً جينياً للوعي». وفي الواقع، كل ثورة كانت تبحث بصورة عفوية عن ذلك الشكل الذي سيصبح إطار الفعل الحقيقي للناس، والذي سيسمح بتحويل البيئة المحيطة وتدخل أرفع مستوى من قبلهم. والمعرفة الأصلية للحقيقة الموضوعية ولحقول ترقّيها الفعلي تستطيع عندئذ أن تؤدي إلى ما يلي: أن يتكوّن، على قاعدة الحركات العفوية، حد أقصى من الإمكانيات الذاتية والموضوعية للتحويل تدريجياً إلى وعي هادف، عندما يدرك الناس، في حياتهم اليومية، أن العلاقة بين المصالح المباشرة والمسائل العامة الكبرى التي تعنيهم هي علاقة فعلية وديناميكية. وما يميز الأوضاع الثورية عن اليومي العادي هو، بالتحديد، الاندفاع العفوي إلى الفعل قبل اتضاح هذه الروابط في الوعي عن طريق المعرفة. والوعي هنا لا يعني الحصول على معلومة ما وإدراكها ذهنياً، بل هو عملية

التحويل الداخلي لها المحفزة بممارستها ذاتها. ولنسجل هنا ببساطة هذا الاستنتاج؛ استطاعت ثورة ١٩١٧ الروسية، بفضل شخصية لينين في قيادة الحزب الشيوعي، أن تحتاز الطريق العابر من اليومي إلى المسائل الحاسمة في المجتمع والدولة دون أن تفقد حكومة السوفييات آنذاك، ولا لحظة واحدة، تجذرها في الحياة اليومية للشعب.

الحرب الأهلية الوحشية أبرزت بوضوح هذه الجوانب من حركة السوفييات ورفعتها إلى مستوى نوعي أعلى. في حين كانت العوامل الاقتصادية الناجمة عن تخلف الامبراطورية الروسية تمارس بشكل خفي أثرها السلبي وتسهم في بروز التشوه البيروقراطي. وكان لينين يعي بحدة هذا الخطر عندما اطلق التحول نحو السياسة الاقتصادية الجديدة NEP، مبعداً بذلك نظرياً وعملياً الشيوعية الحربية. فقد كان يرى بوضوح أن الوحدة الثورية العنيفة للشعب، وحدة العمال والفلاحين، التي شجعها وانماها الحزب بصورة واعية، ستدخل في منطفة من التزعزع تهدد بقطعها. وهنا كان يكمن الخطر الاجتماعي الرئيسي الذي سيؤدي إلى هيمنة البيروقراطية. آنذاك كانت العودة النقية والبسيطة إلى الاندفاع التلقائية للسوفييات في لحظة النهوض والتجمع الثوري قد أصبحت مستحيلة موضوعياً. وكان العمل الهادف إلى صيانة السلام وتطوير الديمقراطية الاشتراكية يطرح على الجماهير الكادحة مهام جديدة نوعياً لا يكفي حلها الحساس الثوري الأكثر صلابة وحدقاً. (كان لينين، في خطبه وكتاباته، يؤكد باستمرار على هذا الواقع في بداية مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة).

مجموع هذه المهمات، الصعبة والمعقدة بذاتها، بدا أكثر تعقيداً في

ظروف روسيا المتخلفة. ربما يقول قائل إن الفروقات هنا هي فروقات كمية صرفة: إذ من الضروري أن يعقب أي حرب أهلية أو حرب أخرى، في أي بلد رأسمالي متطور، مرحلة إعادة بناء تكون المهمة المركزية لكل ممارسة اجتماعية خلالها هي مهمة البناء الاقتصادية واستعادة مستوى ما قبل الحرب. ولكن في روسيا السوفياتية كانت المهمة تقتضي بلوغ مستوى اقتصادي لم يُعرف من قبل ليكون قاعدة بناء شامل لمجتمع اشتراكي. والفرق كبير جداً بين توظيف قوى جيل معين لفترة محددة - حتى ولو لعشر سنوات - وبين تركيز جهود أجيال بكاملها لا لبناء الاشتراكية الأصلية الموعودة، وإنما فقط لزرع بذورها الاقتصادية.

الخيار الفعلي بشأن تطوير الأسس الاقتصادية لم يكن خياراً بقدر ما كان أمراً مفروضاً. أما الخيار التاريخي فكان يتلخص في السؤال الآتي: هل يكفي حل هذه المشكلة الضرورية لإقامة بناء اجتماعي يسمح بإرساء أسس الديمقراطية الاشتراكية وفي أية حدود؟ لا أحد من خلفاء لينين طرح المشكلة بهذه الصيغة. بل ربما اكتفوا جميعاً بإثارة القضايا الاقتصادية الصرف التي تخولهم إتخاذ إجراءات مركزية دولية، «من فوق». في حين أن لينين استمر، حتى آخر لحظة من قدرته على التأثير النظري والعملي، في وضع إشكالية الاجتماعي في قلب «ما العمل» لديه. وقد أشرنا سابقاً إلى أن ستالين لم يتميز عن المجموعة المذكورة في شيء يسمح باعتباره مكماً للمناهج اللينينية.

أما في مسائل التكتيك، فإن تفوق ستالين على خصومه لم يكن ليغير شيئاً من جوهر المسألة المركزية المطروحة، ولا يلغي حقيقة أن الخيار اللينيني في الميدان الاجتماعي، الدولي قد جرى التخلي عنه

تماماً. ونظراً لأن الدعاية في العقود اللاحقة لم تنفك تؤكد فكرة الوحدة بين ستالين ولينين في نفوس الشيوعيين، فإن إحدى المهام الإيديولوجية الأكثر أهمية في المرحلة الانتقالية الراهنة تتبدى في هدم هذه الخرافة، التي بناها ستالين وجهازه بشكل منظم، من أجل فهم صادق للماركسية الأصلية. حتى الآن لم يجر شيء تقريباً من هذا القبيل رغم الأهمية الفائقة - وربما بسبب الأهمية الفائقة - لهذه الموضوعات. فتحويل منهج لينين، ومن خلاله منهج ماركس، قد أفضى إلى وضعية معاكسة له تماماً، مع العناية القصوى، ظاهرياً، في استمرار التأكيد على متابعته والتواصل معه. وانتعاش المفاهيم المناقضة للماركسية حالياً ليس بالشيء الذي يمكن إهماله. على أن الأساس يبقى في أن تأويل ماركس، كما يتم في الدول الاشتراكية وفي صفوف الأحزاب الشيوعية قد شوه صورته وصورة لينين معاً. وهو أمر أصبح عائقاً فعالاً أمام كل تفكير ذاتي، خاصة بعد أن طرحت الحياة مهمة ملحة، هي مهمة إعادة تقييم تاريخية للمرحلة الستالينية.

بالطبع، لا يمكن معالجة مهمة بهذا المستوى في هذه الخطوط العامة السريعة. ما نفعله الآن هو تقديم بعض المقترحات المنهجية التي قد تساعد الأبحاث المستقبلية الفعلية. فستالين بنى على مهل جهازاً إيديولوجياً شحنه بالاستشهادات والنصوص المأخوذة من ماركس وإنجلز ولينين، بعد أن جرى اختزالها وإبثالها. وللتدليل على ذلك يكفي أن نلقي نظرة على تعريفات الديالكتيك الواردة في الجزء الرابع من «تاريخ الحزب». فعلى عكس أبحاث لينين العميقة والأخذة في التطور حول الديالكتيك تقدم لنا سنوات ١٩٣٠ ابتداءً مبسطة للماركسية اللينينية في هذا الموضوع. وطبيعي أن التكتيك

المحدد بطريقة مركزية لا يستطيع أن يفرض نفسه إلا إذا حلت الإثارة السهلة محل البحث العلمي وامعان الفكر وحتى محل الدعاية الراقية.

ولنتظر، من ناحية ثانية، كيف يعرف ستالين النظرية نفسها، يقول في «دروس حول أسس اللينينية»: النظرية هي تجربة الحركة العمالية العالمية مأخوذة بصيغتها العامة». ويكفي أن نقارن هذا بما يقوله لينين في الماركسية، حيث يعتبر أن أهميتها تنبع بالتحديد من قدرتها على الاستفادة من كل الانجازات 'لهامة' التي أرساها التطور الحضاري. وحتى عندما يتحدث عن الشروط الإنسانية الأولية «لاضمحلل الدولة» فهو إنما يتحدث عن ميل عام للتاريخ البشري، تستطيع الماركسية الأصيلة أن توظف نتائجه في خدمة تحرير الإنسان. ليس عبثاً إذاً أن تظهر نظرية تتجه إلى التخلي عن هذه الأهداف الكبرى في الممارسة، عندما غابت هذه الأهداف عن الممارسة في تلك الفترة المحددة، الخاصة، من تاريخ الثورة. وهذا هو الهدف الذي كان يتجه إليه ستالين في اعطائه الأولوية للتكتيك وفي ابتذاله العام للمنهج الماركسي ونتائجه. ولعل أفضل ما يفصح عن ذلك هي نظرية جدانوف الشهيرة حول طبيعة الفلسفة الهيلغية. فمن أجل فرض مفهوم لقيط للديالكتيك كان يجب إجراء قطع مع التأثير البناني والمخصب للديالكتيك الهيلغلي على الماركسية. ولتبرير هذا القطع جعل جدانوف فلسفة هيجل جواباً رجعيّاً على الثورة الفرنسية. هنا، على مستوى نظري صافٍ، تتجلى هذه السياسة الابتذالية في أوج صورتها: كان يجب إظهار الماركسية على صورة شيء «جديد كلياً»، شيء لا يمهّد له ولا علاقة بينه وبين التطور السابق للتاريخ البشري.

عملية «إعادة التركيب» الستالينية للماركسية كانت من الضخامة

بحيث أن أول نقد لنشاط ستالين خلال المؤتمر العشرين كان محاولة لنزع القناع عنها واعتبارها زيفاً وضلالاً. وكان ذلك لحظة حاسمة في المؤتمر. أردت بهذا أن أشير إلى الموضوعة القائلة بأن الصراع الطبقي يزداد احتداماً خلال مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا. وكي يصبح هذا النقد الصحيح نقطة انطلاق لبناء منهج منتظم فعلاً كان لا بد أن يترافق نقض الموضوعة السالفة الذكر مع استدلالين منهجيين: الأول، أن هذه الموضوعة ليست، بذاتها، الأساس النظري الحقيقي لممارسة الستالينية بل هي التبرير النظري اللاحق لتلك الممارسة. فعندما قرر ستالين اللجوء إلى التصفية الشاملة لخصومه ولكل «مشبوه»، عندئذ خرجت تلك النظرية إلى الوجود كدعم دعائي وتبريري للقرار التكتيكي.

ثانياً، لم يكن ذلك لدى ستالين حالة منعزلة، بل حالة معممة ومميزة. وتظهر هذه الصفات في النظريات التي ولدت نتيجة الميثاق الموقع بين ستالين وهتلر. والميثاق، بحد ذاته، ذو طبيعة سياسية وتكتيكية بحتة، وبالتالي يمكن تأويله على وجوه متعددة. (أنا شخصياً اعتبره ضربة سياسية مبررة تماماً من الناحية التكتيكية في تلك المرحلة). ما يهمنا في هذا البحث، وهو الأمر المعبر جداً، هو أن ستالين أرفق الميثاق بتحديدات نظرية حول طبيعة الحرب العالمية الثانية، وعلى الأخص تأكيداً على طابعها الإمبريالي المشابه لطابع الحرب السابقة. وفق هذه النظرية كان على الشيوعيين الفرنسيين، مثلاً، أن يناضلوا أولاً ضد حكومتهم لا ضد هتلر. وفقط عندما خرق هتلر الميثاق وبدأ اجتياح الاتحاد السوفياتي تغيرت طبيعة الحرب بنظر ستالين وأصبحت معركة ضد الفاشية. كل الممارسة الستالينية

ملأى بمثل هذه التلاعبات النظرية التي توجي بها ضرورات التكتيك.. لنأخذ مثلاً آخر: في النصف الثاني من العشرينات شعر ستالين بضرورة فضح أخصامه، لدى أصغر اختلاف معهم، وتصويرهم أعداء للثورة الاشتراكية. الأخص اختراع «نظرية» تقول بأن الاختلافات الصغيرة في الرأي قد تخفي، بوصفها مناورات حاذقة يقوم بها العدو، خطراً إيديولوجياً هائلاً. ووجدت هذه الحاجة التكتيكية لبوسها النظري الأكثر اتساقاً بالنسبة للحركة العمالية العالمية، عندما أعلن الاشتراكيون الديمقراطيون تواماً للفاشية، أي عندما فُرض اعتبارُ الجناح اليساري من الاشتراكية الديمقراطية بأنه الحركة الايديولوجية الأشد خطراً داخل الحركة العمالية. (نقد هذا النهج لم يفقد حتى اليوم شيئاً من أهميته وراهنيته. لأنه يبرز اليوم تقريباً بنفس البوتيرة التي كان يظهر بها أيام ستالين).

من الممكن أن نستمر طويلاً في تعداد الأمثلة. وجميعها تظهر بوضوح البنية الداخلية للنهج الستاليني: دور النظرية يتلخص في إثبات الانتهاء الماركسي اللينيني لهذه الخطوة التكتيكية أو تلك. وبهذه الطريقة لا تستطيع الإيديولوجيا إلا أن تتحول إلى حقلٍ للتلاعب وتفقد بذلك اتساعها الهائل، التنوع المتناقض وعدم الانتظام الذي كانت تمتلكه عند ماركس حين اعتبرها «دفعاً للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الأقصى» ويتناسب التعريف الستاليني للإيديولوجيا مع ما ذكره أعلاه، حيث يقول: «البناء الفوقي هو نتاج مرحلة بعيش ويفعل خلالها أساس اقتصادي مُعطى. لذلك تبدو حياة البناء الفوقي قصيرة الأجل فهي تُزال أو تختفي مع زوال أو اختفاء الأساس المعطى. التناقض مع ماركس يبدو موجعاً حتى من جهة

الأسلوب وحده. فماركس يعتبر أن اختفاء إيديولوجية ما هو عملية محددة اجتماعية، أي أنها عملية مستقلة. لدى ستالين نرى العكس فالإيديولوجية هي ببساطة أداة للنشاط الاجتماعي. وقد انكشف الميل الملازم لهذا النوع من التلاعب الستاليني بشكل خاص في قضية تفكيك بنية السوفيئات والدولة الاشتراكية. وقد حاولنا أن نثبت من قبل بأن إحدى الميزات الأساسية للتجديد الذي أطلقه نظام السوفيئات تكمن في القطع مع مثالية المجتمع البرجوازي في موضوع المواطنة فقد جعلت السوفيئات المواطن عنصراً فاعلاً في المسائل العامة للمجتمع عن طريق الممارسة الديمقراطية. وبذلك لم يعد هذا المواطن كائناً مثالياً منفصلاً عن الإنسان الحقيقي الذي يمثله في المجتمع البرجوازي الفرد المادي الأناني. المواطن الجديد يجب أن يكون إنساناً حريصاً على تحقيق اجتماعيته بالمشاركة مع الآخرين في القضايا اليومية المباشرة كما في شؤون الدولة العامة. والاندعاش الذي لاقته الثورة منذ سنواتها الأولى في العالم أجمع يستند أساساً إلى الصدى الهائل لهذه الحالة. ويكفي أن نشير إلى قصيدة بلوك «الاثنا عشر» لنرى إلى أي درجة كان الناس يشعرون بأن حياتهم يمكن أن تكتسب على هذه الأرض وفي هذا العالم معنى حقيقياً، وبأن أحلام خيرة المفكرين كانت تسير نحو التحقق. وأشرنا أيضاً إلى أن الحرب الأهلية التي دفعت الحماس الثوري إلى مستويات بطولية قد أفضت إلى مشاكل اقتصادية هائلة نابعة من الأصل غير التقليدي للاشتراكية في روسيا. والحلول التكتيكية التي واجه بها ستالين مشاكل المرحلة أدت إلى تدمير جذري وبطريقة بيروقراطية لكل الميول المؤهلة أن تحضر الديمقراطية الاشتراكية. هكذا توقف نظام السوفيئات عملياً عن الوجود. أما الهيئات والأجهزة العليا في الدولة التي استمرت في تأمين

ديمقراطية شكلية فقد اتخذت، إذا استثنينا مبدأ الحزب الواحد صيغاً ومسارات جعلتها تقترب بصورة مذهلة من برلمانات الديمقراطية البرجوازية. الحلقات الدنيا من نظام السوفييات اختزلت لتصبح هيئات إدارة محلية منتخبة بالطريقة ذاتها. هكذا اختفت جميع محاولات لينين الهادفة إلى توسيع ديمقراطية اشتراكية حقيقية. فمشاركة الناس في الحياة السياسية والاجتماعية لم تعد تمنح ممثلهم إلا نوعاً من مثالية جديدة «للمواطن». أكرر أنه من المستحيل عرض نظام الممارسة الستالينية بشكل كامل ومع كل افتراضاته ونتائجه النظرية. ومع ذلك اعتقد أن ما أشرنا إليه حتى الآن يفصح ببلاغة عن أمر مهم هو كيف استطاعت هذه الممارسة أن تختق كل محاولة، بما في ذلك جهود لينين التي ترمي إلى توسيع الديمقراطية الاشتراكية في جميع الاتجاهات.

وعلينا أن نركز على أن ما نحن بصدده هو الديمقراطية الاشتراكية وليست الاشتراكية بشكل عام. وعلينا أن ننتقد كذلك كل أولئك الذين اعتبروا أنفسهم خلفاء للينين لأنهم جميعاً ضيقوا هذه المسألة. ولكن يجب في الوقت نفسه أن نستنتج بأن ستالين الذي انفرد بالقيادة لعدة عقود بعد صراعات داخلية ضارية استطاع أن يحقق نتائج مهمة جداً في القضية الحاسمة في تطور الاشتراكية، أي بناء القاعدة الاقتصادية التي تسمح بتجاوز عاهة أصله «غير التقليدي». وارتفع الاتحاد السوفياتي في سنوات قليلة إلى مرتبة الدولة الصناعية الثانية في العالم وذلك دون أن يقدم أي تنازل في المسألة المركزية، مسألة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

في النقاشات الراهنة يوجد ميل للسكوت عن هذا الجانب المهم.

وهذا أمر خاطيء فحين نقوم بنقد عنيف للمرحلة الستالينية في جوانب مركزية منها يجب ألا يغيب عن بالنا الانعكاسات التاريخية العامة التي تركها التطور المتسق للأسس الاقتصادية الموضوعية. باستطاعتنا أن نشير- كما فعلنا نحن في هذا البحث - إلى مسؤولية ستالين في نجاح الهتلرية (موضوعة التوأم الاشتراكي الديمقراطي للفاشية). ولكننا نصل إلى حكم مغلوط إذا لم نستنتج بموازاة ذلك بأن العالم مدين للاتحاد السوفياتي في سحق الامبراطورية الهتلرية. فميونيخ وماترب عليها وكذلك الطريقة التي قاد بها الضباط الفرنسيون الحرب أظهرت أن الدول الديمقراطية الرأسمالية في أوروبا الغربية لم تكن ترغب ولا تستطيع أن تقطع الطريق جدياً على طموحات هتلر في السيطرة. فلم يجد هتلر إلا في الاتحاد السوفياتي الخصم القادر والعازم على سحقه كلياً ما كان ثمن التضحيات، ولا تقتصر إنجازات الاتحاد السوفياتي على هذا. وحسب في محاولاته ضمان وإنقاذ الحضارة. نفكر في هذا الصدد بالقبلة النووية وتنازعتها العسكرية والسياسية المحتملة. فمع استخدامها الأول ضد اليابان كان واضحاً أنه لم يكن هناك من حاجة للجوء إليها لتهزم اليابان. جاء استخدامها ليدشن سيطرة الإمبريالية الأميركية على العالم. بعض الأذكى اكتشفوا ذلك دون أن يكونوا اشتراكيين: توماس مان، مثلاً، عبر عن هذا الرأي. الهدف الحقيقي للقبلة لم يكن اليابان وإنما الاتحاد السوفياتي. وعندما استطاع الاتحاد السوفياتي، بسرعة لا تصدق أن يتتق قبيلته النووية ويخلق وضعية التوازن فلما أوجد عائقاً أساسياً أمام انفجار حرب عالمية ثالثة، وأفضل مشاريع هيمنة الإمبريالية الأميركية على العالم.

في هذه المسائل أيضاً لا تشكل شخصيات القادة، ومن بينها

متالين، الأسباب النهائية لمجرى تطور الأحداث. فنشاطهم السياسي الفردي هو قبل أي شيء تجسيد للاتجاهات النابعة من بنية اقتصادية محددة. وإذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يلعب دور حامي السلام وإن يشكل عقبة أمام مشاريع السيطرة الإمبريالية - وذلك على الرغم من أخطاء تكتيكية كثيرة تقع في مجموعة حالات ملموسة - فإنما يحصل ذلك لأن بنيته الاقتصادية، صناعته المتطورة وتنظيمه الاجتماعي الذي أزال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كلها، تفرض انتهاج سياسة ترمي إلى الحفاظ على السلام. في حين أن من يتابع تطور البلدان الإمبريالية يستدل ببساطة على أن القفزات التي أحرزتها الصناعة الثقيلة كانت مرتبطة بالحروب أو بعمليات التحضير لها. ولا يغير شيئاً من هذه الحقيقة كون الرأسمالية تنجح غالباً، عبر التلاعب بالرأي العام، في تعبئة الجماهير الواسعة، إيديولوجياً، وتجندها ضد مصالحها المباشرة بالذات. والقوى التي تسند هذه «اللوبي» المختلفة، هي، عادةً، من القوة بحيث تستطيع أن تفرض الحرب والاستمرار بها رغم تعدد المعارضة. هذه الفئات الاجتماعية، المستفيدة أو القابلة للاستفادة من نتائج الحرب الاقتصادية، لا وجود لها في الاتحاد السوفياتي منذ أن انتزعت وسائل الإنتاج من أيدي بعض الأفراد والجماعات التي كانت تملكها في السابق. والانقسام الذي تحدته الحروب بين أوساط الشعب لا أساس له هنا. إذ لا يمكن أن تكون نتيجة أي حرب إلا سلبية على المجموع: انخفاض في مستوى المعيشة، في الحاضر أم بصورة محتملة، ناهيك عن النتائج السيئة الأخرى. هذه النتيجة الحاسمة والنابعة من الاقتصاد تخلق القاعدة المادية المؤاتية لتقائماً للسلام في كل مجتمع اشتراكي. وهنا أيضاً ليست المسألة مسألة نجح أو فشل فرد في حالات خاصة. على العكس إنها

مسألة علاقات الإنتاج البنيوية الموضوعية النابعة من الإطار الاقتصادي والاجتماعي.

هكذا إذن، ومن زاوية اقتصادية بحتة، فإن البنية الاقتصادية الاشتراكية لا تنتج الأساس المادي لسياسة سلمية عامة وحسب وإنما تخلق في الوقت نفسه الشروط الملموسة التي تسمح لها أن تمارس بفاعلية، خاصة اثناء لحظات التنافس بين القوى في المرحلة الإمبريالية. ومن الطبيعي أن الشكل الإيديولوجي الملموس الذي تظهر من خلاله هذه التوجهات سيكون، في حال ولادته من تلاعبات بيروقراطية، عائقاً مهماً أمام الفعالية الثورية لمثل تلك السياسات على مستوى عالمي. فتحديد الإيديولوجيا بالتكتيك وحده يُسبغ على تلك السياسات، حتى عندما تكون صائبة بذاتها مظهراً يجعلها أسيرة مستوى واحد هو مستوى سياسة القوة. وهنا أيضاً يظهر بوضوح التناقض في الشكل والفعل مع المرحلة اللينينية. وعندما أيد لينين مصطفى كمال ومعركة التحرر الوطني التركية ضد هيمنة القوى الإمبريالية المنتصرة، فإنما كان ذلك واضحاً ومفهوماً للجميع: فلدى كل انتفاضة ضد تقسيم جديد للعالم بين الإمبرياليين ستقف دولة العمال والفلاحين إلى جانب المعترضين دون أن يرتبط ذلك باختيار هؤلاء للنظام الاجتماعي المطلوب. والدعم هذا يستند نظرياً إلى مبادئ الاشتراكية ذاتها وإلى تحليلات ماركس ولينين لدور نضالات التحرر الوطني في التاريخ. أما ستالين فيحكم موقفه التكتيكي من كل المسائل الكبرى في التاريخ لم يكن بوسعه أن يحدد ملامح أخلاقية ومعنوية ثابتة وبديهية لسياسته حتى ضد هتلر. وعندما قام خلفاؤه بدعم الدول العربية مثلاً ضد إسرائيل وبرروا قراراتهم هذا

إيديولوجياً بطريقة المعلم نفسها، فإنهم خلقوا لدى العرب بشعار الاشتراكية حالة من التشوش الإيديولوجي . فهذا العمل، الذي يملك موضوعياً أساساً معادياً للإمبريالية، لم يستطع أن يظهر إلا كنتيجة لسياسة دولة عظمى، نتيجة منظمة إيديولوجياً. سنعود مرة أخرى إلى النتائج الإيديولوجية الهامة على المستوى العالمي النابعة من مثل هذه التشوشات الحتمية، وإلى آثار ومفاعيل السياسة العالمية التي تقودها الدولة الاشتراكية (أي الاتحاد السوفياتي) منذ مرحلة ستالين.

المؤتمر العشرون ونتائجه

حتى الآن كان جهدنا مركزاً على محاولة تقديم تفسير سريع لمجموعة المسائل النابعة مباشرة من إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ولم نأخذ في الاعتبار، عموماً، الطريقة التي تم بها هذا الإلغاء، في وقت أصبح معه هو القاعدة المحددة للإنتاج. بالطبع، لا نستطيع هنا مواجهة إمكانية أن نعرض بطريقة علمية مجموع هذه المسائل. لذلك علينا الاكتفاء بلفت الانتباه إلى بعض القضايا الجوهرية في التطور الاقتصادي. وفي البدء علينا أن نميز - متفقين مع التحليل الفطن الذي قدمه فرنس يانوشي - مرحلتين كبيرتين من فترة السلطة الستالينية. الأولى هي مرحلة الثلاثينات، حيث أعيدت الحياة إلى الاقتصاد، والثانية هي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. بمعنى أنه استعيض عن الجدلية العفوية للتطور الاقتصادي باتجاه يهدف ليس إلى استعادة المستوى الإنتاجي لفترة ما قبل الأزمات والدمار وحسب، بل وللوصول إلى ذلك المستوى الذي كان مفترضاً لو لم تحصل هذه الأزمات ذاتها. والتراكم الذي حصل في تلك الظروف يتجاوز بوضوح أي تراكم شهدته وتيرة تطور طبيعية. هكذا جرى الحديث في جمهورية ألمانيا الفدرالية عن «أعجوبة اقتصادية». ومن المناسب أن نلاحظ - أيضاً حسب خط

تفكير يانومسي - أن الاقتصاد المتركز والموجه، في حالات الترميم الاقتصادي المشابهة، يمتلك أفضليات كبيرة بالمقارنة مع منافسه الرأسمالي. والسبب الأساسي يعود إلى عدم اضطراب هذا الاقتصاد لاحتساب الربحية المحققة في كل توظيف. فالاقتصاد الموجه يحقق هذه الربحية على أساس تراتبية قصوى للمجتمع كله. ومع ذلك سيظهر أن الإدارة الاقتصادية على النمط الستاليني عاجزة عن التقدم إلى مستوى المعرفة الماركسية للشروط الحقيقية وللقرى الديناميكية الفعلية للتطور الاقتصادي، حتى ولو كانت ظواهر ناتجة من صميم الممارسة الاقتصادية لهذا التطور ذاته.

هكذا ولدت نظرية الوتيرة الأسرع لتطور الاقتصاد الموجه الاشتراكي. وبالنتيجة كان أي تأخر ناجم عن أسباب اقتصادية موضوعية يؤدي إلى مصاعب داخلية وفوضى، هذا إذا لم يؤدي إلى انفجار موجة من القمع. ومع ذلك لا بد من الاستنتاج بأن هذه المرحلة من «اللاحاق بالبدايات غير الكلاسيكية»، التي غالباً ما كانت توصف في سنوات ١٩٢٠ «بالتراكم البدائي»، كانت تقترب فعلاً من نهايتها. وبالنسبة فإن ما جرى هنا لا يقارب إلا بالاسم عملية «التراكم البدائي» التي وصفها ماركس ووضع قوانينها. وإذا كنا نعود اليوم إلى تحديدات ماركس، فذلك من أجل إلقاء الضوء على الفرق الجوهرية، بل حتى التعارض القائم بين الحالتين. ففي فترة تكون الرأسمالية، كان الحديث يجري عن مرحلة كاملة تميزت باللبؤة إلى أكثر الوسائل وحشية في سبيل تحقيق توزيع جديد للسكان يتناسب مع قطاعات الإنتاج المختلفة ومع احتياجات الرأسمالية. ولم يصبح الإنتاج الرأسمالي النظام الاقتصادي المسيطر في هذه التشكيلة إلا بعد

أن انجزت عملية الزعزعة الاجتماعية الوحشية تلك. ولا يمكن إلا من هذه اللحظة أن يبدأ الإنتاج وإعادة الإنتاج بشكل عادي. ومنذ الآن «يمكن أن يُترك العامل لقوانين الإنتاج الطبيعية»^(١). ولا ضرورة على الإطلاق للقيام بتحليل تفصيلي من أجل أن نستنتج أن ما يسمى، «بالتراكم البدائي»، في الاشتراكية، هو شيء مختلف تماماً، حتى في جوهره ذاته.

ولنتذكر فقط مسألة رئيسية أثرتها على عجل. وهي أن الأمر هنا يتعلق بتكوّن الرأسمالية في صورتها الكلاسيكية، وهو ما وصف ماركس تاريخيته وقوانينه انطلاقاً من التطور الاقتصادي لإنكلترا. ومن الواضح، إذن، أن مرحلة الانتقال التاريخي، في بلد عالي التصنيع وعلى عتبة الاشتراكية، لا تؤخذ بالاعتبار، أو تؤخذ بصورة متدنية. أما في حالة روسيا فقد كان ضرورياً أن يجري الانتقال من حالة التأخر الاقتصادي، حتى ولو كان رأسمالياً بطبيعته، إلى مستوى أعلى مؤهل لأن يشكل قاعدة «لبناء نظام اقتصادي اشتراكي الطابع. من هذا المنطلق يكتسب العنف، الذي لا يمكن إنكار دوره الأساسي، وظيفة مختلفة في الجوهر. فالعنف هو غالباً أداة تدمير علاقات إنتاج متخلفة (ولادة الكولخوزات)، إلا أن هدفه الرئيسي هو أن يحدث الشروط الكمية والنوعية لإنتاج عالي التطور من أجل خلق الأسس الموضوعية لانطلاقة الاشتراكية فعلياً. وإذا كان كل لجوء إلى العنف في هذه المرحلة، على العكس مما هو أثناء تكوّن الرأسمالية، مفروض من قبل ضرورات اقتصادية بحتة، فيجب أيضاً، وعلى العكس من الرأسمالية كذلك، أن تثبت المعالم الخاصة بالاشتراكية، بكل قوانينها

(١) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الأول.

الاجتماعية، ما أن تنجز هذه المرحلة الأولية وما أن تفقد معالم الاشتراكية طابعها الاقتصادي الصرف. وإذا كانت عملية إعادة الإنتاج هي عملية عضوية في الرأسمالية، فالاشتراكية تضع القيادة الرواعية أمام مهمات جديدة ومعقدة.

أشرنا سابقاً - من أجل أن نفهم جيداً الميزات الاشتراكية الخاصة في هذه المرحلة الانتقالية - إلى بعض اللحظات التي عبر فيها هذا التناقض عن نفسه بصورة جلية. والآن نضيف لحظة جديدة على قدر كبير من الأهمية. ما اعتدنا أن نسميه «ثقافة»، حتى في الرأسمالية العالية التطور، ليس في الحقيقة إلا نتاجاً ثانوياً للتوسع الذاتي للاقتصاد. وعليه أن يقدم، دائماً وبالضرورة، أشكالاً من اللامساواة المرتبطة بوتيرة هذا التوسع. وهذا يظهر، في جزء منه، على شكل تأخر التأهيل التقني عن المتطلبات الموضوعية للإنتاج (وهو أمر نبذى مرات عديدة في السنوات الأخيرة)، ويظهر، في جزء آخر، في واقع أن بعض الظواهر الثقافية أصبحت حقل مضاربة وتوظيف للرأسمال الكبير، وتخضع بالتالي للتلاعبات المنسجمة مع مزاجه ورغباته. وهذا يبدو في السينما والفنون التشكيلية بشكل خاص. وهنا يصل إلى الذروة الاتجاه الذي يريد أن يجعل من الثقافة سلعة بسيطة في دورة البضائع. وهذا ما استنتجته بلزاك وبعده ماركس، «في بيان الحزب الشيوعي». على العكس من ذلك تمسكت عملية التراكم البدائي في الاشتراكية، بصورة عامة، وحتى في نطاق الشكل الذي أضفته الستالينية عليها، بمبدأ الارتقاء الاجتماعي للثقافة (الذي لا تفرضه الخيارات الاقتصادية وحدها).

ويكفي أن نذكر هنا وقائع مهمة مثل إعطاء الفئات الاجتماعية

ذات الدخل المتدني والمستوى الثقافي المنخفض فرص الوصول إلى درجة عالية من التأهيل، أو أن نشير إلى الإنتاج العلمي والفني الرفيع المستوى. وهكذا، حتى إذا كانت ميول التطور تقدم العديد من الإشكاليات، فإنها تبين بوضوح الاختلاف البارز الذي يميز عمليتي «التراكم البدائي»، وتمنع، في الجوهر، أي مقارنة بينهما.

الجانب الوحيد، والشكلي جداً إذا ما نظر إليه من زاوية اجتماعية، الذي يسمح بمقارنة ما، هو أن الحالتين تقدمان عملية انتقال غنية بالاستثناءات، ومنسلخة عن المجرى الطبيعي المقترض أن ينبع من الشرعية الخاصة بهذه التشكيلة. ومع ذلك، هنا بالتحديد يظهر كل ما يفرقهما بمنتهى الوضوح. فنتيجة الانتقال إلى التشكيلة الرأسمالية تدخل السيطرة المطلقة للاقتصاد الرأسمالي، الاقتصاد الصرف، الأصيل، كما رأينا أثناء استشهدانا بماركس. في حين أن الاشتراكية تتميز عن كل التشكيلات الأخرى السابقة في القضية الآتية: في السابق كان التطور الاقتصادي الصرف يخلق شروط المراحل الأعلى، وحتى التشكيلات اللاحقة، بنوع من الاوتوماتيكية الداخلية (حتى أنواع البشر الضروريين لتأمين سيطرة النظام هم نتاج عفوي للجدلية الداخلية للاقتصاد). إلا أن هذا لا يصلح بتاتاً للانتقال من الاشتراكية إلى المرحلة الأرقى في التطور، أي الشيوعية. أشرنا سابقاً إلى الأوهام التي جعلت ستالين وكذلك خروتشوف يتصوران أن التشكيلة هي بناء متجانس، يتحرك بديناميكية واحدة للتطور. وأشرنا أيضاً إلى بعض الملاحظات الهامة التي نجدها لدى ماركس في مجمل هذه المسائل. وإذا كان ماركس قد اعتبر الاقتصاد «مملكة (الضرورة) في الشيوعية (مملكة الحرية) هو القاعدة الضرورية،

الأمر الذي ينبغي أيّ طوباوية، فهو يحدد، في الوقت نفسه، كون «مملكة الحرية» تنبئ «ما بعد» «مملكة الضرورة». «تطور القوى الإنسانية بصفته هدفاً بذاته» لا يمكن اعتباره بأي شكل نتاجاً ميكانيكياً، عفوياً، حتى في أعقد صوره، للتطور الاقتصادي. وحيث يعدُّ ماركس الشروط الاقتصادية لقاعدةً تتشكل بهذه الطريقة، يبقى، بالتأكيد، في داخل هذه البنية المركبة عنصر مرتبط، بشكل وثيق، بالممارسة الاقتصادية للناس. ولكنه عنصر لا يمكن أن ينبع، بحكم طبيعته العميقة، من الجدلية الفائضة، العفوية، للتطور الاقتصادي. ونود أن نقول إن الناس، في هذا الطور من «مملكة الحرية»، يقومون بأعمالهم في الشروط الأكثر جدارة وتناسباً مع طبيعتهم الإنسانية^(٢). بهذه الطريقة يثير ماركس، بحق، وبمعرفة رائعة لمجمل التحديدات الإنسانية للعمل، مسألة مركزية في تطور العمل نفسه. وإذا أردنا معالجة هذا الموضوع معالجة صحيحة علينا ألا نكتفي، طبعاً، ولا أن نجهد أنفسنا في جوانبه الخارجية. وحتى من دون أن نحاول رسم السيرة الذاتية من وضع الأداة الناطقة التي كانها العبد إلى العامل الذي يضع بنفسه قيمة قوة عمله في إطار حرية السوق. من الواضح أنه كلما ارتقت الأشكال الاقتصادية التي يحققها هذا العمل كلما غدا من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار الناس الذين يقومون به. وهذا حتى في داخل المجتمعات الطبقة. أما اختصار وقت العمل الضروري اجتماعياً، أو إيجاد شروط سليمة للعمل (وهو ما بدأ يتطور في البلدان الرأسمالية)، أو اختبارات التطبيق العملي لعلم نفس العمل إلخ... كل هذا لا يمت إلى

(٢) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الأول.

القضية بصلة، الأمر هنا لا يتعدى كونه وسيلة لزيادة مردودية العمل عن طريق زيادة إنتاجيته. التفكير الاقتصادي هو الأساس إذاً في المسألة. وهو يُصاغ على النحو التالي: على الإنسان العامل أن يتكيف مع ضرورات اللحظة. ولأن المستوى المنخفض للتطور الاقتصادي لا يسمح بفرض هذا التكيف إلا بوسائل وطرق بدائية وعنفية. . . لهذا السبب يجري تقييم بعض الإجراءات الذاتية في هذا الاتجاه تقيماً سلبياً من الناحية الاجتماعية. فالمقصود في نهاية المطاف، تماماً مثلما كان خلال مراحل التطور السابقة، مع فارقٍ تغيّر الوسائل، تكيف العامل لشروط الإنتاج. وهي شروط تفرضها عليه الحسابات الاقتصادية. وما أراد ماركس قوله هو نقيض ذلك تماماً. لأن الأمر عنده يتعلق بتكيف الإنتاج للشروط الأكثر جدارة وانسجاماً مع الطبيعة الإنسانية. ومثل هذا الهدف يقتضي، لكي يتحقق، ممارسة تتجاوز، بداهةً المبادئ الاقتصادية كلها. ولا يغير شيئاً من هذه البداهة كون تحقيق التكيف المنشود يفترض مسبقاً وجود اقتصاد عالي التطور (بثابة قاعدة، حسب تعبير ماركس).

في «نقد برنامج غوته» يعالج ماركس هذه المسألة ذاتها، من منطلق مختلف قليلاً. فهو عندما يتحدث هنا عن شروط الشيوعية («من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته»)، يقدم وضعاً مركزياً يبدو وكأنه يشكل طبيعة الانعطاف البادئ في حياة المجتمع والناس. فالعمل عندئذٍ «يكف عن كونه وسيلة للحياة ليصبح بذاته الضرورة الحياتية الأولى». وهنا أيضاً نحن إزاء تجاوز للافق الاقتصادي. وفي هذا الشأن علينا أن نزيح جانباً كل محاولة لإقامة التماثل بين. هذا الوضع المستقبلي وبين شروط ومكافآت ورفاهية العمل التي لا تقام أصلاً إلا من أجل زيادة الإنتاج. فهذه، كما أشرنا، ليست إلا تكيفاً، متقناً

ومفيداً، للناس على عملية تتحدد أساساً وفي الجوهر، رغم الاختلافات التفصيلية، بالاقتصاد. وهنا أيضاً المسألة ليست طوبائية. فبشأن هذه الحالة الإنسانية كان فورييه يعتقد، بالحدس، أنه بمجرد أن تتحقق الاشتراكية ستواجه مهمة تحويل العمل إلى نوع من اللعب. ولا شك أن هذا الحلم قد مارس تأثيراً ما على ماركس الشاب، إلا أن اكتشاف للقوانين الاقتصادية جعله يعارض مفاهيم فورييه ويصفها بأنها زوى وهمية «وساذجة جداً»^(٣). وسيدقق ماركس فكره، منذ ذلك الحين، في جوانب عديدة ومن زوايا مختلفة. وسيستنتج، في فعل التحقق الإنساني، ودون علاقة مباشرة بالاقتصاد هذه المرة، أن للعمل طابعاً شمولياً. ويقول: «الأعمال الحرة فعلاً، كتأليف قطعة موسيقية مثلاً، تستلزم جدية كبيرة وجهداً هائل الضخامة»^(٤). . . ويتابع مناقشاً آدم سميث: «اعتبار العمل تضحية وحسب، أو اعتباره حالة تنتج فيها لأنها تضحية، لأنها هي الثمن المدفوع لقاء أغراض محددة وهي الثمن الذي يعود فيحدد ثمن الأغراض ذاتها وفق ما ينفق عليها من عمل. . . هي كلها اعتبارات سلبية تماماً»^(٥). وجدير ألا ننسى في هذا الموضوع بين هذه الخاصية «الاعتبارات السلبية»، تحتفظ بالضرورة بكل قيمتها لكل عمل يجري في أي قطاع يحدده الاقتصاد وحده. وفي مكان آخر من المؤلف نفسه يجسد ماركس هذه العلاقة بما يأتي: «التطور الحر للأفراد لا يتم حيث يُختصر وقت العمل الضروري من أجل فرض عمل إضافي وإنما يتم

(٣) ماركس، مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

حيث يُختصر وقت العمل الضروري في المجتمع إلى أدنى مستوى ممكن لكي يمكن إعداد الأفراد علمياً وفنياً بفضل الوقت المحرر والوسائل التي خلقت من أجلهم جميعاً^(٦). وحين يستخدم ماركس مصطلح «بلا جدوى» بالنسبة لعمل ما إنما يستخدمه بالتعارض مع الهدف الاقتصادي البحث، ويكسبه لذلك مضموناً واقعياً. فهو عمل لا يهدف حصراً إلى إعادة الإنتاج الذاتي للمجتمع وأفراده، مادياً وواقعياً، إلا أن «لا جدواه» الاقتصادية لا تجعله عديم الجدوى اجتماعياً على الإطلاق. إنها، على العكس، أساس ضرورته الاجتماعية العامة. أساس كونه عملاً لا غنى عنه للمجتمع. وإنسجاماً مع هذا المنطق جعل ماركس من عملية التجاوز التي يقوم بها العمال، «عملية تحرير جميع أفراد المجتمع من عبودية الخضوع لتقسيم العمل»^(٧) شرطاً مهماً للعمل بوصفه «الحاجة الحيوية الأولى»، وهذا على عكس المفاهيم السابقة التي اعتبرت أن تقسيم العمل هو وحده المبدأ الذي يجب على الشيوعية أن تتجاوزه. هذه العبودية بأي وجه تراكم حالات بدائية يستطيع الاقتصاد الحديث تجاوزها تلقائياً بفعل آليات تطوره واكتماله. بل على العكس لأنها، قبل كل شيء، نتاج هذا الاقتصاد الرفيع التطور الذي يستخدمها بأشكال مختلفة جداً من أجل غاياته الخاصة. وهو السبب الذي يدفع حركتها إلى التمدد لتشمل كل ميادين العلم والفن وغيرها بوتائر تزداد ارتفاعاً. وليس من قبيل المصادفة أن يزداد اهتمام أقسام كبيرة من حركة النقد المركزة على قضية الاستلاب المعاصر بهذه الأشكال من الاستعباد،

(٦) المصدر نفسه.

(٧) نقد برنامج غوته.

حتى لو لم تأخذ في الاعتبار، غالباً، الإطار الفعلي للمشكلة كله.

من هذه الملاحظات المباشرة لماركس نستطيع أن نستشف اتجاهين يترافقان ويتفارقان في آن معاً. وهما يتمتعان بأهمية كبرى، خاصة بسبب انعكاسهما العملي، إزاء المشكلة التي نعالجها. في الواقع، لم يكن ماركس يكتفي بإقامة التعارضات بين الاتجاهات الذاهبة إلى أبعد من حدود الاقتصادي الصرف. إنه يريد أن يشير إلى أن تحضير الشيوعية اجتماعياً، (الاشتراكية حصراً كشكيلة اقتصادية) لا يمكن أن يتم إلا في تلك اللحظة حيث تصبح السيطرة في اقتصاد رفيع التطور لتلك الاتجاهات الاجتماعية التي تستطيع في الوقت نفسه أن تفرض تغييرات جوهرية في بعض الميول والبنى الاقتصادية السائدة دون أن تهدد بذلك بمجمل الأداء الاقتصادي؛ بل أن تمارس بذلك دور الحافز المنشط لهذا الأداء.

رأينا سابقاً كيف أن ماركس أولى أهمية خاصة للخطتين: الأولى تكيف العمليات الاقتصادية للشروط الأكثر إنسجاماً مع الطبيعة الإنسانية وجدارة بها، والثانية، الملتصقة بها، إزالة الخصائص الاستعبادية لتقسيم العمل. وهل من ضرورة للقول هنا بأنه لا يمكن حتى أن يحلم المرء بإحداث مثل هذه التغييرات بضربة واحدة، أو بقرار بسيط؟ مثل هذه التغييرات لا يمكن أن تكون إلا ثمرة عمليات اجتماعية طويلة تجري خلالها، تدريجياً وبالارتكاز إلى الحالة المؤقتة التي بلغها التطور الاقتصادي، التحولات القادرة على دفع وتحقيق هذه الاتجاهات موضوعياً وذاتياً.

بالتأكيد، أن هكذا مسارات تتقدم تستتبع مساراً لتغيير البشر أنفسهم. فعلى هؤلاء قبل كل شيء أن يدركوا الكينونة الاجتماعية

الموضوعية والفعّالة لمسار التغيير هذا. والحال أن كل تاريخ الإنسانية حافل بمحاولات من هذا النوع قامت بهدف انبلاج غمط حياة قادرة على جعل «الممارسة الاجتماعية للبشر قادرة على تحقيق إنسانية الإنسان الحقيقية، كي يمارس عن وعي نوعيته الخاصة. لكنها محاولات ظلت حالات منعزلة، أو استثناءات وأمنيات تقود إلى طرق مسدودة. ولذلك فقد بقيت هذه المحاولات في المجتمعات الطبقة دون أي تأثير على المفاعيل العاكسة للاقتصاد. إنها لا تملك أن تصبح المُلْك المشترك للنوع الإنساني إلا عندما يكون هدف متوسط الحياة اليومية (بصورة أساسية العمل والتطبيق العملي الاقتصادي)، أي الهدف الموضوعي والاجتماعي، تشجيع هذه الاتجاهات نفسها عند البشر أنفسهم وليس، كما هي الحالة، وكما كانت عليه حتى يومنا في كل المنظومات الاجتماعية، قهر هذه الاتجاهات، ردها وتحويلها إلى نقيضها، وذلك بالطرق الأشد تنوعاً، عندما صار الإنسان بفضل نشاطه الاجتماعي الخاص، خالق ظروفه وشروط حياته التي، وحدها، ستجيز له أن يكون إنساناً بكل معنى الكلمة. . هذه المرحلة ستميز بكونها تمهيداً للتحويلات الكبرى التي أعلن عنها ماركس والتي ستطبع نهاية مرحلة ما قبل تاريخ الإنسانية.

مع ماركس أصبح الحديث عن العمل على أساس أنه المسألة المركزية في إنسانية الإنسان. غير أنه من المؤكد أن الإشكالية التي نظرحها للتو تتعلق بكلية الممارسة الإنسانية، بالحياة الإنسانية بصورة عامة. فلنرجع مثلاً، كي نبقي في مجال مرتبط على نحو وثيق بالاقتصاد، إلى مسألة الاستهلاك كما تنظر إليها الشيوعية انطلاقاً من مبدأ: «لكل حسب حاجاته». فطالما أن تلبية هذه الحاجات تبقى

استهلاكاً كمالياً (وهذا ما كانت عليه سابقاً عند الطبقات المالكة، وما هي عليه اليوم عند شرائح واسعة جداً من الشعب الكادح)، أي طالما لا يهدف هذا الاستهلاك إلى تلبية الحاجات الحقيقية الحيوية، بل لأن يكون وسيلة تسمح للإنسان فرض نفسه في الصراع التنافسي للحصول على اعتبار اجتماعي أو على مراكز عليا. نقول إنه في هذه الحالة لا يمكن بأي حال أن يتحقق المبدأ الشيوعي. إن التقدم الهائل لصناعة الاستهلاك ولصناعة «البضائع الخدمانية»، يجد أساسه الاقتصادي في المنافسة الكمية بين المشترين. (منافسة على شراء البضائع الكمية أو الترفيئة). ودون تغيير في الجوهر الإنساني للشراء والعرض، في هذا المجال - أي الجوهر الذي يلعب فيه الجانب الاقتصادي للإنتاج أدوار الموضوع والذات في آن معاً - فإن اللحظة التي يجب بالضرورة إثارتها، لا يمكن إطلاقاً أن تتحول إلى ممارسة عملية تُنتج نمطاً جديداً لحياة البشر. تستطيع هذه اللحظة أن تتحول بهذا الاتجاه «من تلقاء ذاتها» بقدر ما يستطيع الإنتاج أن يتخلى «من تلقاء ذاته» عن الطابع الاستيعادي لتقسيم العمل:

حتى الآن لم نكف عن التكلم عن حياة الناس اليومية، دون أن نتمكن، ولو على نحو تقريبي، من معالجة المشاكل المطروحة. ولكننا نستطيع الاقتراب بأسهل ما يكون من إشكاليات الديمقراطية الاشتراكية بسبب هذا البعد ذاته الذي اخترناه. لقد سبق لنا وأشرنا إلى أن الذات في الديمقراطية الاشتراكية هو الإنسان المادي في حياته اليومية بعكس المواطن المثالي في الديمقراطية البرجوازية. وبالطبع ليس بما هو إنسان مادي، منظور إليه تبعاً للمفهوم البرجوازي لبنية الإنسان المزدوجة، والتي لا يمكن تجنبها، داخل المجتمع

المدني. وإن مهمة تجاوز هذه الإزدواجية هي بالتحديد ما يقع على عاتق الديمقراطية الاشتراكية، بما هي تشكيلة اجتماعية انتقالية نحو «مملكة الحرية». ثم أن هذا ليس رؤية روحية، بل إنه مُثَبَّتٌ، كما أشرنا لذلك سابقاً، من خلال الحركات الجماهيرية الواسعة التي أدخلت والتي ما زالت ترافق الثورات الاشتراكية. ونعني بذلك طبعاً إنشاء المجالس السوفياتية في الأعوام ١٨٧١، ١٩٠٥ و١٩١٧. لقد عرضنا سابقاً كيف أن هذه الحركة التي كانت تهدف إلى إيجاد حل عقلاني للمسائل الحقيقية التي تطرحها الحياة اليومية للشغيلة في المصنع، وفي أماكن سكنهم، إلخ، وحتى للمسائل الكبرى التي تحيط بالمجتمع ككل، بما يتفق مع مصالحهم الطبقية الأولية، كيف أن هذه الحركة تم صدها بعد القضاء الظافر على الحروب الأهلية، على يد الماكينة البيروقراطية، وكيف أن ستالين، فيما بعد، ألغى عملياً مجمل نظام المجالس، جاعلاً من الحل البيروقراطي واقع حالٍ نهائياً. (إن ما يمكن أن نجده عن الجانب الشكلي المحض لهذه التحولات في كتب التدريس أو الدعاية ليس له أي قيمة بنظرنا، نحن الذين نولي اهتمامنا لصفة الواقع الاشتراكية) هكذا فقدت الجماهير الكادحة كلياً معنى دورها كذات للتطور الاجتماعي. فعادت من جديد موضوعاً لتنظيم بيروقراطي، أكثر فأكثر تضيقاً وكليانية، يشرف على كل مشاكل حياتهم الواقعية.

بهذا الشكل سُدَّتْ عملياً جميع الطرق التي كان يمكن أن تطور الاشتراكية باتجاه «مملكة الحرية». لقد رأينا أن لينين كان، حتى في ذروة صراع جمهورية السوفيات من أجل بقائها، حريصاً على أن لا تغيب هذه المبادئ أبداً، (وهي المبادئ القادرة، رغم ضعفها في

أغلب الأحيان، على توجيه الاشتراكية نحو أشكال عليا)، والأتمحي بأي حال من البرنامج السياسي لـ «ما العمل؟» العملي اليومي. كان لينين واعياً تماماً أن أيّاً من ماركس وإنجلز لم يترك معلومات ملموسة عن هذه الاتجاهات الملموسة، وإن تحديد هذه الأخيرة، وتحقيقها الصحيح كانا بالتالي مهمة آنية وجديدة. كان لديه الحدس أيضاً، على الأقل، بأن هذه اللحظات التي تُبشّر بالمستقبل، لم تكن لتملك أن تظهر وأن يتم استخدامها عملياً إلا في اتحاد عضوي مع «المتطلبات اليومية» الواقعية. كان هذا النوع من التفكير يتطابق مع طبيعة فكره وعمله السياسي (Son Agir) في التركيز الدائم في خطابه على «الحلقة المقبلة». فانطلاقاً من هذا فإن كتابات لينين حول «التعود» (L'Accoutumance) التي ذكرناها سابقاً - والتي تظهر كأعمال سابقة، موضوعية وذاتية، تتعرض لإمكانيات زوال الدولة، هذه الكتابات لا تتعلق البتة بمسألة التفاعلات الداخلية الشاملة بين قواسم اجتماعية ذاتية وموضوعية. تلك المسألة المحددة للسيرورة الانتقالية بأكملها، وبخاصة لمراحل التطور العليا. وكذلك فإن كتاباته حول ديمقراطية المجالس، وسجاله ضد تروتسكي حول المسألة النقابية لا تتخطى أفق المسائل العملية التي كان يمكن تحقيقها آنذاك، أو في أحسن الأحوال، لا تتخطى أبعادها المباشرة. إنه موقفه العام، بالتالي، حيال جميع هذه الأسئلة، وكذلك منهجه الفعّال الذي يوسّعه، هما اللذان يحتفظان حتى يومنا بأهميتهما الراهنة. إذ إنه كان يتعرض للمسائل اليومية كإركسي حقيقي، في إطار اعداد نظري للممارسة العملية (Praxis). عند ماركس لا نجد سوى الجوهر الغام لجمل المسائل، ليس إلا. ولا يمكن إذن أن يُستخدم موقف لينين اليوم كنموذج مباشر أو كتوجيه ملموس. إذ إن هذا الموقف يعيدنا إلى

أوضاع هي مختلفة نوعياً عن أوضاع أيامنا هذه. إن كتابات لينين تخص من ناحية، انطلاقة سنة ١٩١٧ الكبرى، والتي تحتل أثنائها حركة المجالس السوفياتية، المنبجسة بعفوية، المركز الرئيسي، ومن ناحية ثانية، تتعلق بالوضع المتأزم لحظة الشروع بالسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، حيث كان يهيم لينين إنقاذ المكاسب الاشتراكية والديمقراطية الأهم حيال بيروقراطية مهلدة، وذلك كي يتمكن من إيصال البقية الفاعلة، أبعد ما يمكن في الفترة المقبلة.

اليوم، وخلافاً لتلك المرحلة، فنحن نجد أنفسنا، بعد عشرات السنين من الهيمنة الستالينية، في وضع أصبحت معه جميع هذه الاتجاهات التي تحدثنا عنها للتو، في طي النسيان عملياً. ولهذا السبب موضوعية وذاتية، وكذلك واقع أن اشكالية المرحلة الستالينية صارت بادية للعيان بشكل صارخ وينسب تزداد تفاقماً. أمّا فيما يتعلق بمسألتنا، مسألة الديمقراطية الاشتراكية، فإن الجانب الأهم من هذه المجموعة الأولى من المسائل هو، على الصعيد العملي، الغياب شبه التام للنشاط الخاص للجماهير، ليس فقط عن المسائل المتعلقة «بالسياسة الكبرى» المزعومة فحسب، بل وعن كل ما يتعلق بتنظيم حياتهم اليومية. وضَعْنَا خطأً تحت كلمة على الصعيد العملي لأنه على صعيد الأشكال، هناك مسائل عديدة تجد حلاً لها بالتطبيق مع كل قواعد الديمقراطية الشكلية (اقتراع سري، انتخاب عام، إلخ.)، إن التلاعب والضغط البيروقراطية هي فاعلة جداً بحيث أن التصويت لا يعبرُ إلا بشكل سطحي عن رغبات الجماهير الحقيقية، رفضهم، أهواءهم، إلخ، مما يدعنا نلاحظ أن الوضع الفعلي الذي كان سائداً في عام ١٩١٧ لم يعد موجوداً منذ زمن طويل. لقد اعتبر التحول الذي

حصل تحت سلطة ستالين أنه وضع الاشتراكية الطبيعي. لقد قدّم دوغم (dogme) (مبدأ متحجر) التلاعب التاريخي الجامد الذي ألمحنا إليه سابقاً والذي كنا باشرنا بنقده، لقد قدّم ذلك المبدأ الجديد الذي يؤكد أنه خلال مرحلة دكتاتورية البروليتاريا يجب بالضرورة أن يواصل صراع الطبقات تصلبه، دعماً نظرياً (مزعوماً) لممارسة تلاعب عنفي على الجماهير. فسمح هذا الوضع بتحويل وضع الحرب الأهلية والنمط العملي الذي يؤدي إليه هذا الوضع، إلى طريقة تدخل عملي في أي لحظة، حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية. فلتذكر على هذا الصعيد بأن الانتقادات الأولى التي واجهت ستالين أثناء المؤتمر العشرين كانت تركز بالتحديد على واقع أن المحاكمات الكبرى للسنوات ١٩٣٠ كانت فارغة سياسياً، ولم يكن بمقدور المعارضة المهدامة البنية إيديولوجياً، والواهنة سياسياً، أن تشكل خطراً حقيقياً إلا، في وضع حرب أهلية كامنة، وذلك في أحسن الأحوال. غير أنه لم ينتج عن هذا النقد للنهج الستاليني، الجزئي جداً بالتأكيد، لكن الصحيح جوهرياً، لم ينتج عنه أي فعالية عملية. وبالفعل لم يتوقف، عملياً، حتى يومنا هذا الرجوع الدائم إلى دوغم الحرب الأهلية في كل مرة يُعْتَبَرُ فيها الرأي الذي لا يتطابق مع المفاهيم المعلنة الرسمية (للنظام) موقفاً عدائياً، واضحاً أو مبطناً. وعندها يعيى (النظام) كل قواه للقضاء على هذا الموقف بالطرق القمعية بدل أن يجعل من هذا الدوغم، بما هو إيديولوجية مرحلة انتقالية، موضوع نقاشات إيديولوجية.

ولقد ميّزت الهشاشة نفسها في النتائج نقداً آخر صيغ أثناء المؤتمر العشرين ضد المرحلة الستالينية: إنه نقد عبادة الشخصية المزعوم.

هنا أيضاً، لم يكن هذا النقد خاطئاً في كل جوانبه، إنما بقي مقوصاً، مثله مثل التفاصيل التي أعطيت حول هذا الموضوع والتي كانت تؤكد أن النهج الستاليني كان يتسم باغتصاب الشرعية. في هاتين الحالتين لم يكن ما يقال خطأً بحد ذاته، غير أنه، في النظرية كما في التطبيق، كانت الطبيعة نفسها للمسائل المحددة والمهمة بعيدة عن أي معالجة. والحال أنه من الممكن، وهذا شيء لا يقبل المناقشة - والتطبيق العملي التاريخي قدّم ويقدم دوماً إثباتات جديدة - إنه من الممكن، من ناحية، أن تمارس السلطات الجماعية على قاعدة إيديولوجية معينة تلاعباً (بالجماهير) لا يقل عنفاً عن ذلك الذي تمارسه شخصية فريدة منصّبة بشكل مصطنع طاغية، كما يمكن، من ناحية ثانية، وبفضل التقنيات المتطورة للعدالة الحديثة، أن تملك أي دولة، وفي أي لحظة، «جهازاً تشريعياً» يسمح لها بملاحقة أي توجه، أي شخص، يعتبران غير متماشين مع الدساتير المعمول بها «ووضعهما خارج حالة الاضراء»، وبذلك على نحو لا يقل ظلماً وتعسفاً، موضوعياً، عما كان يُرتكب خلال فترة عبادة الشخصية من خرق للشرعية بشكل صارخ وصليّف.

كان من المستحيل أن يُحَلَّ بشكل مُرضٍ النهج الحقيقي الذي جعله موت ستالين نهجاً محسوساً وراهنياً على المستوى العالمي. والحال إن ما هو مطروح اليوم وتاماً كما كان أثناء الصراعات من أجل السلطة عند موت لينين، هو مسألة عامة ذات تداخلات اجتماعية واسعة وعميقة وذات جوهر يرتكز هو بذاته في نهاية المطاف على الاقتصاد: إنها مسألة نهاية التراكم البدائي المزعوم. لقد حاولنا أن نُبين سابقاً بأية قوة تستطيع بعض الجوانب الإيجابية لتأميم وسائل

الإنتاج أن تُطَوَّرَ عضويًا نشاطاً فعّالاً يقود إلى التحويل نحو الاشتراكية. إن المبادئ التي ذكرناها تظهر أيضاً أنه حتى الهيمنة الستالينية الفظة كان بمقدورها تحقيق نتائج إيجابية في الاقتصاد، مع ملاحظة أن ذلك كان يحصل في ظروف مؤاتية لها (ولو لم يعترف بذلك النظام الستاليني)، لأن الإنجازات هذه قد تمت أثناء «فترتي إعادة بناء». وما أن تم الوصول إلى مستوى معين في الإنتاج حتى صارت متطلبات النوعية التي تصبو إلى خدمة حقيقية للمستهلكين في مركز متطلبات ومصلحة الجماهير. فنتج عن كل هذا أن ظهرت في الصف الأمامي مجموعات من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فشلت الطرق التي كانت ناجعة حتى ذلك الحين في حلها حتياً. إن تغيير الوضع لم يكن محسوساً مباشرة في الإنتاج وحده، بل في التحول الاجتماعي للشريحة التي يمثلها الاختصاصيون أيضاً؛ وهو ما يرندي أهمية كبرى بالنسبة لمسألتنا. فتلک الفئة الاختصاصية كانت ذات أهمية قصوى في تلك المرحلة. يمكننا أن نفهم بسهولة أن هذه الشريحة، وبخاصة في الفترات الأولى «للتراكم البدائي»، كانت موروثه من الرأسمالية، أنها كانت إذن في غالبيتها، غريبة عن الاشتراكية، وحتى في أغلب الأحيان على تعارض مباشر معها. ومنذ ذلك الحين تغير هذا الوضع جذرياً، ليس فقط لأن القسم الأكثر تقدماً في السن من شريحة المعارضين في العقود التي شيدت خلالها الاشتراكية كان قد توفي أو توقف عن أي نشاط مهني، ولكن خاصة - وهذا ما تحدثنا عنه في معرض آخر - لأن النظام التعليمي للاشتراكية استطاع أن ينتج على مستوى الشعب ككل اختصاصيين من العناصر الفنية. والقسم الأكبر منها كان شيوعياً إما بالمعنى الإيديولوجي والسياسي للكلمة، أو بمعنى أنه ليس معارضاً لها قطعاً، ولا يتصرف

كشاهدٍ متشكك حيال التطور الاقتصادي وحسب. على العكس من ذلك، هناك أفراد سوفيات يعتبرون أن عملهم في سيرورة الإنتاج هو بمثابة مهنتهم الطبيعية، وهذا ما يُسوّغ عند هؤلاء إحساسهم الصحيح بكونهم معاونين أصليين للنظام ومعاملين على هذا الأساس. في هذا المجال، ولأسباب اجتماعية موضوعية، ما كان من الممكن إلا أن يفشل النظام الستاليني. لقد قضى الزمن على هؤلاء المفوضين السياسيين الذين عهدت إليهم مهمة مراقبة «الاختصاصيين». إلا أن السلوك الذي كان يجب اتباعه في الاقتصاد، كما في السياسة، للتعامل مع هذه الشريحة الجديدة التي لا يمكن الاستغناء عنها للتطور العالي للإنتاج، كان يفرض إلزامياً إدخال وسائل إدارية جديدة تتناقض مع تلك التي كانت مستخدمة عادة أيام ستالين.

هذه المسألة هي مرتبطة بشكل وثيق بطرق تنظيم الإنتاج نفسه. فقد غدا من الصعب، أكثر فأكثر، على المستوى الاقتصادي كما على المستوى السياسي، تركيز تطور الإنتاج على نحو شبه حصري، أو بشكل مهيمن فقط، على إنشاء وبناء اقتصاد ثقيل (Economie Lourde). إن الاستهلاك المبني على التقشف يمكن تحمله سياسياً، إذا كان مفروضاً في أحسن الأحوال في فترة انتقالية. أما اليوم فقد أصبح جلياً أن طرق التخطيط المركز بشكل بيروقراطي والذي يقاد بالتلاعب والهيمنة انطلاقاً من مركز وحيد، نقول إن هذه الطرق - وكنا قد أشرنا إلى ذلك سابقاً - إذا أفضت إلى نتائج جدّ إيجابية في فترة تشييد الآلية الصناعية، المتطورة جداً أحياناً، فإنها غَدَتْ مذ ذاك حكومة بالفشل. فكلما كانت ماكينة التخطيط قائمة على بيروقراطية

تَمَرَكُزِيَّة صارمة، كلما كان من الصعب أن تتكيف، كمياً ونوعياً، مع حاجات الاستهلاك. وغالباً ما تظهر هذه المساوئ منذ البداية، أي من لحظة بناء وسائل الإنتاج التي سيتم بفضلها الوصول إلى هذه الأهداف. ومن غير الملائم أن نذكر هنا، كنمط معاكس، حسن سير الإنتاج العسكري. إذ أنه من المستحيل استخدام «مقاييس» الرقابة المستخدمة في هذا الإنتاج، في الحياة المدنية العادية واليومية.

هكذا أوصلتنا الضرورة الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة التجارب. لقد حان الوقت بنظرنا لأن نعد على الأقل محاولة لبناء فعلي للديمقراطية الاشتراكية. بالتأكيد، ما زال يطغى بصورة عامة وحتى يومنا هذا ذلك البديل الخاطئ الذي تحدثنا عنه في بداية كتابنا: فإما تحسين الديمقراطية الموجودة حالياً مع إنقاذ الأساسي من الطرق الستالينية وإما اللجوء إلى تلك الديمقراطية المهيمنة في العالم الغربي. ويسهل تفسير هذا البديل. فمن ناحية، نجد أن البيروقراطية التي تقع على عاتقها مهمة الإعداد المركزي للتخطيط لا تريد أن تتنازل عن دورها القيادي، رغم أن أي دراسة رصينة تظهر بشكل صارخ عجز المعايير التي تحددها: المهام، وسائل الرقابة، إلخ... عن تأمين إنتاج يلبي حقيقة حاجات الناس الفعلية. ولا نتردد البيروقراطية في إجراء بعض التحديثات الشكلية شرط ألا تمس بأساس ما هو موجود. في هذا الإطار وضعت اقتراحات تصبو إلى تجهيز الماكينة الموجودة لتطويرها بحذر شديد بإدخال ماكينات سيبرنتيكية (Cybernetique) تسمح بإجراء حسابات دقيقة، وكأنه يمكن بهذه الطريقة تصليح أولية هي جلدرياً في حالة سيئة!

من ناحية الإصلاحات، تُعَرَّضُ غالباً أنماط التنظيمات الصناعية

الغربية إنطلاقاً من الفرضية الخاطئة التي تقول إن المنافسة السوقية الموجودة هناك (مع حسناتها وحدودها) يمكنها أن تنتج هنا (في البلدان الاشتراكية (م))، في غياب رساميل تدخل في صراع تنافسي حقيقي، تكييفاً واقعياً لاقتصاد السوق، وأن تُلبي حاجات هذا الاقتصاد تلبية حقيقية، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تفجير نظام التخطيط. لهذا نشهد اليوم تجارب مليئة بتسويات لا أفق لها تُعقد مع مآكينة التخطيط المركزية، المترعة دوماً وبقوة في مراكزها.

ليس هنا مجال الدخول في تفاصيل هذه النقاشات ذات المضمون الاقتصادي. ما يهمنا بالحري هو ملاحظة أن الإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت ملحة اليوم، تطرح على المجتمعات الاشتراكية مسألة ديمقراطيتها الخاصة، بما هي بُعد حقيقي للتطور. لقد أشرنا مرات عديدة إلى أهمية حركة المجالس السوفياتية كشكل تاريخي خاص ومتميز. ولكن بما أننا نطرح هذه المسألة لا بشكل تجريدي. إنما في بعدها التاريخي والاجتماعي، ينبغي علينا أن نجابه أوضاعاً جديدة لا تقل جذرية عن تلك التي اضطر لينين لمواجهتها عندما أنشأ السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) والتي دفعته للتساؤل النظري حول مجمل هذه الإشكاليات. لتتكب على ميزتين في هذه الإشكاليات: فمن ناحية، توقفت بشكل نهائي الدينامية الاجتماعية لحركة المجالس (السوفياتية)، وخمد اندفاع الجماهير للإمساك بقضاياها الاجتماعية الخاصة، من الأسفل (عندما تتعلق هذه القضايا بالوجود اليومي للفرد) حتى القمة (عندما تتجه كل مسألة مجتمعية كبرى في منحى المبادرات الجماهيرية أو ردادات فعلها). لقد سبق وأشرنا إلى أن الجماهير تبدي حيال الأشكال الفارغة للتنظيم الاجتماعي لهذه

المشاكل، القائمة قانونياً لا مبالاة عميقة، مُقنعة بالطبع حسب الحالات. إنها لا مبالاة تصل غالباً إلى حدود الخمول والبلادة. فالناس تشارك في الاجتماعات، في المناقشات، في الاقتراع، إلخ، بقدر ما يتوافق هذا مع مصالحها المباشرة؛ بيد أنه في هذه المرحلة بالذات، يظل الناس مطواعين أو أن مشاركتهم تقتصر على القبول الشكلي للطروحات الرسمية. فالحال أن المشاركين يشعرون بقناعة عميقة بأن تدخلاً شخصياً من قبلهم خلال نقاشات كهذه لن يغذي النقاش بأي عنصر إيجابي وحسب، لا بل يتوقعون أن ذلك سيجلب لهم مضايقات محتملة. إن واقع الحال هذا هو معروف لدى الجميع وإن كانت التقارير الرسمية، غير الخالية من الأمثال الداعمة، تعلن عن العكس تماماً.

ومن ناحية ثانية أنها حقيقة ملموسة أن «الرأي العام» موجود، ولو أخذ هذا الرأي، الذي يُعبر عن نفسه أساساً في الأحاديث الخاصة، حيال مسائل الحياة الاجتماعية مواقف هي غالباً غير منظّمة بسبب الطابع العرضي الذي يميز إمكانيات وفرص المناقشات العلنية. ومن الطبيعي أن يكون الوقع الحقيقي لرأي عام كهذا متنوعاً إلى أقصى الحدود بيد أنه من الخطأ اعتباره لاغياً أو الخط من اعتباره. ولن أذكر هنا إلا من قبيل التذكير التجارب التي تسنى لي أن أجعلها في المجال الثقافي، منذ عشرات السنين. إن هذه التجربة هي التي تسمح لي بأن أقول اليوم بأن نجاح كتاب أو فيلم، إلخ، مثلاً، أو التأثير العميق أو السطحي لهذا الكتاب أو الفيلم، إنما هما محدّدان بهذا الرأي العام أكثر منه بكثير بالنقد (خاصة إذا كان هذا النقد رسمياً [أي من الإدارة]). أما بما يتعلق بالقطاع الاقتصادي فإن معرفة تأثيره

هي أصعب بكثير. يجب ألا ننسى أنه خلال سيورات معقدة، مخطط لها من الأعلى، يبقى غط التنظيم تجريبياً جداً، الأمر الذي يمنعه من العمل بالصورة الأصلية. في الرأسالية يكون كل هذا أقل بيروقراطية مما كان عليه في زمن ستالين، بصورة عامة. غير أن هناك ثمة أمثلة أخرى، منها إضرابات عمال السكك الحديدية، مثلاً، التي ما كان لها هذا التأثير إلا بفضل التطبيق لكل النظام (Reglement)، مما سبب التوقف التام لحركة السير. عادةً، عندما تحصل هكذا حالات استثنائية، يأتي تنظيم الإنتاج والسير، إلخ، على شكل اتفاق ضمني بين القادة والمنفذين. وبما أن النظام، أي أنظمة العمل، قوانينها، شروط الإنتاج في الاشتراكية كما هي حتى اليوم، هو بصورة عامة أكثر تجريبياً، ميكانيكياً وبيروقراطياً، وتالياً أكثر بعداً عن الواقع مما هو عليه في البلدان الرأسالية، فإن هذه الظاهرة إذن ستكرر هنا على الأقل بالقدر ذاته الذي تتكرره هناك.

ما يبدو لي أنه الخطوة الأولى التي يجب تنفيذها باتجاه الديمقراطية الاشتراكية هو التوصل إلى تحريك الرأي العام الذي هو اليوم «أصم» وخفي (تحت الأرض Souterraine)، إذا ما أخذناه من زاوية الدينامية الاجتماعية فقط، كي يصبح ممارسة اجتماعية مستمرة، ثابتة ورسمية. إن هذا الرأي العام لا يمكن أن يرتدي رداء العفوية والانفجار، ولا الضخامة الاجتماعية التي ميزت حركة المجالس السوفياتية في زمن الثورة. لهذا السبب فإن جميع الشروط غائبة، الموضوعية منها والذاتية. فإن الذي يحلّم، بكل ذاتوية، بإعادة إقامة حكومة المجالس بذات الضخامة والحدة التي كانت عليها في السنوات ١٨٧١ أو ١٩٠٥، حتى لو كان متحمساً جداً ومقتنعاً أشد الاقتناع،

فهو ليس إلا حامل حقيقي . فبسبب الانقطاع العنيف والبيروقراطي الذي قذفت المرحلة الستالينية هذه الحركة إليه، وذلك في وقت كانت تتصارع فيه مع اتجاهات تراجعية داخلية، فإن أي يقظة لتقاليد الماضي العريق، أو حتى استمراره لا غير، هما مستحيلان، تماماً كما هي مستحيلة على المستوى النظري، النهضة المباشرة، الشاملة والأصلية للماركسية، في نهجها وفي مضامينها. إننا نبقى أسرى، في النظرية وفي التطبيق، لهذه الدورة المميّنة الجهنمية التي تتمثل في الأولوية البيروقراطية الممنوحة للتكتيك، مادمنّا نعتقد أن مفهوماً كهذا كان فاعلاً طوال سنين عديدة ومنبثقاً من وضع تاريخي محدّد، يمكن إلغاؤه ببساطة نتيجة مرسوم أو قرار. إن المراسيم والقرارات، يمكن بالتأكيد أن توقف، أن تخفف أو أن تفسد المسار التاريخي، غير أن أشكالها المباشرة لا تمنحها أي قدرة على تحريك الجماهير في سيرورة إصلاحات طويلة الأمد وجذرية.

إن السبب المباشر لكل هذا هو أن فترة النظام الستاليني الطويلة لم تمتد بساطها دون انعكاسات عميقة على جيّلة الناس، وبصورة خاصة لجهة مفهومهم المتعلق بإمكانية تطبيق عملي (Praxis) وشخصي في المجتمع. ففيها كانت حركة المجالس التي ولدت بشكل متفجر وعفوي خلال الثورة تُعوّد الجماهير على غمط عمل مستقل داخل دائرة القضايا العامة، وحتى عندما كانت لا تدخل ضمن اهتمامهم المهنية المباشرة، فإن توجّهاً آخر، معاكساً تماماً، هو الذي رأى النور أثناء الحكم الستاليني: وهو توجه يركّز على المؤالفة (Accoutumance) لهذا فإن مفهوم المؤالفة الذي ركّز عليه لينين على هذه الدرجة من الصحة والنبوة، لأنه يحمل بالضبط هذا الطابع المزدوج الذي يظهر على شكل

بدليل يمكن أن تشكل المؤلفه، حسب موضوعها، انقلاباً اجتماعياً عميقاً، أي أن تكون مفيدة أو مضره. بما أن الأولوية التي منحها ستالين للتكتيك شكلت هيمنة بيروقراطية دخلت في المجتمع كله وشملت كل جوانبه، كان يجب إذن أن يَأْلَفَ أو أن يتكيف مع هذا النمط، حتى في أسلوب حياتهم الخاصة، كل الذين كانوا يشاركون بشكل فعال في هذه الهيمنة، وكذلك جميع الأفراد الذين يتلقون وينفذون دون أي اعتراض. في أحسن الأحوال، على المستوى الإنساني، أي عندما تظهر حركة نضالية صادقة ومقتنعة - وهذا ما يحصل أكثر مما يفترضه النقاد - فقد لاحظنا ظهور متغيرة غريبة، مضحكة في أغلب الأحيان، لنوع المواطن. لقد تطورت مثاليته (حسب المعنى الذي يعطيه ماركس لهذه الكلمة) مع هذه المفارقة المهمة، وهي أن هذه المثالية لم تستطع أن تكون نشاطاً (سياسياً) مكرساً كلياً ومحققاً للشخصية - على صورة ما كانت عليه الحال في زمن اليعقوبيين (Jacobins)، ولا نشاطاً مزعوماً شكلياً وفارغاً، كما هي الحال، في معظم الأحيان، في الديمقراطيات البرجوازية الحالية، فاقترصت هذه المثالية على التنفيذ المقتنع للقرارات، غير أنها قناعة أكيدة من خدمتها قضية الثورة الاشتراكية الكبرى. (ولكي لا يُترك المجال لأي سوء فهم: إن هذه الملاحظات لا تهاجم قطعاً الانتظام، بصورة عامة. لا يمكن أن يتفادى ذلك أي تطبيق جماعي اجتماعي. غير أنه يوجد - وبالتحديد في الظروف التي تمنا حالياً، ظروف التشكيلة الاجتماعية لأنواع الناس وأنماط الممارسة العملية (Praxis) - تمايز كبير ومحدّد، وأكثر من ذلك حتى، يوجد تعارض لجهة الشكل الذي يأخذه هذا الانتظام أو ذاك الانتظام والطريقة التي يعمل حسبها بحيث يجب معرفة ما إذا كان الإنسان البشري يخضع لهذا الانتظام يملك

إمكانية المساهمة بفعالية في إعداد القرارات بشكل يسمح له بتنفيذها على نحوٍ نظامي بالطبع، لكن مع الاحتفاظ بقدرة نقدها. هل يسمح للفرد بأن يشارك في تصحيح محتمل لهذه القرارات، في تغييرها أو إلغائها، أم أن التنفيذ النظامي المنتظر ليس سوى تنفيذ أعمى وأصم).

إن إيقاظ هذه الحركات «الكامنة» والصماء اجتماعياً، كي يبصر النور سلوك جماهيري، واع اجتماعياً وقادر على النقد بفضل تجربته الضروس، نقول إن هذا لا يمكن أن يحصل بنفس الأشكال الهائجة والعفوية التي اتخذتها نشاطات المجالس القديمة. وهذا لا يعني أن إعادة تحيين من نوع آخر هي مستحيلة. أكثر من ذلك، نحن نعتقد أنه لا يمكن تخطي التطبيق الحالي للتخطيط (أي التخطيط المتركز بشكل ميكانيكي، وإذن المبقرط إلى حدة القصووي، والذي يشير نقاد عديديون إلى ضرورة لا مركزية الملحة) دون اللجوء الفعلي لهذه القوى المرمية اليوم في بحر الصمت والكتمان. كي نصل إلى هذا الهدف، لن يكفينا اللجوء إلى الدعاية وحدها. ينبغي أن تعيش هذه الجماهير حقيقة التغيير كقطيعة فعلية مع التقاليد الستالينية، يومياً وتجربتها الشخصية. ولا يكفي هنا إلغاء العوائق السيكولوجية والاجتماعية أمام حرية التعبير الفردي. لم تكتفِ المرحلة الستالينية بقمع هذه الحرية بل لاحقت بحدة أكبر كل شكل من أشكال التجميع العمالي الذي كان يهدف إلى تحسينات غير واضحة أو إلى إلغاء بعض الجوانب السلبية الملموسة، وذلك بسبب الخوف المذعور من تكوين «الفصائل» أيأ كان هذا التكوين. غير أنه بدون الترخيص لهذه التجمعات العفوية، وليدة أحداث غير مرتقبة غالباً، المؤقتة

والخالية من البنى الثابتة، لا يمكن أن يتم حشد العمال وتعبئتهم بهدف تحسين حياتهم اليومية الفعلي.

بموازاة هذا النوع من السلوك الذي ذكرناه للتو، كان يجب بالضرورة أن يظهر، بالمقابل المعاكس، نوع آخر من المواقف يكمن، هذه المرة، في استخدام المركز الاجتماعي المكتسب للارتقاء بالمستوى المعيشي الفردي إن بسُّبُل مشروعة أو بطرق ملتوية تتلاعب على القانون وتخرقه في أحيان كثيرة صراحة. فبالقدر الذي يقترب به هذا النوع (من الأفراد) بنفسيته وأخلاقيته من «الفرد» الذي يعيش في المجتمع البرجوازي، فهو يختلف عنه، رغم كل شيء، وبالقوة نفسها، لأن الاستغلال شيء وسوء الاستعمال شيء آخر أي أن الاستغلال لا يتَّجُّع عن سوء الاستعمال. لا نريد قطعاً بهذا توجيه رماحتنا ضد الطموح المشروع لرفع مستوى معيشة العامل بعمله الخاص، بل ما نتقده هو ذلك التطبيق العملي الذي يسيء استغلال إمكانيات تفسير القوانين، فراغاتها، إلخ، وكذلك بعض العادات القديمة التي ما زالت يُعمل بها، وتلك الجديدة التي ترى النور. ولكن هنا أيضاً يجب أن نذكر تمييزاً جديداً: في كل الأمانة التي يفرض فيها الإنتاج، وخاصة بأشكاله البيروقراطية والمركزة بالحد القصوي، هكذا أنماط عمل فردية، تسقط أي مقارنة مع المجتمع البرجوازي للسبب الأساسي التالي وهو أن البنية الشاملة للمجتمع الاشتراكي تمنع بما لا يحتمل الجدل أي تراكم عن طريق استغلال عمل الآخرين.

إن الغالبية الساحقة من العمال تنتمي إلى هذا النوع من الأفراد الذين يقومون بعملهم بضمير مهني إلى هذا الحد أو ذاك، ويتصرفون

حيال المسائل المتعلقة بارتقائهم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، على نحو بليد ولا مبالٍ، حتى عندما تمنحهم التقارير والوثائق والتشريعات الموجودة الحق - الشكلي - في التدخل والانتقاد للتصحيح وتحسين الأوضاع.

لا تزعم هذه الملاحظات أنها أعطت صورة كاملة عن نماذج الأفراد في هذا المجتمع والإشكاليات الناتجة عن هذا الوضع. أردنا فقط أن نتعرض للاتجاهات الذاتية والاجتماعية التي ولدها نظام الإنتاج الذي وضع في زمن ستالين. إن هُنا الأول كان، من ناحية، إظهار الفرق بين نقدنا للنظام الستاليني ونقد هؤلاء المشُنعين البرجوازيين الذين لم يكفوا منذ إدخال «السياسة الاقتصادية الجديدة» (NEP) عن التأكيد بأن الاشتراكية ستحقق شيئاً ما شبيهاً، على الصعيد الاجتماعي، بما انتجته الرأسمالية، أو أنه سيلد «مجتمعاً صناعياً» على الصعيد العالمي تحتفي فيه الفوارق بين التشكيلتين (الاشتراكية والرأسمالية). على العكس من ذلك يبدو صحيحاً ما سبق وأشرنا إليه عدة مرات فيما يتعلق بالكينونة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية، وهو أن تأمين وسائل الإنتاج يخلق بالضرورة علاقات موضوعية تتهايز حتماً من حيث النوعية عن تلك العلاقات الموجودة في المجتمعات الطبقة. من ناحية ثانية، إذا أثبت تحليل متعمق ودقيق للمجتمعات الاشتراكية الموجودة حالياً أن هذه المجتمعات ألغت كل استغلال للإنسان على يد الإنسان وجعلته مستحيل الحصول، فإن هذه التحاليل تظهر بالمقابل أن هذه المجتمعات تطورت اقتصادياً واجتماعياً بحيث أن الحياة الاقتصادية العملية فيها ليست - بعد - قادرة أن تستير أوضاعاً واتجاهات ومواقف تسمح مفاعيلها للعالم، وعن طريق إعادة إنتاجهم الاقتصادي

لوجودهم الخاص ولوجود المجتمع بأكليته (Totalité)، تسمح لهم بأن يتطوروا إلى ذوات قادرة أن تصبح، يوماً، البشر الأحرار في التشكيلة الشيوعية. وإذا كان التشكيك بالصفة الاشتراكية الموضوعية للاشتراكية الموجودة هو موقف يجب تصنيفه في زاوية التفاهات والنائم البرجوازية، فإن المهمة الكبرى التي تفرض نفسها اليوم وغداً على كل الذين يعترفون بصدق بأن الاشتراكية هي المخرج الحقيقي والوحيد لتناقضات الرأسمالية، هذه المهمة هي بناء وتوسيع الجانب الاشتراكي الذاتي.

إذا نظرنا بعيد موضوعي للأمر، لوجدنا أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي بُني في مرحلة ستالين كان بالتأكيد قادراً، بما يتعلق بالمجال الاقتصادي المباشر، على تخطي حالة التخلف الاقتصادي بسهولة ودون أن يقرب هذا بشيء البنية الاشتراكية القاعدية، لكنه لم يتمكن من كسر هذه الجبلية التي تميز التشكيلة الرأسمالية التي، وإن حققت نهضة لا يشك بها على مستوى القوى الإنتاجية، القاعدة الموضوعية «الملكية الحرية» في المستقبل، مملكة أنسنة الإنسان الحقيقية، فعلى الرغم من هذا لقد نصبت هذه التشكيلة عملياً عوائق، لا يمكن تجاوزها موضوعياً، أمام أنسنة الإنسان هذه في حياته ذاتها. لقد برهن ماركس أن الدساتير التي أسست الثورة الفرنسية أعلنت بالضرورة أن الإنسان هو حدّ لحيته الخاصة. يقول: «لكن حق الإنسان في الحرية لا يقوم على شراكة الإنسان مع الإنسان، بل بالحرى على استقلال أو انفصال الإنسان عن الإنسان. إنه الحق في هذا الانفصال، حق الفرد المحدود، المحدود بحدود ذاته»^(٨). إن

(٨) كارل ماركس، المسألة اليهودية، في: كارل ماركس، فريدريك إنجلز، كتابات في الثورة الفرنسية، سبق ذكره، ص ٥٢.

المجتمع البرجوازي «يكشف في الإنسان الآخر، ليس فقط تحقيق حريته إنما حدودها كذلك»^(٩).

إن النصوص التي يفسرها ماركس تفصح الحقيقة الاجتماعية، حتى ولو كان كتابها في غالبيتهم غارقين في «الوهم البطولي»، وهم التغيير الثوري. وكما يكون رأينا صائباً لا يجب أن ننسى أن الذي دشّن الطريق، الرائد الأكبر هوبس، كان قد وصف هذه الحالة مستخدماً كلمة: *Homo Homini Lupus*^(١٠)، أن الماركيز دوساد (Marquis de Sade)، الذي تكتشفه اليوم البرجوازية كمفكر، كان قد وصف العمل الجنسي ليس كعمل يتم ضمن شراكة بين كائنين، إنما على العكس من ذلك كنشاط (أو فعالية) تظهر فيه المرأة فقط كموضوع لذّة للرجل الذي لا يعير أي اهتمام لانخراطها وعواطفها وردات فعلها، إلخ. فعدا الطابع القسوي لهذه الحالة الأخيرة، نحن هنا إزاء ذات الحقيقة الاجتماعية الملائمة لهذا التحديد والميزة للتشكيكة الرأسمالية، التي نجدها في التعريف الشهير الذي يعطيه «كانط» (Kant) للزواج، مع فارق أن «كانط» يترجم أنانية «دوساد» القسوية والوقحة إلى لغة الاقتصاد الرأسمالي، لغة الدوران الحر للبضائع. هاكم ما يكتب «كانط»: «الزواج هو شراكة بين شخصين من جنس مختلف بهدف التملك المتبادل، خلال زمن وجودهما، للقدرات التي يوفرها جنسهما» (ميتافيزيقيا الأخلاق (Recntslehre) ٢٤).

(٩) نفس المصدر، ص ٥٣.

(١٠) عبارة لاتينية تعني: الإنسان الفرد الذئب (المترجم).

إن هذه الملاحظة الأخيرة حول العلاقات الزوجية والجنسية بين الكائنات البشرية لا تهدف إطلاقاً إلى وضع هذه المسائل، وهذا ما يحصل غالباً في أيامنا هذه، في مركز اعتباراتنا واهتماماتنا. إن الهدف هو على العكس من ذلك برهنة أن الملاحظات الجوهرية التي عرضها ماركس والمتعلقة بالبنية الأساسية، الإنسانية والاجتماعية، للرأسمالية تتمتع بأهمية اجتماعية عالمية، صالحة لكل تطبيق عملي إنساني (Praxis). لقد حدد ماركس بوضوح القاعدة الاقتصادية للعلاقة الإنسانية الكونية في البيان الشيوعي، حيث نجد مثل هذه الكلمات التي تميز التطبيق العملي عند البرجوازية بما هي طبقة مهيمنة. هذا التطبيق العملي الذي هو نتيجة ضرورية للاقتصاد الرأسمالي: «لقد ذُوب [الاقتصاد الرأسمالي] الكرامة الشخصية في القيمة التبادلية... الطبيب، رجل القانون، رجل الدين، الشاعر، رجل العلم، كل هؤلاء جعلهم أجراء مرهونين لحسابه»^(١١). إن المسألة التي تطرح إذن أمام الثورة الاشتراكية من ناحية أنسنة الإنسان هي دوماً، وكما عند كل انتقال من تشكيلة إلى أخرى جديدة وأعلى، هي دوماً هذه. كيف يملك المجتمع أن يُخرج إلى الساحة أناساً قادرين على حل المهام الجديدة، التي يفرضها هذا الانقلاب على المجتمع، عبر التطبيق العملي العفوي. خلال الثورات والخضات السابقة كانت تطرح دوماً، موضوعياً، مسألة بروز علاقات اقتصادية مختلفة جذرياً. إذا ما قارنا مثلاً تقسيم العمل الذي تخضعت عنه المرحلة المانوفكتورية مع ذلك الذي عرفتته المرحلة الحرفية في زمن الغيلد^(١٢) (Guilde)

(١١) كارل ماركس، فريدريك انجلس، بيان الحزب الشيوعي، سبق ذكره.

ص ٥٧.

(١٢) وهي نقابات عمالية شكلت في القرون الوسطى.

الإقطاعية، لبدا هذا التغيير الجذري مباشرة وعلى نحو أكيد داخل علاقة العامل بمسار عمله الخاص. يستتبع ذلك أن التعريف الجديد لمن يعمل - أكان موافقاً أو غير موافق، ذاتياً، مع هذا الوضع الجديد - يفرض ذاته بالضرورة من حيث تقسيم العمل الاجتماعي نفسه.

والحال أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يميّط اللثام، على كل الأصعدة، عن غمط كينونة مختلف جذرياً. حتى أنه يبدو غمطاً آخر تماماً. فمن ناحية أولى، التغيير اليوم (بعد الرأسمالية) هو أعمق بكثير. فالانتقال من الرأسمالية للاشتراكية كان انتقالاً من مجتمع طبقي إلى مجتمع طبقي جديد، قائم أيضاً على الاستغلال، وإن كان الاستغلال هذه المرة، يتم على مستوى من تطور القوى الإنتاجية، أعلى بكثير من سابقه. أما الآن فإن المطروح هو إلغاء كل استغلال. من ناحية ثانية، إذا كان الانتقال، الذي ألمحنا إليه أعلاه، نحو تغيير جذري في جميع مجالات الإنتاج المادي (ويكفي للاقتناع بذلك أن نأخذ بعين الاعتبار، كما قلنا ذلك سابقاً، التغيير الذي طرأ على تقسيم العمل بين عصر التجمعات الحرفية وعصر المانوفكتورة) فإن الجانب التقني من الإنتاج ليس هو الجانب الذي يخضع اليوم بشكل أساسي لتغيير مشابه. (إن المصنع الذي أنشأ للرأسمالية يمكن أن يعمل إلى هذا الحد أو ذاك في مجتمع اشتراكي، والعكس صحيح)، بيد أن الجديد يكمن في التحول الثوري الذي يدخله تأميم وسائل الإنتاج. لقد تكلمنا لتونا عن مفاعيله المحددة والحاسمة. لكنه وحده، غير قادر على تحويل نمط العمل بصورة عفوية - وتالياً نمط حياة الناس اليومي - أي إلى درجة إحداث تغيير جذري ضروري

عند الناس في سلوكهم حيال العمل وحيال أمثالهم. غير أن هذا بالضبط ما يشكل تمهيداً للازدهار الخاص للاشتراكية بما هي مرحلة انتقالية نحو الشيوعية. ولقد أوضح لينين في مقالاته أثناء الحرب أن الاشتراكية، إذا كانت قائمة بالتأكيد على الاقتصاد، فإن هذا الأخير لا يُشكّل قطعاً مضمونها الوحيد^(١٣). وإذا كنا نشككُ فعلاً بأن يحصل تحول الإنسان، التحول المباشر والذي لا مفر منه، عن طريق التغييرات في مجال الإنتاج وحده، فتحن لا نودُ قطعاً القول بأن هذا التحول لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من مسببات إيديولوجية. إن الإيديولوجيا بما هي لحظة نظرية وعملية من التطور الاجتماعي، بما هي وسيلة لإيصال النزاعات التي تسببها سيورة الإنتاج المادي إلى نهايتها، إنما هي بالتأكيد عامل مهم ولا بد منه في أي تحول اجتماعي، غير أنها - وحسب جوهرها ذاته - ليست سوى عامل، سوى جواب يعطيه الناس على تغييرات الإنتاج. يجب إذن قطعاً أن يكون لديها قاعدة مادية، مما لا يلغي بالطبع تأثيرها العملي بما هي إمكانية اجتماعية، لا بل، على العكس من ذلك، فإن هذا يدعمها في توسعها كما في هدفها، ويضعها في الحيز الملموس «للوجود» كما هو - تمهيداً.

هكذا يتضح لنا الوضع التناقضي الذي أشرنا إليه سابقاً، لكن بصورة تلميحية غالباً. يجب أن ينجز الإنتاج المادي حتمياً، هنا أيضاً - وما لا شك فيه عن طريق الحلول الإيديولوجية -، تحول الناس، تحولهم الانقلابي إلى عناصر ملائمة ad hoc للتشكيلة

(١٣) أنظر. ف. لينين، محصلة النقاشات حول تقرير المصير، في مؤلفات لينين، جزء ٢٢.

المستقبلية. إن آلية الاقتصاد الملازمة لا يمكن أن تنتج عنها هذه المفاعيل انطلاقاً من دياكتيكاتها العضوية وحدها، بما هي القاعدة التي سبني عليها ما سيأتي. يجب على العكس من ذلك وحتمياً أن يقاد الاقتصاد بشكل يسمح له بإيقاظ القدرات في كل إنسان، وأنموذج العلاقات بين الناس، هذه العلاقات التي يجب أن تحيز لهم، بفضل الجهد الذي يبذلونه على أنفسهم، أن يحققوا ذواتهم كبشر أصيلين.

حتى يومنا هذا، وعلى مر كل تاريخ الإنسانية، لم تحصل حالات كهذه. وعلمنا أن نكون جد حذرين عندما نستشهد بتجارب التشكيلات السابقة، إذا كنا لا نريد الوصول إلى طرق مسدودة. ووصف ماركس في «البيان الشيوعي» للتشكلة الرأسمالية بأنها التشكلة الأخيرة التي تقوم على الاستغلال هو وصف محق، لكنه لم يكن يعني بهذا الاستغلال وحده بل كل نتائجه على الناس وفيما بينهم؛ كان ذلك خطأً «اقتصادياً» ارتكبه «لاسال» (Lassalle) عندما أعلن بأن الحق في «النتاج الكامل للعمل»، هو ميزة محدّدة للإشتراكية. وحسب توجهه معاكس لتوجه «لاسال»، ولكن لا يقل عنه اقتصادوية، يخطئ متالين في المسألة المركزية فيحسب أن العمل الفائض الذي لا يمكن الاستغناء عنه في المجتمع، يجب أن يعود مباشرة للعمال كأفراد. إن الحديد الحاسم في هذا يكمن في معرفة كيف سيكون بمقدور هذا الفائض من العمل أن يحول، من الداخل كما من الخارج، حياة الناس موضوعياً بالاقتصاد، وذاتياً بالناس أنفسهم. اعتذر لهذا التكرار، ربما، وأقول من جديد: إن أنسنة شروط العمل المزعومة التي ترى النور اليوم في الرأسمالية، إن هي إلا

وسيلة لتكثيف الناس بشكل أفضل مع أنماط العمل الحالية أو التي أدخلت حديثاً وذلك بهدف فرض استغلال أفدح من السابق، أو احتمالاً، بهدف ضمان سير العمل في شروط أقل تنازعية. في الوضع الحالي للاشتراكية، إن ما هو مطلوب، هو على العكس من ذلك، تكثيف غط العمل مع طبيعة الإنسان الخاصة، مع كرامته كإنسان، مع قدرته على الازدهار والتطور كإنسان.

المطلوب إذن هو التأثير على المسار الاقتصادي نفسه، بل تحويل هذا المسار مادياً تبعاً لأهداف حقيقية قابلة للتحقيق، غير أنها يمكن أن لا تكون بصورة كاملة مقولات (أو تصنيفات) اقتصادية حسب جوهرها. إنه لأكد أن هكذا أهداف ليست ممكنة إلا في داخل اقتصاد مخطط من النوع الاشتراكي، حيث يخضع المسار الاقتصادي نفسه لقيادة غائية متأسكة، بفضل تأمين جميع وسائل الإنتاج. غير أنه من المؤكد أيضاً أن القيادة المتأسكة والتي تخضع المسار الاقتصادي الشامل للتخطيط ليست قادرة بنفسها على رسم هذه الأهداف أو تحقيقها. ففي حدود ميزاتها الخاصة كما في نقاط ضعفها، تستطيع هذه القيادة أن تنتج، على مستوى الاقتصاد وحده، كثيراً من الأشياء، لكن جدليتها الخاصة والملازمة لا يمكنها بمفردها أن تحصل على هكذا نتائج.

ينبغي بالتأكيد أن تتفق هذه الأهداف مع متطلبات الإنتاج كي يمكن تحقيقها عملياً؛ ولكننا لا نستطيع استنتاج هذه الأهداف من متطلبات الإنتاج. على العكس، كما كان يقول لينين، يجب أن تأتي هذه المتطلبات من الخارج، من خارج الإنتاج المباشر. هنا نكمن الوظيفة الخاصة للديمقراطية الاشتراكية. إن هذه المهمة الاجتماعية

الخاصة التي هي مهمة الديمقراطية الاشتراكية تحدد ميزتها وتبايناتها الخاصة بالنسبة للديمقراطية التي عرفتها التشكيلات السابقة القائمة على الملكية الخاصة، على الاستغلال والاستلاب، خاصة بالنسبة لتلك التي شيدتها الرأسمالية. أثناء حركة المجالس السوفياتية العفوية والواسعة، ارتدى هذا المطلب الاجتماعي للثورة الاشتراكية طابعاً جماهيرياً مباشراً. غير أنه، انطلاقاً من هذا الواقع (ثورة المجالس السوفياتية الحقيقية) وبما يتعلق بالنمط أو النموذج الذي يمكن أن تتخذه فئة مؤسسة، عضوية ومحددة بشكل حاسم للبناء الملموس للمجتمع الاشتراكي، نقول إننا لا نملك عن هذا النمط أو النموذج أية تجربة محسوسة يمكن أن نطبقها، ولو بصورة عامة جداً، على وضعنا الحالي أو على الوضع المستقبلي. لقد تم قمع ثورات ١٨٧١ و١٩٠٥ قبل أن تظهر هذه المجموعة من المسائل كمهمة ملموسة وواقعية. ففي سنوات لينين الأخيرة لم يعد يسيطر على حركة المجالس سوى اتجاهات انحطاط وانحلال. لقد أشرنا إلى الجهود التي بذلها لينين، سدي، بهدف الحفاظ في المستقبل، ولو بقدر قليل، على ما كانت تنعم به هذه الحركة من زخم وقدرة ومخزون اشتراكي، من قوة حيوية بوجه بيروقراطية لا تتي تنمو وتفرض نفسها.

نعلم أن هذه المحاولات فشلت. ولكي نكون واقعيين، فلإن كل محاولة جديدة لا يمكن أن تركز - حتى ولو أنها تفسر بشكل صحيح الطابع الحتمي للمحاولات السابقة (أي ما وصلت إليه) في بناء الاشتراكية - لا إلى تطبيق عملي (Praxis) معد نظرياً، ولا إلى الذروة المؤقتة التي تم الوصول إليها قديماً، ولا إلى الانحطاط المشوش (لنقل بالبحري: السقوط). إن ما يظهر اليوم أنه المهمة التي يجب القيام بها،

لا يمكن مطلقاً إذن أن يعود مباشرة لحركة اجتماعية موجودة، ما خلا تلك الاتجاهات السرية التي تحدثنا عنها سابقاً، ولكنها غير القادرة على تقديم أي قاعدة نظرية. يجب على العكس أن نحاول استجلاء مبادئ أو قواعد يقظة، استجلاءً نظرياً، انطلاقاً من تحليل ماركسي للوضع الحالي وللأبعاد الاجتماعية المستقبلية التي يحملها، أن نعدّ نظرياً هذه المبادئ، ثم نحاول تطبيق النتائج التي حصلنا عليها، على أرض الممارسة الاجتماعية اليومية وبشكل واع. إنه إذن مسارٌ يُشرّع به بوغي، يقاد بوغي وسيكون طويل الأمد ومتناقضاً.

فمن ناحية، لا يجب أن يغيب عنا أبداً التناقض الجوهري، ولكن الثمر، الذي يميز هذا الوضع، وهو أنه ينبغي إدخال عناصر فعّالة، هي بحد ذاتها لا تنتمي إلى مجال الاقتصاد، إلا أن وجودها هو حتمي ليس فقط لتجنب إعاقه تطور الاقتصاد، بل بالأخص لتشجيع هذا التطور، من زاوية اقتصادية بحثة وتوافقاً مع المتطلبات الاجتماعية للمرحلة الراهنة.

من ناحية ثانية، إن الميزة الأخرى لهذا المسار أي امتداده زمنياً، تفرض التوصل إلى إنسجام بين الضرورة والذكاء النظري المكتسب من المحتوى الاجتماعي لهدف هذا المسار وبين مستوى تطور الإنتاج والمتطلبات الاقتصادية للبحث لهذه المرحلة، وذلك بصورة مستمرة، دون توقف، يوماً بيوم. هذه هي مهام السياسة الاقتصادية للاشتراكية التي تقوم على الماركسية، وسوف يفهم القارئ أننا لم نسع، في الإطار الضيق لهذا الكتاب، إلا إلى كشف الميزات الرئيسية الأولية دون أن تتمكن من الغوص في التفاصيل. وإن هذا لسبب إضافي لأن نكون واضحين في وضعنا للقواعد النظرية. في التمييز الذي بات

شهيراً والذي يجبره لينين بين العفوية والوعي (وعني بالمعنى الماركسي للكلمة: أي وعي طبقي)، يقول إن الضوء لا يمكن أن يأتي للعامل «إلا من الخارج، أي من خارج الصراع الاقتصادي»، «إن المجال الذي يمكن أن نستقي منه هذه المعارف» يشملُ تفاعل كل القوى الاجتماعية، أي كلية المجتمع في ديناميته التاريخية^(١٤). (إذا كان لينين تكلم سنة ١٩٠٣ عن الظروف المباشرة التي كان يصادفها، وفي الوقت نفسه يخاطر بتصور أشياء عالمية أو جامعة جوهرياً، فإننا بدرونا بحق لنا ألا نذكر في هذه التحديدات سوى فحواها العام وليس الجوانب الحالية مباشرة). إن هذا المنهج الذي يقع في الامتداد الصحيح للمنهج الماركسي النظري يتطلب منا في هذه الحالة أن نخضع لهذه الطريقة، وذلك من أجل ممارسة عملية صحيحة ولكن هل هذا ممكن اليوم عبر تطبيق بسيط للنظريات التي هيمنت خلال العقود الأخيرة؟ لقد لفتنا الانتباه سابقاً إلى النواة الفكرية للنظرية الستالينية: انقلاب العلاقة التراتبية التي وضعتها النظرية العامة للماركسية بين الاستراتيجية والتكتيك؛ إن هذا الانقلاب هو الذي أدى إلى تشويه مجمل النظرية الماركسية، ولا نستطيع اليوم اعتبار هذا مجرد تشويه تم تخطيطه أو تصحيحه حسب جوهره. إذا اقتصرنا، على هذا الصعيد، على المسائل الأكثر أساسية فينبغي علينا أن نلاحظ أنه منذ النظرية اللينينية حول «الإمبريالية» سنة ١٩١٦، لم تر النور أي أبحاث علمية عن الطبيعة الخاصة، عن الجوانب الجديدة للرأسمالية الحالية، وتالياً، حسب استنتاج منطقي بسيط، لم نرَ أي دراسة وتطوير من أي نوع كان، لقوانين التطور الاشتراكي النوعية.

(١٤) ف. لينين، ما العمل، في مؤلفات، جزء ٥، ص ٤٣١.

لقد ألقينا نظرة خاطفة في مكان آخر، على كتابات ستالين في المجال الاقتصادي. وسمح لنا ذلك بإيضاح مسألة مهمة وهي أن الأولوية النظرية المعطاة للتكتيك، كان لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تشويه المنهج الماركسي ونتائج. نحن نعلم أنه، في المرحلة نفسها، ألغى مفهوم «علاقات الإنتاج الآسيوية» من النظرة التاريخية الشاملة للتطور الاقتصادي، ليحل محله مفهوم الإقطاعية الصينية، الذي لم يولد في يوم من الأيام. ولكن هذا المفهوم سُوِّغ لستالين إعطاء قاعدة نظرية، بشكل أسهل، لقراراته التكتيكية، جاعلاً في الوقت نفسه ولعقود عدة، من قبيل المستحيل أي دراسة ماركسية للوقائع الحقيقية ولعلاقاتها الفعلية القائمة على قوانين في مجال على هذه الدرجة من الأهمية. إن الأولوية المنهجية المعطاة للتكتيك لا تنفصل عن ذلك التشويه الآخر للنظرية الماركسية واللينينية الذي أشرنا إليه أعلاه والذي يكمن في معالجة الحالة أو الوضع الاجتماعي وكأنه دوماً موجود في قمته الثورية. وفي الواقع أن هذه الأولوية تحظر أي نقاش نظري موضوعي حول الطبيعة الحقيقية للأوضاع وللانجاسات، إلخ. وبالتالي لا تؤخذ القرارات إلا طبقاً للتكتيك وكل الذين يعبرون عن رأي مخالف يظهرون كأعداء معلنين أو موهين؛ ماذا ينفع إذن محاولات رفض هذه القرارات؟ المطلوب هو فضحها ونقضها ووضعها «خارج حالة الأضرار» إما معنوياً وإما بالمعنى الحقيقي للكلمة. ثم أن الإبقاء على هذا النهج الستاليني يقود بسهولة إلى ترهين الأطروحة التي رفضها المؤتمر العشرون، على الصعيد العملي، هذه الأطروحة التي كانت تؤكد أن الصراع الطبقي لا يني ينمو ويشتد، وهذا في كل مرة يبدو فيها ملائماً تكتيكياً اللجوء إلى حل بيروقراطي وعنفى لوضع معقد، دونما اهتمام بمعرفة ما إذا كان اشتداد الصراع الطبقي يظهر

فعلياً في الوقائع الملموسة. فالاحتدامات المؤقتة قادرة أيضاً على إحداث ردات فعل من هذا النوع. يمكننا أن نطيل إلى ما لا نهاية لائحة التشويشات النظرية للماركسية واللينينية، وهذا بالتأكيد ليس قابلاً للتحقيق في كتابنا هذا. سنكتفي هنا بالتذكير بمسألة مرتبطة بشكل وثيق بالديمقراطية الاشتراكية. وهي المفهوم اللينيني حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ليس سوى امتداد للفكر الماركسي. في سنة ١٩١٧ طالب لينين بالحق غير المحدود لكل شعب في أن يعلن استقلاله، رافضاً بشدة أي اتجاه إلى إيجاد استثناءات^(١٥). وقبل عدة سنوات من هذا التاريخ، أثناء الحرب الإمبريالية، كان لينين قد اعتبر الميل إلى تجاهل حق الشعوب هذا في تقرير مصيرها بعد بناء الاشتراكية خيانة لقضية الاشتراكية^(١٦). لا يمكن أن تلغي البيروقراطية المصطنعة الأهمية المركزية لهذه الأطروحة بالنسبة للماركسية اللينينية. ولقد ثار لينين في كل فترة مرضه ويعنف ضد كل اغتصاب لهذا المبدأ^(١٧). 'كلا لا يوجد أي تلاعب تكتيكي قادر على القضاء على هذه البداة، إذ أن لينين، وكذلك ماركس، رأى في حق الشعوب في تقرير مصيرها مسألة كبرى مبدئية في الثورة البروليتارية، في بناء الاشتراكية.

إن التحقيق العملي للديمقراطية الاشتراكية يفترض مسبقاً إذن ترسيخ المنهجية الماركسية. ولا ننظر إلى ذلك، فقط من الزاوية

(١٥) أنظر. لينين، مهام البروليتاريا في ثورتنا، في مؤلفات، جزء ٢٤، ص. ٦٥ - ٦٦.

(١٦) لينين، محصلة النقاش حول تقرير المصير، نفس المصدر، جزء ٢٢، ص ٣٤٥.

(١٧) أنظر لينين، سبق ذكره، جزء ٣٦، ص ٦١٨ - ٦٢٠.

العلمية، التاريخية - الفلسفية. على العكس، إن الأهمية التي تميز هذه العودة بالنسبة للحركة الشيوعية تنأت أساساً من واقع أنه يستحيل اليوم إجراء أي مقارنة صحيحة لمشاكل الحاضر الحقيقية (دون نسيان ولادتها التاريخية التي تبقى غير مستكشفة لفترة من الزمن تمتد حتى يومنا هذا)، أي مقارنة فطنة للأبعاد الملموسة الحقيقية التي تطرحها ممارستنا العلمية اليوم (Praxis). بالتأكيد أن هذا لا يمكن القيام به عن طريق مرسوم واحد، حتى ولو أصدرته سلطة موصوفة بكمالها. لا نملك أن نلغي نتائج النواقص، الانحرافات، التشوهات، إلخ، التي لها من العمر عشرات السنين إلا بعد جهد طويل من التفكير العميق، والنقاشات الرصينة التي تتناول جميع المسائل المدئية المتعلقة بالنظرية، بالتاريخ، إلخ. بدون شك سوف يجري التحيز والتمييز حتى ضد هذه الضرورة التي تفرض نفسها. يجري الحديث عن التعددية - ليس فقط من قبل الجهاز إنما أيضاً بين النقاد - وهذا أمر ينطوي على خدعة. إن التلاعب الإيديولوجي «الوضعي - الجديد» يمكن أن يكون تعديداً. وفي هذا المجال لا تعرف الماركسية سوى جواباً واحداً ينطبق على الواقع الموضوعي. بيد أن هذا الجواب لا يشرق بواسطة مراسيم تأتي من سلطة ما كائنة ما تكون هذه السلطة. إنما هو يأتي بالبحث، بالتحليل، إلخ. ويجب أن يحلّ بشكل نقدي خلال النقاش، فضلاً عن أنه لا بد من مرور فترة زمنية طويلة قبل أن تفرض حقيقة ما نفسها بصورة معمة. وإذا ما أرادت الحركة الشيوعية أن تقف على أرضية ثابتة، يجب عليها أن تختار طريق التصحيح الذاتي هذا، طريق نهضة الماركسية.

إن الحركة الشيوعية هي بحاجة ل نهضة الماركسية هذه كي تتمكن من حل مشاكلها. وبما يتعلق بيقظة الديمقراطية الاشتراكية تبدو هذه

الحاجة بحدّة أكبر. إذ أننا لا نجد أنفسنا في ساحة نظرية جديدة وغير مطروقة - على هذا الصعيد ما كان يقوله لينين عند إدخال «السياسة الاقتصادية الجديدة» (NEP) ما زال صحيحاً: إن كلاسيكي الماركسية قد رحلوا دون أن يتركوا لنا معلومات دقيقة - ومع ذلك فين الأشياء القليلة التي نعرفها عن الديمقراطية الاشتراكية، هو التالي: في المرحلة الحالية، أنه لمن المستحيل أن تنبجس النهضة عفويّاً، يجب أداء عمل طويل الأمد قبل أن تظهر وتتمكن من بناء نفسها. ولكن يسهل جداً فهم هذا، وأي إنسان يفكر ولو قليلاً بهذا الموضوع سوف يقتنع بصحة ما كنا نقوله سابقاً، وهو أن حركة مؤيدة للديمقراطية، باتجاه اشتراكي، لا يمكن أن تحصل اليوم، طبقاً لكلمة لينين، إلا بمبادرة «خارجية»، إذ أنها ليست قادرة على الولادة عفويّاً من وعي المشاركين. لقد سبق وأشرنا إلى أن الحمول المنتشر بشكل واسع جداً بين الجماهير الكادحة، لا يمكن أن يتحول إلى نشاط ديمقراطي اشتراكي إلا بعد عمل شاق وعنيد. بنظر إنسان ماركسي أنه لواضح، انطلاقاً من هذه الوقائع الصغيرة، لكن الأساسية، أن الموضوع يتعلق هنا بنشاط يشكل بالضرورة الحزب الشيوعي قوته الدينامية والفائدة. لأن المطلوب هو ضبط وتحرير وجذب قوى إلى وعي حقيقي وهادف، في الحياة اليومية، قوى هي حالياً، في أحسن الأحوال، لا تعبر عن آرائها إلا بصورة غير علنية، من فرد لفرد، إذن على نحو سري إذا ما نظرنا للأمر على الصعيد الاجتماعي. إن إيقاظ هذه القوى يقتضي إذن قبل كل شيء جعل المسائل الكبرى الاجتماعية مسائل واعية، تلك التي ولّدت بشكل عفوي هذه العواطف، هذه الأفكار، إلخ، وغالباً دون أن يعي ذلك فعلاً هؤلاء الذين غدوها وغموها أنفسهم. كان يرى البيان الشيوعي، قبلاً، الطابع المميز للشيوعيين في واقع

أنهم «يشيرون (...) إلى المصالح المشتركة لكافة البروليتاريا (...) وأنهم يمثلون دوماً مصالح الحركة في كليتها»^(١٨).

عندما يصف لينين بعد نصف قرن لاحقاً، السوعي الطبقي الصحيح، مشيراً إلى أن هذا الوعي يكمن في النظر جيداً إلى كلية الدينامية الاجتماعية وأنه يمثل أولوية المصالح الكبرى الثابتة للبروليتاريا ويجب أن تتم مقارنة هذا الوعي حتى بالنقد إذا بدا ذلك ضرورياً وأما المصالح الكبرى فهي تتصارع مع المصالح المؤقتة اليومية، نقول إن لينين بوصفه هذا لم يفعل سوى استعادة الأفكار نفسها، مطبقاً إياها على الواقع.

وفي هذا المجال أيضاً، كبت التطبيق العملي للعهد الستاليني كثيراً من الأشياء بهدف إيجاد حل تكتيكي بيروقراطي لها، حول هذا الموضوع وطبقاً لما قلناه وحسب إمكانياتنا لن نطرح سوى المسائل المبدئية. وفي البداية يأتي ما قلناه لتونا: إن نهضة الماركسية هي طبعاً مسألة حيوية بالنسبة للحزب الذي يريد أن يُتَوَّج نشاطه بالنجاح. وإلى هذا تضاف بالأهمية الحاسمة نفسها: الديمقراطية داخل الحزب. ونعني بذلك بسلا ريب سير عمله التطبيقي أو الواقعي، لأن الديمقراطية، على المستوى الشكلي (أو الصوري) كانت دوماً موجودة وما زالت حتى يومنا هذا. إن محاولات بعض الإيديولوجيين تحقيق إصلاح داخلي بهذه الجذرية عن طريق المطالبة بالتعددية الحزبية هي محاولات يجب تعدادها بين التفسيرات المعطاة للديمقراطية البرجوازية التي انتقدناها في بداية هذا الكتاب. ومن دون الغوص أكثر في هذه

(١٨) ل. ماركس، ف. إنجلس، بيان الحزب الشيوعي، سبق ذكره، ص ٧٤.

المسألة، نذكر فقط بأن الديمقراطية التي نتصورها هنا هي ديمقراطية تعمل فعلاً داخل الحزب، إذ أننا نعرف تماماً أنه في إطار التعددية الحزبية «الديمقراطية» في العالم الرأسمالي لا نستطيع أن نتكلم عن ديمقراطية داخلية حقيقية، بالنسبة لأي حزب.

وبالمقابل، من زاوية مشكلتنا بالذات، ستكون إحدى مهامنا الأكثر إلحاحاً هي إجراء توزيع واقعي ومدرّوس جداً لعمل كل من الدولة والحزب. هنا أيضاً، يجب أن نقصر على المسألة البدئية الأكثر جزمًا: لا نُحدّد المهام الجديدة للديمقراطية الاشتراكية بالمنوعات ولا بالدعاوة وحدها كما لن تُلغى بقايا المجتمع الطبقي إلغاء تاماً من الحياة العملية اليومية، هذه البقايا التي ما زالت موجودة والتي ستنمو حتماً في ظل تطور اقتصادي غير موجه بشكل كافٍ وواعٍ نحو هدف الاشتراكية (بعض أشكال الاستهلاك الكمي مثلاً). إن ما يحدّده لينين بعمق شديد بمفهوم المؤالفة لا يمكن أن يكون فعلاً فعلاً إلا إذا توصل الكائن الاجتماعي، خاصة في الاقتصاد، ولكن بالطبع ليس حصرياً في هذا المجال، إلى اكتساب أشكال تسمح للناس، بفضل تكيفهم معها، بترك مؤثراتهم، قناعاتهم، أنماط عملهم - في وبفضل المؤالفة - حيال أنفسهم وأمثالهم (عواطف وأشكال سلوك ليست دوماً حقيقة إنسانية، كي لا نقول غالباً ضد - إنسانية) وذلك بهدف بناء وجودهم الخاص شيئاً فشيئاً، وكذلك علاقاتهم مع باقي الناس (الشيئان هما مرتبطان من حيث الجوهر وبشكل لا يقبل فصلهما) باتجاه إنسانية حقيقية. دون تحويل في العالم الخارجي اليومي، لا يمكن أن يحصل هذا التغيير الداخلي، ولن يرى النور المجتمع الشيوعي حتى وإن ازدهر الإنتاج المادي على نحو قصوي.

خلال هذه العقود الأخيرة جرى الحديث بكثرة عن بقايا الرأسمالية، تم نقدها، نوه بها وأعلن تجاوزها في الوقت نفسه. ولكن إذا ما اعتبرنا ذلك على مستوى مجتمع ككل - حتى ولو كان في المجتمع استثناءات فردية، رواد لما سيأتي أو ببساطة أشخاص قصويين، إيجاباً أو سلباً - فإن كل هذا لا يمكن أن يكون الطريق الصحيح. بالتأكيد، وفي اتجاه مباشر يمكن أن يترافق هنا مع عدد مهم من الفوارق، لا يمكن لأي إنسان أن يتخطى الحالة الاستلابية لإنسانيته الحقيقية إلا بنفسه، بجهوده الشخصية، ويأتي هذا المسار طبعاً، في أغلب الأحيان، من نقد أو من نقد ذاتي لشكل خاص من الاستلاب حسب الحالات. ولكن باتجاه بحث اجتماعي. إن أي تشويه للإنسان - وهو دوماً اجتماعي في البداية - لا يمكن أن يتم تخطيه حقيقة إلا ابتداء من اللحظة التي تظهر فيها ظروف حياة واقعية تسمح باجتثاث حتى فكرة هذا التشويه من وعي أي إنسان طبيعي. (فلنذكر كأمثال كانت منتشرة جداً قديماً: أكل لحوم البشر أو الأخذ بالثأر). بالطبع، خلال العصور الانتقالية، تلعب محاولات التجاوز الفردي، المعنوي أو الإيديولوجي من وقت لآخر دوراً لا يستهان به. ولكن بصرف النظر عن واقع أن هذه المحاولات لا يمكن أبداً أن توصلنا إلى كونية حقيقية اجتماعية، بالمعنى الذي افترضناه لتونا، يصبح تحقيقه اليوم هو التغيير الجوهرى لكل الإنسان في كل تعبيرات وجوده وليس فقط تجاوز بعض أخطائه المحسوسة، المنعزلة، والتي تظهر داخل بعض العلاقات الواقعية في حياته. لا شيء أبعد عن ذهن كاتب هذه الأفكار من التقليل من أهمية هذه التغييرات، وإن كانت محض فردية؛ على العكس من ذلك إن كاتب هذه الأفكار مقتنع بعمق بأنه لو لم يوجد على مدار تاريخ الإنسانية القديم حركات فردية أو جماعية

كهذه، تصدت بفعالية وحسب العصور لكل لا إنسانية الإنسان ولكل ما ينقضها، مُتَّبِعَةً لذلك طرقها الخاصة، وغالباً بوعي خاطيء وبأهداف طوباوية بحتة، نقول إنه لو لم توجد هذه الحركات لما استطعنا إطلاقاً رؤية المسائل التي نناقشها اليوم.

إن هذا الكاتب هو بعيد أيضاً كل البعد عن الحكم على محاولات التجاوز هذه، تجاوز ذنابات الإنسان في وجودنا تبعاً لمفاعيلها المباشرة فقط، العملية والاجتماعية. إن التطور الذي شهدته الإنسانية حتى الآن - والذي يصفه ماركس بمنطق سليم بالنسبة لتحليلاته الخاصة حول «تاريخ الإنسانية القديم» - ما كان بمقدوره أن يساهم في تغيير حاسم، بل في (أحسن الأحوال) في بروز بواكير متناثرة وغالباً متداخلة تسمح ببناء عامل ذاتي. ينبغي تقويم هذه البواكير تقويماً صحيحاً واستنتاج الدرس التالي من تحليلها وهو أن أنسنة الإنسان لا تمثل أن تكون إلا إنتاج عمله الخاص. ولكن مسألة إيجاد حلول للمشاكل ولإمكانيات حلها هي مسألة أخرى مختلفة تماماً، لأن الهامش الحقيقي للمناورة والتحرك هو معطى، محدّد ومحدود بالمسار الموضوعي الواقعي لإعادة إنتاج المجتمع. بما أن الديمقراطية الاشتراكية هي مدعوة لتجاوز الشكل الأخير الأعلى للـ «ضد - الإنسانية» (تحت قناع أن الآخر يمثل حداً، موضوعاً عادياً، خصماً أو عدواً ممكناً لتطبيقي العملي الخاص، لتحقيقي الذاتي) فهي وحدها قادرة على تقديم قاعدة موضوعية، اجتماعية وإنسانية، لهذا التغيير الحاسم.

إن حركة المجالس السوفياتية العظيمة في الماضي الثوري كانت تغمرها كلياً إرادة وضع هذه المسائل قيد التنفيذ. لكن بالرغم من الظروف الواقعية التي كانت وراء ولادة هذه الحركة وطبقاً لموازين

القوى الموضوعية لذلك العصر، فإنها (الحركة) لم تكن قادرة على الارتقاء بهذه المسائل إلى مستوى التعميم المحسوس والشامل، إن لم نقل الانتقال إلى تحقيقها الفعلي. والذكرى التي تركتها، والتي ما زالت حية عند قسم كبير من الجماهير، تشهد على الأمل، المرتكز أحياناً بشكل خاطئ على مثل طوباوية، في أن يُشَقَّ تحدُّد التجربة مخرجاً للإنسانية، طريقاً يسمح لها بتحقيق ذاتها. فواقع أن المهمة الملحة في إجراء إصلاح جوهرى للقاعدة الاقتصادية في كل الدول الاشتراكية كانت مهمة فرضتها الضرورة الحتمية، فإن البديل الحقيقي للبروقراطية الستالينية في الاشتراكية كما للديمقراطية البرجوازية الوضعية كما هي اليوم، قد بُلِّغَ في بداية مرحلة جديدة، مرحلة أصبحت مسألة راهنة حادة. ولا يستتبع هذا إطلاقاً أنها تملك من جديد اليوم ولو شرارة واحدة من العفوية الاتصالية (Com-municative) التي كانت تسم الانفجارات الكبرى في الماضي. يستتبع من هذا أن الدلالات التاريخية الاجتماعية المنبثقة من الوضع الاقتصادي في لحظة معينة والتي تشهد على قرب الأزمة (أو مجاورتها) تتلاقى في كل مكان باتجاه شكل جديد من الديمقراطية غير موجود في أي مكان، ولكننا نعرفه بفضل التجربة التاريخية وتفسيرها الماركسي-اللينيني، غير الملائم في أغلب الأحيان، للأسف. يُستتبع أيضاً أن استمرارية هذا التطور الذي بدا حتمياً خلال عدة عقود، تُظهر في كل مكان، على السطح، تناقضات وصدوعاً وأزمات غير قابلة للحل، مما لا يسمح، إلا بصعوبة، باللجوء إلى حلول جامدة، إلى تلاعبات وتسويات كاذبة، على الرغم من أن عدداً كبيراً من الحكومات البرجوازية تبذل ما في وسعها كي تدمج في مؤسسات أنظمتها حركات الاحتجاج العفوية هذه التي ما تزال فوضوية.

لا يمكن أن يكون مفعول هذه الملاحظات المبسطة جداً سوى زعم
رسم بعد اقتصادي وسياسي ملموس لمايبدأ بالظهور اليوم في العالم
كأزمة البنى الموجودة. بيد أنه تقع على الماركسيين المهمة الجديدة
جذرياً الهادفة إلى كشف طرق جديدة للنضال ضد الرأسمالية
الامبريالية لتجديد الاشتراكية الداخلي. كما يجب أن يتم هذا الكشف
انطلاقاً من الوضع الاقتصادي المتغير، وبفضل استخدام مُتَجَدِّدٍ
للمنهج الماركسي. لا نستطيع هنا أن نحلل بتعمق أكبر الأشكال
الجديدة للانشقاق والتجميع التي يمكن أن تحصل بين القديم وبين ما
بقي، بفضل التقليد، حياً وفعالاً. لا يمكننا ولا يجب علينا إلا أن
نشير إلى أنه، في إعادة البناء الضروري للاقتصاد الاشتراكي، ينبغي
بالتأكيد أن لا يتم أي تأسيس للتوجه الذي رسمنا خطوطه الكبرى
بواسطة مراسيم وقوانين تنظيمية، طالما أن هذا الاتجاه مؤهل لتغيير
الكائن الإنساني، مؤالفته (تكيّفه) مع وجود أصيلٍ لنوعه كإنسان،
في حياته اليومية، وجميع مظاهر وجوده. إن العلاقة المفترضة هنا بين
التطور الاقتصادي وتغيير الإنسان هي في ملموسيتها، أكثر تعقيداً
بكثير. إنها ليست على المستوى المباشر سوى إصلاح اقتصادي عملي
يُمَارَس بهدف زيادة نوعية وتحسين نوعي لماكنة الإنتاج والتوزيع.
والحال أنه سيظهر أن الاقتصاد الاشتراكي وإن أصبحت علاقته المرنّة
بالاستهلاك مسألة حيوية ومصرية، فهو لن يستطيع أن يحل هذه
المشكلة بـ «إدخال» «النمط» الرأسمالي كما هو، قلباً وقالباً. إن ما
يستطيع السوق أن يحققه في سياق عفوي أساساً داخل الرأسمالية،
يجب أن تكون تكملته هنا بالضرورة دمقرطة متنوعة وذات أبعاد
متعددة، لسيرورة الإنتاج، ابتداء من إعداد التخطيط وصولاً إلى
تحقيقه العملي. إن هذه الدمقرطة في البداية، بالضرورة، طابعاً محض

اقتصادي. غير أنه على هذا المستوى وعند طرح المسألة النقابية مثلاً، تظهر ضرورة التلاقي من جديد، وبشكل يتطابق مع متطلبات الساعة، مع وجهة نظر لينين عندما كان يعترض على نحو حاد وإلحاحي على تروتسكي (بالرغم من كل الإعلانات العاكسة ظاهرياً): دون نهضة، يقول لينين، لا يمكننا تصور إعادة تحريك وتنشيط الجماهير ولا القضاء على خمولهم. عند كل مرحلة من هذا العمل الإصلاحى الاقتصادى الذى سيكون بالضرورة طويلاً جداً، سوف تظهر تحت أشكال اقتصادية جديدة ومجددة المشاكل الجديدة التى ذكرناها أعلاه، مشاكل شق طريق قادر على إيقاظ وتكوين العامل الذاتى للتشكيلة الاشتراكية. ودون أن نعطي الانطباع بأننا نريد إجراء «توزيع» ميكانيكى للعمل، إلا أنه يبدو محتملاً في فترة أولى أن تكون التنظيمات الجماهيرية (النقابات) هي التى ستدعى للعب دور مسيطر في المرحلة المقبلة. وستلقى مهام عمل مهمة جداً على عاتق الحزب الذى سيكون في طور تجديده ديمقراطياً، والذي سيكون حتماً عاملاً مهماً وحاسماً خلال إعداد مبادئ المرحلة الأولى ولاحقاً عبر نقده الدائم لتطبيقاتها. ومن الطبيعي أن لا نتجاهل الدور المهم الذى سيعود في كل ساعة لمبادرة الجماهير نفسها. وفي هذه السطور لا أحد يستطيع أن يتكهن ما سيكون عليه دور وموقع حركة المجالس الجديدة هذه. إن أفكارنا وملاحظتنا هذه لا تطمح في أحسن الأحوال إلا إلى رسم الحدود، العامة جداً بالتأكيد، لأبعاد ممكنة.

إن الفعل المتزامن لكل هذه المسائل يثبت أن تطور العالم انتقل من مرحلة جامدة ظاهرياً، وإن كانت في الحقيقة تقدمية بشكل مستمر، إلى مرحلة الدينامية العنيفة. (دلالات الأزمة داخل نظام التلاعب

الرأسمالي، القصور المؤقت للشعوب في العالم التي تبدأ اليوم فقط تحررها، ومطالبتها بأبعاد واضحة، كل هذا يشكل عوارض مهمة تميز هذا التغيير). إلا أن الجوهري بنظرنا هو تفعيل الحركة الشيوعية الذي يجب أن يتم باتجاه نهضة للماركسية، باتجاه تنشيط دورها الرائد الحقيقي، في التطبيق كما في النظرية، بهدف التجدد الثوري للمجتمع، وتالياً، تجدد الإنسان نفسه. إنه لمن الطبيعي جداً أن يخاف عدد كبير من الأشخاص من الاضطراب وفقدان الأمن الذي ينتج بالضرورة عن هذا الوضع، فيفضلون تركيز جهودهم على الحفاظ على التغييرات الممكنة التي تم إحرازها ضمن النظام الجامد ظاهرياً خلال العقود الأخيرة. غير أن هذه الجهود إذا ما نظرنا إليها من زاوية البُعد التاريخي فهي تبدو نافلة. حول الأساس الاجتماعي التاريخي العام لهذا النوع من الأوضاع، كتب ماركس: «لهذا السبب فالإنسانية لا تضع أمامها أبداً إلا مهاماً قادرة على القيام بها ولذلك وإذا ما نظرنا إلى هذه المسألة عن قرب فإننا نرى أن المهمة نفسها لا تنبجس إلا حيث تكون الظروف المادية موجودة قبلاً أو على الأقل في طور الصيرورة»^(١٩) وسينكشف عدم جدوى مخاوف كهذه في النهاية، تماماً كما هي غير مجدية الأوهام التي يولدها مباشرة هذا الوضع التاريخي نفسه والذي يكمن في الحلم «بانقلاب» رائع، مباشر وجذري، على شاكلة حداثيّة^(٢٠) كما نرى ذلك في الطموحات الحالية لقسم هائل من الشباب ونخبة المفكرين اليسارية. إلا أنه على

(١٩) ك. ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ادبيسون سوسيال (Editions Sociales)، ١٩٧٧، ص ٣.

(٢٠) حداثيّة: Happening. وتعني اسماً مشاركة الجمهور في التمثيل على نحو عفوي وارتجالي.

المستوى الموضوعي - وفي أجزاء العالم المختلفة اجتماعياً إلى هذه الدرجة من الاختلاف وعلى نحو متنوع - هناك ثمة مسار طويل، غني بالأزمات الداخلية والخارجية، وغني كذلك، بالتأكيد، بالفهم الذاتي للأبعاد، للأهداف الواقعية وللوسائل الملموسة المستخدمة لتحقيقها على نحو كامل.

إذا كان اليوم ثمة مجال حيث الخوف من أي قطيعة مع استمرارية لا تزال فعالة، ليس مبرراً موضوعياً، هو مجال الاشتراكية. كان أضطر لينين إلى فرض استخدام أي مرحلة هادئة، وذلك عند اشتداد الخطر بشكل قصوي على المجالس السوفياتية. إن الأعمال السياسية الكبرى للاشتراكية كانت أُسِّسَتْ في غمرة الماضي القريب (الانتصار على هتلر، الاتفاق النووي) موضوعياً قاعدة أصلب من «المهدنات» التي يمكن أن نعزوها للتحويلات الداخلية. وبالطبع ظل الإمبرياليون إمبرياليين. مع أن «ساحتهم الخاصة» الاجتماعية، وقدرتهم على التحرك بكامل حرية لم تعد هي ذاتها ما كانت عليه سنة ١٩١٤ أو في الفترة المباشرة لما بعد الحرب. إن تحولاً داخلياً للاشتراكية ممكن الحصول إذ أن ضمن أخطار موضوعية من المحيط الإمبريالي هي أقل بكثير مما كانت عليه في عهد لينين. في الحقيقة هناك ثمة عادة في تجاهل ناحية إيجابية ذات أهمية قصوى. إن خطر تدخل مسلح من قبل العالم الإمبريالي كان أقوى مما هو عليه اليوم. على أن التعاطف الذي كانت تكنه الجماهير ونخبة المفكرين في البلدان الرأسمالية في تلك الفترة وبشكل شبه عفوي لبلد المجالس السوفياتية كان أشد بكثير مما هو عليه اليوم. وهذا من البدهية بمكان: في عام ١٩١٧، عديدين كانوا في العالم الرأسمالي، من أناتول فرانس (Anotole

(France) إلى العمال العاديين، رجالاً ونساء، أولئك الذين يشعرون بأن ما كان يحصل على أرض السوفييات سيساهم في تحريرهم بالذات، وأن ما كان يحصل هناك، تالياً، هو جزء من نضالهم من أجل قضيتهم الخاصة، من أجل تحريرهم الخاص. ولقد قطع هذه الروابط، إلى حد كبير جداً، الانتقال في زمن سلطة ستالين إلى الهيمنة المطلقة للتكتيك في جميع المسائل النظرية والعملية. وكان من الطبيعي، أن تلعب دوراً مهماً في ظاهرة الابتعاد هذه عن الاشتراكية، أحداث من أمثال محاكمات الثلاثينات، إلخ. غير أنه كان بالإمكان تجاوز أي عمل سلبي منعزل لولا بروز خط نزاع (Tendancielle) إيديولوجي ومستمر يُظهرُ في حالات عديدة التطور المختلف جداً للتطور في الاتحاد السوفياتي وللطموحات التي ما كانت الرأسمالية كما يبدو قادرة على تليتها، وبخاصة القضاء على كل الاتجاهات المعارضة لأنسنة حقيقية. إن أثر الرفع العام لمستوى المعيشة الاقتصادية والنتائج المتقدمة المحققة في المجال التقني لم تستطع - ولا زالت غير قادرة - استعادة مشاعر التضامن التي كانت موجودة في الفترات الأولى وذلك رغم الإعجاب الذي تحدّثه. والحال أنه في كل مجتمع رأسمالي يوجد قوة احتمالية ممكنة لأشياء كهذه. والحقيقة أن المجتمع الاشتراكي هو وحده القادر، بفضل الإمكانيات التي يحملها، على تملك سحر جاذب لصيرورة الإنسان. لقد جرت في أعقاب الحرب محاولة إعطاء قوة جذب لنوع من «الطريق الأميركي في العيش» بكل قوة مأكنة دعائية لم يسبق لها مثيل. لكن غياب الجوهر الإنساني الحقيقي أدى إلى فشل هذه الماكينة الدعائية، رغم كل اتساعها وحسن تنظيمها. فإن هذا المضمون الاجتماعي - الإنساني لا يمكن الوصول إليه عن طريق الاستثمارات والتوظيفات مهما كانت أهميتها بالمقابل،

إن أي وثبة بهذا الاتجاه، ووحدها المجتمعات الاشتراكية - حتى الأكثر تواضعاً وجنينية بينها - قادرة موضوعياً على القيام بها. إن أي وثبة بهذا الاتجاه نقول، تُطْلَقُ العنان مباشرة لموجة جديدة من الحنين والتعاطف.

منذ المؤتمر العشرين نجد هذه الحالة في كل أنحاء العالم. وبالتأكيد بقيت الإمبريالية ما كانت عليه، وستبقى طويلاً كذلك طالما أن الثورة لم تغلقها ولم تهدم أسسها جذرياً. وطالما الإمبريالية موجودة فإنها لا تطمح طبيعياً إلا إلى قلب الاشتراكية. وبما أن الوضع الناتج عن المأزق النووي (أي توازن القوى) جعل حرباً ثالثة غير ممكنة الحدوث مطلقاً - ولذلك فإن الاحتمالات الحقيقية في اندلاعها تخف أكثر فأكثر - فإن الصراع الإيديولوجي اكتسب على المستوى العالمي أهمية أكبر. لهذا السبب ومباشرة بعد المؤتمر العشرين، وصف كاتب هذه السطور التعايش الذي فرضه الاتفاق النووي، بأنه شكل جديد من الصراع الطبقي حيث يأخذ كامل قيمته المبدأ اللينيني «من؟ لمن؟». إن التوقف في سيرورة التخلي الجذري عن الطرق الستالينية، وأكثر من ذلك، بروزها من جديد، بشكل متغير طبعاً ولكن بالقوة نفسها تقريباً، من حيث الجوهر خلال فترة معينة، كل هذا يحى الإشراقة التي أحدثها المؤتمر العشرون. غير أن بعض الآمال بقيت حية رغم كل شيء. وكان لا بد لدلالات تآزم نظام الهيمنة والتلاعب الرأسمالي أن تعطيها وثبة جديدة. نلاحظ حالياً في العالم، اتجاهات تقارب من الماركسية، إرهابات نهضة، يمكن أن توصف وتُفسَّر كحليقات للاشتراكية رغم أنها ظواهر ما زالت ضعيفةً وشديدة التشويش. وحسب التقليد اللينيني هناك ثمة دوماً إمكانية للنضال المشترك ضد

العدو المشترك، مما لا يعني أنه لا يجب أن تتميز بكل وضوح عن هذه الاتجاهات، منتقدين إياها، حول كل نقاط الاختلاف مع الماركسية.

بنظر ستالين، كل موقف لا يتطابق تماماً مع القرارات التي يفرضها التكتيك والتي يجب تطبيقها إجبارياً، ينبغي اعتباره كموقف يأتي من أعداء، من عملاء الإمبريالية الذين يجب القضاء عليهم بكل الوسائل التنظيمية التي يملكها الجهاز (جهاز الحزب أو الدولة). هذا المنهج هو الذي طُبّق أثناء المحاكمات الكبرى. ولا يزال هذا المنهج هو هو - دون المغالاة في استخدام الوسائل التنظيمية - القاعدة الرسمية للصراع الإيديولوجي الرسمي كما هي مطبقة في داخل وخارج حدود الاشتراكية.

إن هذا العائق ثقيل أمام ولادة الديمقراطية الاشتراكية في الحقل الذي يخضع للسلطة الاشتراكية. إنه عائق ثقيل أيضاً أمام تعاون حاسم ومحدّد وأمام اندماج مستقبلي لكسل قوة تعمل في سبيل نهضة منهج ماركسي حقيقي وفي سبيل أن يوضّح بمساعدة هذا المنهج الماركسي كل ما من شأنه أن يجعل عالم اليوم يتجاوز اجتماعياً الوضع الذي وجد فيه هذا المنهج فعاليته في زمن ماركس، إنجلس ولينين. لذلك يجب أن تبدو الصورة، أن يبدو بُعد الانتقال إلى الديمقراطية الاشتراكية وإلى الاشتراكية، بما هي طريق يقود إلى الشيوعية وإلى الانتهاء من تاريخ الإنسانية القديم، لذلك، نقول، يجب أن تبدو هذه الصورة وهذا البعد مختلفين اليوم إلى هذا الحد عما كانا عليه في زمن ماركس. هاكم ما قاله ماركس منذ ما ينوف عن قرن واصفاً الخطئين المتعارضين، خط الثورة الاشتراكية وخط البرجوازية، على قاعدة الصراعات الطبقة المتقلبة والإمكانات الاجتماعية التي تتجّ عنها:

«إن الثورات البرجوازية، كثورات القرن الثامن عشر، تتسارع من انتصار لانتصار، تتعاضد مفاعيلها الدراماتيكية ويبدو الأشخاص والأشياء مأخوذون في نيران البنغال^(٢١). النشوة هي الحالة النفسية اليومية. لكن هذه الثورات لا تعمّر طويلاً. بسرعة تصل هذه الثورات إلى الذروة، ثم يقع المجتمع في نخبط طويل وعميق قبل أن يتعلم كيف يفيد على نحو هادئ من مرحلته العاصفة. وعلى العكس من ذلك فإن الثورات البروليتارية، مثل ثورات القرن التاسع عشر، تنتقد ذاتها دوماً، توقف في كل لحظة سريانها، تعود على ما يبدو أنه قد تم لتبدأه من جديد، تَسْخَرُ بدون شفقة من الترددات، من الضعف والبؤس الذي كان يسم محاولاتنا الأولى، تبدو أنها لا تصرع عدوها إلا لكي تسمح له أن يستمد من الأرض قوى جديدة وأن يستعيد قواه في وجهها بصورة أشد من السابق، تتراجع دوماً من جديد أمام الضخامة غير المحدودة لأهدافها، إلى حين ينشأ الوضع الذي يجعل كل عودة إلى الخلف مستحيلة، فتصرخ الظروف ذاتها: هيك رودس، هيك سالتا!» (Hic Rhouds, Hic Salta)^(٢٢).

لا تزال رودس في مستقبل بعيد جداً. لكن كل شيء يظهر أن وحده الطريق الذي رسمه ماركس يقودنا إليها. وهذا متعلق بذكاء وجسارة الشيوعيين: عليهم أن يثبتوا أنهم قادرون على سلوكه بنجاح.

(٢١) البنغال: Feu de Bengale: وهو تركيب كيميائي يُحدث عند اشتعاله ضوءاً ملوّناً.

(٢٢) ك. ماركس، الثامن عشر برومر للويس بوناپرت، سبق ذكره، ص ٧٢-٧٤. العبارة الأخيرة تعني هنا رودس، هنا سالتا.

لمحات من السيرة السياسية والفكرية

- ولد في بودابست في ١٣ نيسان سنة ١٨٨٥ . بدأ باكراً الاهتمام بالفلسفة والتاريخ ، وانخرط في العمل السياسي كمنقف ديمقراطي إنساني منذ سنوات ١٩١٠ . وقف ضد الحرب العالمية الأولى واعتبرها معركة إعادة اقتسام للعالم بين القوى الكبرى . سنة ١٩١٨ انضم إلى الحزب الشيوعي المجري وعيّن سنة ١٩١٩ وزيراً للثقافة في الحكومة العمالية . انتقل بعدها في أوروبا ثم استقر حتى سنة ١٩٤٥ في موسكو .

- كتب في تلك المرحلة مجموعة مقالات وأبحاث هامة نشرها سنة ١٩٢٣ في كتاب بعنوان «التاريخ والوعي الطبقي» . أهم ما فيه بحث بعنوان «الشيء والوعي البروليتاري» .

- سنة ١٩٣٦ قدم أطروحة دكتوراه في معهد الفلسفة في موسكو

بعنوان «هيفل الشاب»، ثم صدرت في زوريخ ١٩٤٨ فيرلين
١٩٥٤، فموسكو ١٩٨٦.

- بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩ يكتب لوكاتش «في تاريخ الواقعية» ثم
«النظريات الأدبية والماركسية».

- بعد انتصار الفاشية في إيطاليا والمانيا، ثم خلال الحرب يكرس
لوكاتش كل نشاطه الفكري والعملية ضد الفاشية ويكتب سلسلة
أبحاث تصدر سنة ١٩٤٢ بعنوان «تدمير العقل».

- سنة ١٩٤٥ يعود لوكاتش إلى بودابست، وفي الخمسينات،
خاصة سنة ١٩٥٦ يتخذ موقفاً نقدياً من الحزب الشيوعي المجري
وينضم إلى حركة التمرد التي قادها أمري نادجي، ثم لا يلبث انفصل
عنها. ليعود بعد عشر سنوات تقريباً إلى صفوف الحزب الشيوعي.

- سنة ١٩٦٣ ينجز مؤلفه الهام «تميز الجمالي» في أربعة أجزاء.

- خلال الستينات يعمل أيضاً على إنجاز أهم مؤلفات «انطولوجيا
الوجود الاجتماعي» ومن ثم «مقدمات». يصدر كلاهما باللغة المجرية
كاملاً، بعد ترجمته عن الألمانية، سنة ١٩٧٦.

- سنة ١٩٧١، قبل وفاته بأشهر، ينجز كتابه «سيرة ذاتية». وفي
٤ حزيران من نفس السنة ينسحب لوكاتش هادئاً من معركة الحياة
التي خاضها بعقل حاد وموقف نابع من قناعاته وحدها.

الفهرس

- هذا الكتاب ٥
ملاحظات منهجية أولية ٩

القسم الأول الديمقراطية البرجوازية خيار سيء للإصلاح في الاشتراكية

- ١ - تعددية الأسس الاقتصادية للديمقراطيات ١٥
٢ - الميول الضرورية لتطور الديمقراطية البرجوازية ٢٣
٣ - الديمقراطية البرجوازية اليوم ٢٩

القسم الثاني البديل الحقيقي ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية؟

- ١ - الشروط النظرية والتاريخية التي تسمح
بصياغة ملموسة للمسألة ٤٥
٢ - انتصار ستالين على مناوئيه ٦٧
٣ - منهج ستالين ٧٩
٤ - المؤتمر العشرون ونتائجه ١٠٧
لمحات من السيرة السياسية والفكرية ١٦٢

منذ ما يزيد على العشرين عاماً، وعلى أساس تحليله للاتجاهات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية السائدة في البلدان التي أعلنت خيارها الاشتراكي، اعتبر لوكاتش أن هذه البلدان تعاني حالة أزمة عميقة. ويحدد محور الأزمة في مسألة الديمقراطية. فغياب الديمقراطية يشكل، برأيه، العنصر الأول في تعميم حالة الإستلاب والإحباط بين الناس، وفصل المنتجين تماماً عن نتائج نشاطهم، وقتل حوافز التقدم المعنوي والمادي في المجتمع.

ولوكاتش، المساهم الإيجابي في هذه التجربة، يحاول تصور الحل. والحل الذي يقترحه للأزمة، كما شخصها، يهرنا، نحن المعاصرين، بهذا القدر من وضوح الرؤيا وغريزة التقاط التاريخ الآتي. يقول: «لا يمكننا إلا أن نشير، أنه خلال إعادة البناء الضرورية ينبغي رفض أي تأسيس للتوجه العام الذي أشرنا إليه بواسطة مراسيم وقوانين إدارية فقط. فهذا التوجه يطمح إلى تغيير الكائن الإنساني ذاته، مؤلفته مع وجود أصيل لنوعه كإنسان، في جميع مظاهر حياته».

Bibliotheca Alexandrina



0416905